اشتريته من مخلفات امام عثمان افندی
بمائة واحدى وعشرين درهما
وانا الفقير حسن ابن مصطفى
الخطيب بجامع غازی
ادرنوس

افتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء القرآن وخلق من التراب الانسان وسوى بين الفقير والامير والسلطان والصلوة على النبي محمد المحفوف بجماجم بني عدنان وعلى آله واصحابه ذوي الكرم والاحسان اما بعد فهذه حواشي لتبيان المصباح وتيمنا بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب مستعينا بالملك الوهاب قال المصنف في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله ذا الانعام اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك لزمت الفاء في جوابها نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه مهما يكن من شيء فزيد منطلق حذفت الجملة الفعلية ثم ابدلت اما من مهما فصار اما فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء الى الخبر لكراهتهم الابلاء بين حرفي الشرط والجزاء لفظا فحصل لك اما زيد فمنطلق واعلم ان استعمالها في الكلام على وجهين احدهما الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المجمل على طريق الاستيناف نحو جاءني الرجلان اما زيد فاكرمته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا في كلام من غير ان يتقدم عليها كلام آخر وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها لنيابتها مناب الفعل تعمل في الظرف خاصة فان قلت لم لا يجوز ان ينتصب بقوله اردت على معنى اردت بعد الفراغ عن حمد الله ان انظم بقوله ان انظم على

معنى

معنى اردت ان انظم بعد الفراغ عن حمد الله قلت لمانع وهو ان لان ان تقطع ما بعدها من العمل فيما قبلها الا ان معمولها لا يتقدم عليها لا يقال منطلق ان زيدا فمعمول معمولها احق ان لا يتقدم عليها وقوله جاعل على النحو في الكلام كالملح في الطعام بجر جاعل على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا الا ان الاضافة فيه تقدير الانفصال بخلاف البدل والمبدل منه فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة لا بد ان يتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا فظهر انه ليس ببدل فالجواب ان الموصوف ههنا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل اعني جاعل اعتمادا على هذا الموصوف وتقديره الجاعل النحو ثم حذفت الموصوف واقيم الصفة مقامه فحج الاعتراض وشبه النحو بالملح حيث قال كالملح في الطعام وجه الشبه بين النحو والملح ان استعمال النحو في الكلام مصلح له وترك استعماله مفسد له كما ان استعمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له ويكون هذا الوجه شاملا لطرفي المشبه والمشبه به ومن حق وجه التشبيه كونه شاملا لهما ومن هذا علم فساد قول من قال ان وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح له كما ان القليل

من الملح مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص بالمشبه به وهو الملح دون
المشبه به وهو النحو وبعد الصلوة على نبيه وهي من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء والنبي فعيل اما بمعنى فاعل من نبا اي اخبر وسمي
الرسول به لانه مخبر عن الله تعالى خففت الهمزة بقلبها ياء ثم ادغمت واما بمعنى
مفعول من النبوة وهي الارتفاع والشرف وسمي الرسول به لانه مشرف على ساير
الخلق قلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق بين النبي والرسول
ان النبي اعم من الرسول لان النبي يطلق من له كتاب وعلى من ليس له كتاب
فقط محمد بالجر بانه عطف بيان لنبيه وهو في الاصل الذي كثر خصاله الحميدة
فصار علما لقلادة الانبياء لكثرة خصاله الحميدة قوله سيد الانام مجرور على انه
صفة لمحمد واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لما ثبت
في قاعدة التصريفيين ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون
تقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء والانام البشر وبعد الصلوة على آله
اصل اهل بدليل تصغيرا اهيل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت
الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا فصار آل وبعد الصلوة على اصحابه
الاصحاب جمع صحب وهو جمع الصحابة وهو المصدر في الاصل مثل زيد وازياد الاضافة في قوله مؤيدي الاسلام اضافة معنوية لان اسم

الفاعل

الفاعل بمعنى الماضي فيكون وصفا للاصح المؤيدي المقوي اصله مؤيدين سقطت
النون للاضافة لئلا يلزم اجتماع الضدين وحذفت الياء لفظا ولكنها في الخط
ثابتة لئلا يلتبس الجمع بالمفرد والفاء في قوله فان الولد الاعز جواب اما وهو
على ان من الحروف المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا واسمه
الولد والاعز صفة للولد والجملة اعني لازال كاسمه سعودا مع سابقها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها وهو قوله اردت ان المختصر لا محل لها من الاعراب والجملة
المعترضة هي التي يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتفيد معنى يتعلق بها
او باحد اجزائها والجملة المعترضة ههنا يتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة وهي
اسم ان وخبرها وتفيد معنى يتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان والاوجه
في الاعراب ان يقال ان لا زال من الافعال الناقصة يستدعي الاسم
مرفوعا والخبر منصوبا واسمه ضمير مستكن في تحت لا زال راجع الى الولد وخبره كا
كاسمه سعودا بدل منه والكاف فيه يحتمل ان يكون حرفا او اسما اما اذا
كان حرفا فيكون متعلقه محذوفا تقديره كاينا كاسمه واما اذا كان اسما
فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والاوجه لان فيها وجها آخر وهو ان اسم لا زال
ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وخبره مسعودا او كاسمه حال منه الا ان الوجه
الذي ذكرناه اولا اوجه لعدم لزوم تقييد الدعاء بخلاف الثاني ولا زال ذلك

الولد الى اهل الخير مودوداً اى محبوباً والجار والمجرور اعنى الى اهل الخير متعلق
بالمودود ولما استظهر اى الولد مختصر الاقناع ظرف بمعنى حين لانها اذا دخلت
على الماضى تكون ظرفاً بمعنى حين واذا دخلت على المضارع تكون جازمة نحو
لما تحزنوا واذا دخلت على غيرهما يكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حا
حافظ اى ما كل نفس الا عليها حافظ وهى ههنا قد دخلت على الماضى فلا جرم ان
يكون ظرفاً بمعنى حين والعامل فيها اردت فان قيل لم لا يجوز ان يكون العامل
فيها استظهر قلنا لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف ولما كشف
اى الولد عنه اى عن مختصر الاقناع بحفظه اى بسبب حفظه فضلة ا
القناع اى قناعه والقناع اى قناعه والقناع ما تقنع به المراة على راسها
وفضلته بقيته واراد بكشف الولد ابانة ما الانة الجهل عنه لانه حجاب ا
كفضلة القناع والمصدر اعنى الحفظ يحتمل ان يكون مضافا الى المفعول
وذكر الفاعل متروك وان يكون مضافاً الى الفاعل وذكر المفعول متروك
تقدير الكلام على الاول الاول وكشف عنه بحفظ المختصر الولد وعلى الثانى
وكشف عنه بحفظ الولد المختصر ولما احاط اى الولد بمفرداته اى بما له المختصر
حفظاً وهو منصوب على انه تميز بمعنى الفاعل اى احاط حفظه بمفرداته
ولما اتقن اى الولد ما فيه اى الذى حصل فى المختصر والجار والمجرور اعنى

من النحو

من النحو بيان للموصول وانه منصوب المحل على انه حال من الاسم الموصول او من
الضمير المستكن فى الظرف والعامل فيه اتقن ان كان حالا من الاسم
الموصول او الظرف المستقر ان كان حالا من الضمير المستكن فيه قوله
معنى ولفظا منصوبان على انهما تميز ان بمعنى المفعول اى اتقن معنى ما فيه
ولفظه واعلم ان بعض الاساتذة عند قراءتى هذا الموضع قال انى
اقول قاعدة يوقف بها التميز بمعنى الفاعل والتميز بمعنى المفعول وهى ان
التميز يكون بمعنى الفاعل ان اخذته واضفته الى فاعل فعل ويكون
بمعنى المفعول ان اخذته واضفته الى مفعول فعل والجملة اعنى
اردت ان الفظه مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لان وهو اعنى
ان الفظه يحتمل ان يكون بمعنى اطعمه لانه يكنى به عن الاكل ويحتمل ان
يكون بمعنى اخرسك لسانه لان التلميظ يتضمن معنى التحريك والجار
والجار والمجرور اعنى من كلام الامام المحقق متعلق بان الفظه ومن كلام ا
الحبر الموفق يقال للرجل العالم بالخبير الكلام حبير والفتح والكسر فيه
لغتان وقيل هو منقلب من بحر لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع
الماء كلاهما سبب الحيوة ومما يدل على كون العلم سببا للحيوة قول
الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا قوله ابى بكر مجرور بانه بدل من الامام

وقوله عبد القاهر مجرور على انه عطف بيان له واما قوله بن عبد الرحمن ا
الجرجاني مجرور على انه مضاف اليه ودعى عبد القاهر بقوله سقى الله اى
ليسق الله ثراه وهو منصوب المحل على انه مفعول ليسقى وبقوله وجعل ا
الجنة اى ليجعل الله الجنة مثواه اى فى موضع اقامته وهو منصوب المحل
على انه مفعول ثان لجعل ومفعوله الاول الجنة حتى يعلق بطبعه اى بطلع
الولد من لفظ الحلو بجر الحلو على انه صفة لقوله من لفظ وهو نقيض ا
المر والاسم الموصول اعنى ما فى قوله ما يتفجر منه مرفوع المحل على انه فاعل يعلق
ينابيع النحو بالرفع على انه فاعل يتفجر وهى جمع ينبوع وهى العين فان قيل
ان دخول حتى ممتنع على الفعل لانه من الحروف الجارة وهى مختصة بالا
سم فكيف دخل عليه قلت نعم الا ان الفعل بعدها فى تقدير المصدر بان
تقديره تقدير ان تقديره حتى ان يعلق و دخل على الاسم تقديرا
فان قيل ان من الواجب فى حتى ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها لتفيد قوة او
ضعفا وما بعده حتى ليس جزءا مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها فى قوة الجزء
مما قبلها لان العلق من لوازم التلميذ فتفيد قوة ههنا لان العلق بالطبع
اقوى منه والنظر فى قوله فنظرت فى مختصراته المضبوطة بمعنى الفكر لان النظر
اذا استعمل مع فى يكون بمعنى الفكر ومع على يكون بمعنى الغضب ومع



الى يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون بمعنى الرحمة والضمير المجرور المتصل بالمختصرات
راجع الى عبد القاهر والمضبوطة مجرور بانه صفة لها فان قيل ان المضبوطة لا يجوز ان
يكون صفة للمختصرات لعدم شرطها وهو التطابق بينهما لان الموصوف ههنا جمع و ا
لصفة ليست كذلك فالجواب عنه مبنى على معرفة مقدمة وهى ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم الفعل كما جاز ان يقال النساء جاءت او جئن على
صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقال نساء جائية او جائيات واذا عرفت تلك
عرفت الجواب واما اختيار المص الواحد والجمع جائزان فلكونه اخصر من الجمع ايضا ا
ههنا اشكال وارد على قوله دون كتبه المبسوطة وجوابه ما املناه آنفا والفاء فى قوله
فوجدت للعطف على قوله فنظرت المعطوفة على قوله اردت اكثرها اى اكثر
مختصراته تعاورا اى تداولا بين الائمة والجمل والتتمة وجدت هنا يجوز ان
يكون بمعنى صادفت فاذا يكون اكثرها مفعولا والمائة والجمل والتتمة بدل منه وبمعنى علمت
فح يكون اكثرها مفعولا اولا والمائة مع ما بعدها مفعولا ثانيا واما قوله تعاورا
فمنصوب على التميز على كلا التقديرين فاستطلت ان اكلفه اى الولد جمعها اى
جمع الكتب الثلثة وهى المائة والتتمة والجمل بنصب جمعها على انه مفعول ثان لا
ن اكلف ومفعوله الاول الضمير البارز المتصل به وهو اعنى استطلت ماخوذ من
طال يطول وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستكرمته واستطلت

ان احمله ی الولد رفعها ای رفع البنت الثلثة وهو اعنی رفعها منصوب على انه
مفعول ثان لان احمله مفعوله الاول الضمير البارز المتصل به والمصدر اعنی
الكراهة فی قوله كراهة ما فيها مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
تقديره كراهيتی ما فيها ای فی الكتب الثلثة والضمير الذی يرجع الى الموصول
مستكن فی الظرف وهی منصوبة على انها المفعول لها والجار والمجرور اعنی
من الاشياء المعادة ای المكررة بيان للموصول وان فی قوله وان كانت لا تخلو
للوصل والجار والمجرور اعنی قوله من الافادة متعلق بقوله لا تخلو
فاستصفيت منها ای من الكتب الثلثة وهو اعنی استصفيت ماخوذ
من الصفا وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كاستطلت
ومفعوله قوله هذا المختصر والتنوين فی قوله ونفيت عن كل منها عوض
عن المضاف اليه فتقديره ونفيت عن كل واحد من الكتب الثلثة وما فی
قوله ما تكرر ما تكرر مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون موصولة لئلا يلزم
نفی المكرر وهو غير منفی وانما قلنا ولا يحسن ولم نقل ولا يجوز اذ يجوز ان يكون
موصولا بحذف المضاف ويكون التقدير نفيت عن كل منها تكرر استثقالا للمعاد
وهو منصوب على انه مفعول له او على الحال والمعاد هنا ليس باسم المفعول بل
هو مصدر بمعنى التكرار بمثل ما ذكرنا واعراب استقلالا كاعراب استثقالا

فی جواز الوجهين والمفاد فی قوله للمفاد مصدر والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه
والتقدير نفيت عن كل منها لاجل استثقال او حال كونه مستقلا لافادة المتكرر لا
الاسم المفعول لانه اذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف بخلاف ما اذا كان
مصدرا وانتصاب غير متخر على الحالية من الضمير المتكلم المتصل باستصفيت وهو
اعنی متخر يعمل عمل الفعل ولذلك كان قوله فضل النصيحة منصوبا به والجار والمجرور
اعنی فی رعاية عبارات الفصيحة متعلق بقوله متخر والضمير المجرور المتصل
راجع الى عبد القاهر ولم اطو ای لم اترك ذكر شیء من مسائلها ای من مسا
ئل الكتب الثلثة ومحل الموصول فی قوله الا ما ندر او شاع فيما بينهم وانتشر
اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من ذكر شیء بحذف المضاف ای لم
اطو ذكر شیء الا اطو ذكر ما ندر واما مجرور على انه بدل من شیء فح تقدير الكلام لم
اطو ذكر شیء الا اطو ذكر ما ندر والذكر الذی قدرناه غير الذكر الحاصل فی قوله لم اطو
ذكر شیء اذا كان بدلا من ذكر شیء وعينه اذا كان بدلا من شیء فافهم او من مسا
ئلها فتقدير الكلام لم اطو ذكر شیء من مسائلها الا اطو ذكر شیء من مسائل التی
ندرت فان قيل لم لا يجوز على تقدير ان محل الموصول مجرورا بان يكون بدلا من ا
الضمير المتصل بالمسائل اجيب لفساد المعنى وكذا محل الموصول فی قوله ولم ازد
فيه شيئا اجنبيا الا ما كان بالزيادة حريا اما منصوب على الاستثناء او على البد

فی جواز الو

ليتة من شيأ والضمير المجرور المتصل بالظرف راجع الى هذا المختصر المتقدم ذكره وكان
من الافعال الناقصة يستدعي الاسم والخبر واسمه ضمير مستكن راجع الى الموصول
وخبره خبرا والجار والمجرور اعني بالزيادة متعلق بقوله خيرا وترجمته اي سميت
هذا المختصر بكتاب المصباح واشار الى وجه التسمية به بقوله ليستضيء بانواره
اي بانوار هذا المختصر يعني انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضيء بانوا
ر هذا المختصر كما يستضيء بانوار المصباح ويستفي‍ء اي ويغتنم بمغانم اثاره
اي اثار هذا المختصر وكسرته اي طويته وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه
الانحصار ان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لايخ اما ان يكون
موقوفا عليه المباحث الاتية او لم يكن فان كان الاول فهو الباب الاول
وان كان الثاني لايخ اما ان يكون البحث فيه من حيث العامل او لم
يكن فان كان الاول فلايخ من ان يكون لفظيا او معنويا وان كان لفظيا
فلايخ من ان يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا فهو الباب
الثاني وان كان سماعيا فهو الباب الثالث فان كان معنويا فهو الباب
الرابع فان كان الثاني فهو الباب الخامس وعنوانها الباب الاول في ا
لاصطلاحات النحوية الثاني في العوامل اللفظية القياسية
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية الباب الرابع في

في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية لما فرغ عن تعدا
دها شرع في بيانها فقال الباب الاول في الاصطلاحات النحوية وفيها سؤا
ل وجواب ذكرناهما في مختصراته المطبوطة فان قيل ان المصدر لايثنى ولايجمع
كيف جمعه ههنا الجواب عنه من وجهين اما الاول فهو ان المراد من قولهم المصدر
لايثنى ولايجمع هو المصدر الذي لايكون بمعنى الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والا
صطلاحات ههنا بمعنى الاصطلاحات واما ثانيا فلان المراد منه هو المصدر
الذي لا يقصد به الانواع المختلفة اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع
ومنه ههنا الانواع المختلفة وعرف المص الكلمة بقوله كل لفظة دلت
على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة انما اتى بكلمة كل لانه لو لم يات بها يلزم
الفساد بيان لزوم الفساد ان لفظ لفظة عام يتناول زيدا وعمرا وبكرا
وغيرها والدلالة صفة عامة موجودة في زيد وعمرو وبكر وغيرها فاذا قرن الصفة
العامة بلفظ عام يتحقق ذلك اللفظ في عمومه فلو قال لفظة دلت الخ لكان
معناه جميع اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وليس كذلك
بل كل واحد منها كلمة فاتى بكلمة كل ليزول الفساد لان الكل للاحاطة
الافرادية فيكون ح معناه كل واحد من اللفظة الدالة على معنى مفرد بالو
ضع فهي كلمة فاستقام الكلام وقيل لان هذا التعريف بالحد وهو

في العوا

لا يحصل الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فاتى بكلمة كل حتى يحيط بتلك ا
الاجزاء الداخلة فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان يقال بكلمة
كل غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع الت
التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف
الكلمة عليها على ان المقصود من التعريف تعريف المعرف قلنا انما قدم التعريف
لان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف طبعا فقدمه وضعا ايقاعا للموافقة
بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء اجيب بانهما عار
عارضان على الكلمة وهي معروضة والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون
اهم ولهذا قدمها عليهما اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة اقسام
الاول في حل اجزاء التعريف واجزاؤه خمسة احدها اللفظ وثانيها الدلالة بفتح
الدال وكسرها وثالثها المعنى ورابعها المفرد وكلها الوضع اما الاول اعني اللفظ
وهو في اللغة الرمي يقال لفظت الرمي الدقيق اي رميته وفي الاصطلاح
وهو صوت بالقوة او بالفعل يقصد بحصول حرف فصاعدا وعرفه بعض
اذ يلزم منه ان يكون الحركات الاعرابية لفظا لصدقه عليها وصدقه عليها
يوجب صدق الكلمة عليها لانها لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع اي الفاعلية
والمفعولية والاضافة فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد من اللفظ لفظ

مستقل

مستقل اي شيء يتلفظ به من غير الاتصال بشيء آخر والحركات الاعرابية
ليست بهذه المثابة فلذا لا يخرج عنه كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير
والفه وواوه وياء النسبة والتصغير وغير ذلك واما الثاني اي الدلالة
فهي في اللغة عبارة عن ايصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى
من اللفظ واما الثالث اي المعنى فهو في اللغة الارادة وفي الاصطلاح ما يستفاد
منه واما الرابع اعني المفرد فهو في اللغة الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل
جزء لفظه المرتب المسموع على جزء معناه وعدم دلالة عليه اما لانه لا جزء له اصلا
كق علما او له جزء لكن لا يدل جزء لفظه على جزء معناه كزيد علما او له جزء يدل
على جزء المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله اذا سمي به او له جزء
يدل على جزء المعنى المقصود لكن يكون بدون القصد كالحيوان الناطق اذا كان
علما لشخص انساني واما الخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في الا
صطلاح فهو تخصيص شيء بشيء متى ذكر او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني كالدخان والنار والقسم الثاني في الاحترازات اعلم ان المص
بقوله لفظة مجردة افرادا احترز عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة
في باقي القيود وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب وبالتاء
الحاصلة في اللفظ قد احترز عن عبد الله علما لان التاء فيها للوحدة وعبد الله

ليس كذلك ولكنها شاملة للمهملات وبقوله دلت على معنى قد احترز عنها
لانها ليست بدالة على المعنى بالوضع ودخل فيه نحو الرجل وبقوله مفرد
يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل يدل على معنيين احدهما التعريف
والثاني الذكورة مع الادمية ولكن الفظ العامة والدال على معنى بالطبع
او بالعقل داخلة فيه وقوله بالوضع يخرجها ليشوم للمشوم مثلا كاخ اخ
الدالين على الوجع وكالصوت المسموع يحصل من وراء الجدار الدال على
تذكير المصوت وتانيثه لان دلالتهما على الوجع وعلى تذكيره وتانيثه
ليست بالوضع بل بالطبع او بالعقل والقسم الثالث في الاسولة مع الاجوبة اعلم
ان لقائل ان يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان التاء في اللفظ يغني عن ذكره
لان ذكره للاحتراز عن نحو الرجل وهو قد خرج به لانه ليس بلفظ واحد والجواب
عنه ان الامر ليس على ما قلتم اذ اللفظ الواحد صادق على مثل الرجل لشدة
اتصال الحرف بالاسم ومجاوزة العامل عنه اياه عند مجيء العامل ولو لم يقل مفرد
لدخل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر التاء في
اللفظ مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن ذكره لان المعنى المفرد لا يكون
الا مدلولا للفظ واحد الجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل
على معنى مفرد وهو الشخص المسمى به مع ان اللفظ متعدد فلو لم يدخل ا

التاء

التاء فيه لدخل عبد الله في تعريف الكلمة فلما دخل خرج عنه وللسائل ان يسا
ل ان التنوين القائم في معنى يغني عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة فلما
قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا الجواب عنه ان التنوين
انما يغني اذا كان الواحد دالا على المفرد وليس كذلك لان الواحد عام و
والمفرد خاص ولا دلالة العام على الخاص باحدى الدلالات المعتبرة وانما
قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد يكون مركبا ومفردا و
والمفرد لا يكون مركبا وللمعترض ان يعترض بان الوضع يغني عن ذكر المعنى
لانه لا يكون الا بمعنى ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالته
عليه بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات فان سال
سائل بان هذا التعريف منقوض بالضماير المستترة في الافعال فانها
كلمات مع انها ليست بالفاظ والجواب عنه انه لا نسلم انها ليست
بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا بها لفظا او حكما
فان تلك الضماير وان لم تكن ملفوظا بها لفظا الا انها ملفوظا بها حكما بدليل
اسناد الفعل اليها وتاكيدها والعطف عليها والبدل عنها وغير ذلك
والقسم الرابع في الاعراب فنقول قوله كل لفظة مبتداء وقوله دلت
على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار ان اعني على والباء في المعنى و

والوضع يتعلقان بدلّت وقوله فهي مبتداء ثان وقوله كلمة خبر المبتداء الثاني فالمبتداء الثاني مع خبره جملة اسميّة في محلّ الرّفع بانه خبر للمبتداء الاوّل وانّما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانّ المبتداء اذا تضمّن معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسمًا موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الّذين ينفقون اموالهم باللّيل والنّهار سرًّا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كلّ رجل يأتيني فله درهم او في الدّار وقوله فهي كلمة من قبيل المبتدء النكرة الموصوفة بالفعل وانّما توسط الضمير بين المبتداء والخبر للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم لم يلزم نفي العلم عن غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس معنى الحصر الا هذا و

جمعها اي جمع الكلمة كلمات وكلم وانّما بيّن الجمع مع انه من وظيفة النظر يقينين اما تصديقا لقوله غير مرة خر فصل التصيمة واما لدفع وهم من يتوهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم انّ الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلم ايضا كما هو زعم المصّ اذ لو كان الكلم جمعًا لانّث الضمير العايد اليه وليس كذلك كقوله تعالى يحرّفون الكلم عن مواضعه ولانّث وصفه ايضًا لكنه لم يؤنث كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيّب وهي عايد الى الكلمة باعتبار ماصدقة الكلمة عليه ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف

وجه الحصر امّا انّ يقال كلّ كلمة لا يخ امّا انّ يدلّ على معنى في نفسه اولا الثاني الحرف والاوّل امّا ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاوّل هو الفعل واما انّ يقال كلّ كلمة لا يخ من ان يكون مستقلا بنفسها اولا الثاني الحرف والاوّل فلا يخ اما انّ يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاوّل الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون ركنًا للاسناد اولا الثاني هو الحرف واما الاوّل فلا يخ من ان يكون قابلة له بطرفيه اولا الثاني هو الفعل والاوّل هو الاسم فان قيل لم قدّم الاسم على الفعل والحرف قلت انّما قدّمه لكونه مسندًا اليه ومسندًا اليه وغيره لا يكون مسندا اليه فالاسم ما جاز ان يحدّث عنه والضمير المجرور المتّصل راجع الى الموصول اعلم انّ الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق الاسناد على المتكلم في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما لا يصدقان عليه لانّ من لوازمهما احتمال الصّدق والكذب وهو لا يحتملها فاذا عرفت هذا فاعلم ان المصّ لو قال الاسم ما يقع مسندًا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب وتمثيله الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك والعلم حسن وعن الجهل بالقبح في قولك والجهل قبيح اشارة الى انّ

الاسم منقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قايم بذاته كزيد والى اسم معنى
وهو الدال على معنى غير قايم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودى كالعلم والآخر
عدمى كالجهل ثم لاعلم المصنف ان من الاسماء ما لا يجوز ان يحدث عنه اراد فه
بقوله اوكان الاسم فى معنى ما يحدث عنه كاذ واذا ومتى ونحوها نحو حيث
فانك لا تحدث عنها اى عن اذ واذا ومتى ونحوها للزوم ظرفيتها اى ظرفية اذ واذا
ومتى ونحوها وحل الاسماء اللازمة لها منصوب ابدا ولو احدثت عنها يلزم ان
يكون الشئ الواحد منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اى اذ
واذا ومتى ونحوها فى معنى الوقت وهو اى الوقت مما يحدث عنه اى من الشئ الذى
يحدث عنه فى قولك مضى الوقت بانه مضى وفى قولك طاب الوقت بانه طاب
وفى قولك اتسع المكان الوقت بانه اتسع وفى عد اذ من الاسماء اللازمة
للظرفية نظر لانه غير لازم للظرفية ويدل عليه قولهم ان اذ فى قوله تعالى واذكروا
اذ انتم قليل مستضعفون فى الارض منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان
لازما للظرفية يكون الفعل واقعا فيه لا عليه وفى قوله تعالى واذ قال ربك منصوب
المحل بوقوع الفعل المضمر عليه وغير ذلك وكذا فى عد لدا منها نظر لانهم قالوا
ان اذا فى قول الشاعر وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى وست
بدايح مجرور المحل على البدلية من غد ولما فرغ عن تعريف الاسم شرع فى بيان علاماته





فقال من علامانه اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص دخولهما بالاسم
لانهما يفيدان التعريف ويدخلان فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له
اذ وضعه للتنكير واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة
اليتقصع فشاذ لا يعتد به مثال ما دخله الالف واللام نحو الغلام والفرس واورد
مثالين احدهما من ذوى العقول والآخر من غير ذوى العقول ومن علاماته
اللفظية دخول حرف الجر وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وهو الجار احتفظ
اذا الجر ورمجرور عنه فى المعنى لان المعنى فى نحو قولك مررت بزيد ممرور به والفعل لا يكون
مجرا عنه اذ وضعه الواضع لان يخبر به دايما فلو لم يختص دخول حرف الجر به لزم
تخلف الاثر عن المؤثر وهو محال ومن علاماته اللفظية دخول التنوين مثال
ما دخله التنوين نحو زيد ورجل وانما اختص دخول التنوين بالاسم لانه على
ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه
وتنوين المقابلة وتنوين الترنم وتنوين الغالى والاربعة الاول مختصة به
اما التنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف وغير المنصرف وذلك غير متصور
الا فى الاسم لان الفرق منعه لا يكون الا فى الاسم واما تنوين التنكير فلانه
يدخل على الكلمة يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف وذلك لا يكون الا الاسما
لدوام نكارة الفعل وعدم صلاحيته له وهذا التنوين لا يوجد الا فى الاصوات

والاسماء الافعال واما تنوين العوض عن المضاف اليه فلانه يدخل على المضاف
عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اذ كان الاصل فيهما يومئذ كان كذا
حينئذ كان كذا وحذف كان كذا منه لطول الاسم فبقي ح يومئذ وحينئذ والفعل
لايقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه عوضا عن المضاف اليه وانما
قلنا انه لايقع مضافا لان وضعه للابهام فلو عرف او خصص يلزم نقض
الغرض فلم يضف للتعريف والتخصيص وكذا لايجوز اضافته للتخفيف لانه
انما يحصل بحذف التنوين او ما يقوم مقام التنوين ولا يوجد هو في الفعل ولا
قايم مقامه فلم يضف للتخفيف واما تنوين المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات
فلانه مقابل وعوض عن النون الذي في الجمع السالم نحو مسلمون ولما لم يجمع
الفعل لم يدخل هذا التنوين عليه واما تنوين الترنم وهي ما ينوب مناب
حرف الاطلاق اي حرف المد الذي يقع آخر الابيات لحسن الانشاد
وترك التغني اذ النون وان كانت فيها الغنة لكنه ليس فيها من امتداد
الصوت بخلاف ما في الالف واخواتها وذلك نحو قوله اقل اللوم عاذل والعتا
بن فقولي ان جبت لقد اصابن افتنع وجهها كالبدر لما تحرق شوفها نفي
وانا والاصل عتابا واصابا والتنوين الغالي وهو ما يلحق بالقافية المقيدة
بالسكون في نحو قول ذوبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع

الخفقن فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود من وضعهما هو ترك الترنم في الاول و
والدلالة على الوقف في الثاني وهذا المعنى ليس بمخصوص به فالمراد بقوله والتنوين
الاربعة الاولى دون الآخرين ولما فرغ عن بيان الاسم ومن علامته شرع في بيان
الفعل فقال الفعل ما دخله قد والسين وسوف وهذا تعريف بالخاصة وانما
اختص دخول قد به لانه وضع لتقريب الماضي من الحال اذا دخل على الماضي
ولتقليل الفعل اذا دخل على المستقبل غالبا فيلزم دخوله في الفعل لامتناع
دخوله الا في الماضي والمستقبل واما وجه اختصاص سوف والسين
فهو انهما وضعا لان يستفاد منهما معنى المستقبل والاستقبال
ممتنع الا فيه فلم يختصا الا به مثال ما دخله قد نحو قد خرج ومثال دخله سوف
نحو سوف يخرج ومثال ما دخله السين نحو سيخرج قال صاحب المقاليد وانما
ذكر السين معرفا لانه يجيء للاستقبال والطلب واصابة شيء على صفة و
والتحول والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكسكسة وسيخرج
واستجلا واستحجر واستنسر البغاث واكرمتكس فلا بد من ذكر معرفا
تعريف عهد لتعيين سين الاستقبال تم كلامه وقد فرق البعض
بين السين وسوف فقال في سوف زيادة تنفيس وتأخير لا في السين
قلت هذا دعوى مجرد عن دليل فمردود ايضا لان العرب عبرت سيفعل و

وسوف يفعل عن معنى واحد فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ومن ذلك قوله تعالى
وسوف يؤتى الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم الله
في رحمة منه فانهما في الآيتين استعملا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق
هو ان يقال السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين
نظر الى الايجاز لا يقال ان السين لو كانت فرعا لسوف لكانت قليلة الاستعمال
بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفرع ما تفوق على الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم
وبئس فانهما فرع نعم وبئس بكسر العين فيهما وهما اكثر الاستعمال لاعنهما كذا قال شهاب
الدين في شرح الى بنيته و ما دخله حرف الجزم واجه اختصاص حرف الجزم بالفعل
وهو الجزم اختص به كاختصاص الجر بالاسم فلو لم يختص حرف الجزم به لزم تخلف
الاثر عن المؤثر وهو ممنوع مثال ما دخله حرف الجزم نحو لم يخرج وما اتصل به اى بالفعل
الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فان ضمير المنصوب لا يختص به بل
يتصل بالفعل وبالحرف نحو ضربك وانني وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر نحو الضا
ربك والضاربه والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالحرف والاسم نحو مررت
بك وغلامك ولقائل ان يقال تقول ان اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل
لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغير اللازم باطل لانه قد يتصل به بالاسم
كما يتصل به نحو زيد ضارب اى هو فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يستدعى

بطلان

فوع

بطلان الملزوم فوجب على المص ان يزيد قيدا آخر وهو البارز للاحتراز عن الضمير المر
المستكن في الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال اللغوي دون النحوي
والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لغة لعدم ظهوره فخرج الاشكال وانما
اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوته في الاسماء والحروف
واما في الحروف فظاهر واما في الاسم فلانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع الالفين في المثنى
والواوين في الجمع فلم يتصل به بالواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد وانما
مثل المص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة وهي قوله نحو اكرمت واكرما
واكرموا للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون ساكنا كالاول
ومفتوحا كالثاني ومضموما كالثالث و ما اتصل به تاء التانيث الساكنة
بوضع الساكنة على الوصفية للتاء واحترز بالساكنة عن المتحركة لا تدخل على الفعل
بل تختص بالاسم وانما اختص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتعادل باعطاء الخفيف
وهو الساكنة على الثقيل وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل
وباعطاء الثقيل وهو المتحركة على الخفيف وهو الاسم مثال ما اتصل به تاء التا
نيث الساكنة نحو نصرت وانما اورد بعد قوله نصرت ونعمت وبئست لان
في فعليتها خلافا والصحيح فعليتها فادخلها فيما هو علامات الفعل وهو تاء التا نيث
الساكنة للتنبيه على المذهب الاصح وله اى الفعل ثلثة امثلة وجه الحصر على

ثلثة امثلة ان الفعل لا يخلو من ان يكون اخبارًا او لم يكن فان كان الثاني فهو ا
لامر وان كان الاول فلا يخلو من ان يكون معناه موجودًا او لا الاول الماضي والثا ني
المستقبل الاول المفتوح الآخر ومثاله من الرباعي المجرد عنها المفتوح الآخر
من الثلاثي المجرد عن الزوايد وحرف العلة نحو نصر ومثاله من الرباعي المجرد عنها
نحو دحرج ومثاله من الثلاثي المزيد فيه نحو اكرم ويسمّى اى المفتوح الآخر الماضي
وبني لان موجب الاعراب مفقود فيه واما وجه بنائه على الحركة مع ان الاصل في
البناء السكون فهو المشابهة بالاسم بوجه ما وهي قيامه مقامه تقول مررت برجل
ضرب كما تقول مررت برجل ضارب واما وجه بنائه على الفتح فهو الخفة وهو اعني الماضي
بفتح آخره دائمًا الا ان يعرض مانع عنه فيجب ضمة وهو عند اتصال واو الضمير به نحو ضربو
الان الواو اذا كانت مدة ساكنة وما قبلها مضموما ابدًا او سكونه وذلك عند اتصال بعض
الضماير به نحو ضربنا وضربنا وضربت وضربن وانما اسكنوه عند ذلك فرارا توالي الحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة اعني للفعل وفاعله وعند الاعلال نحو دعا ورمى اصلها دعو ورمي
قلبت الواو والياء فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها او حذفه وهو عند اتصال واو الجمع
بالماضي المعتل اللام نحو دعوا ورموا اصلها رميوا ودعووا حذفت والياء بعد قلبها الفا لما مر
وعند اتصال تاء التانيث الساكنة بالماضي المذكور نحو دعت ورمت والاصل فيهما دعوت
ورميت قلبت الواو والياء الفا لما مر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين والثاني

من الامثلة

من الامثلة

الثلثة للفعل ما يتعاقب اى الذي يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع وهي الياء
فانها اعطيت للغايب المذكر مطلقا والجمع المؤنث الغايبة نحو يفعلن والتاء وهي اعطيت
للمخاطب المذكر والمخاطب المؤنث مطلقا والغايبة المؤنث ومثنّاها والالف وانها ا
اعطيت للمتكلم الواحد مذكرًا كان او مؤنثا والنون وهو اعطيت لما فوقها اى فوق المتكلم
الواحد مذكرًا كان او مؤنثا قوله وتقول يَفعلُ هو وتَفعلُ انتَ او هي وافعلُ انا ونفعلُ نحن
مثال لما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع وانما اعطيت هذه الزوايد الاربع على
اول المضارع لان الفعل لما كان صادرًا عن الغايب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد
او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة من الحروف ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء
والواو والالف لكثرة دورها في الكلام وزادوا من بينها الياء للغايب لكونها و
وسط المخارج وكونه متوسطا بين المتكلم والمخاطب فاعطي المتوسط وهو الياء للمتو
سط وهو الغايب للمناسبة ثم زادوا الواو للمخاطب مطلقا وقلبوا الواو تاء لما في
بقائها من اجتماع الامثال المستكرهة في كلمة واحدة واحترزنا بقولنا في كلمة واحدة
عما اجتمع فيها الامثال في كلمتين نحو او واو نحو واو وبيان الاجتماع في حالة بقاء الواو
وهو ان فاء الفعل قد يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب ودخلت
عليها الواو للعطف لاجتمع الامثال المستكرهة فلما علموا ان زيادتها مستكرهة
ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيها وراث

ودجاء ثم جعلت الغايبة تبعا له في الماضي جعلت ما بعوله مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة
له في الفرع اولى واجرى ولم يفرقوا فيه بينهما باسكان التاء لعدم امكان اسكانه
لوقوعه اولاً بخلاف الماضي فان الاسكان فيه ممكن لعدم وقوعها اولاً بالتحريك في المضارع
اذ في الضم وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا بالكسر لوقوع الالتباس بلغة اخرى
فان قيل ان في الفتح التباسا بين المذكر والمؤنث فلم لم يفرقوا منه اجيب بان التغير
التقديري معتبر عندهم كفلك للواحد والجمع قال الله تعالى في الفلك المشحون وقال الله تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة فالضمة في الاول اصلية في الاول كضمة برد
وفي الثاني عارضية كضمة سقف لانه جمع تكسير فلا بد له من تغيير ما سواء كان بزيادة كرجال
في رجل او بنقصان كازر في ازار او بتغيير هيئة كسقف في سقف ولا وجود للا
دليل في فلك فتعين الثالث وتقدير التغير في المضارع من حيث ان تاء المخاطب
اصلها واو بخلاف تاء التانيث فهي باقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف
للمتكلم الواحد لوجهين الاول طلبا للتوافق اول انا والثاني ان الالف من مبدا المخارج
لانه من اقصى الحلق وهو مبدا المخارج والمتكلم هو الذي يبدا الكلام فناسب الالف له ثم حركوا ها
ليتيسر الابتداء بها فلما لم يبق من حروف المد واللين لولا يزاد للمتكلم مع غيره قصدوا الى زيادة
حرف قريب منها فوجدوا النون قريبا منها والبقي بزيادتها له لكونها علما له في الماضي وانما لم
يزدادوا هذه الحروف في الماضي مع انه قد كان اما صادرا عن الغايب او عن المخاطب

او عن المتكلم وحده او عنه مع الغير لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي
والمزيد ايضا بعد المجرد فناسب ان يعطى المقدم والمؤخر للمؤخر واذا تحقق هذا فاعلم
فاقول في قوله والياء للغايب المذكور والتاء للمخاطب المذكر والغايب المؤنث نظر
والصواب ان يقول والياء للغايب المذكر والجمع المؤنث الغايب والتاء للمخاطب
مطلقا والغايبة المؤنث ويسمى ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع المضارع
قال شهاب الدين في شرح الزنبية وانما سمي بذلك لمشابهته الاسم من وجوه الاول انهما
متفقان في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي غير الثلاثي
نحو ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب طلبا وضرب ضربا وامثال ذلك
كثيرة والوجه الثاني ان للفعل شيوعا لكونه صالحا في الحاضر والمستقبل والتكثير
والتقليل كشيوع الاسم نحو رجل وكما يختص الاسم بواحد معين بدخول اللام كذلك
الفعل يختص بالزمان المستقبل بدخول السين وسوف وبدخول قد با
بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالماضي فانه يشارك الاسم في الشيوع اذا كان
مجردا عن قد لانه يحتمل القرب والبعد واذا دخل عليه قد يختص بالقرب والوجه
الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد ضارب
والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض هذا
ايضا بالماضي لان اللام الواقعة بعد لو تخصصت الاسم والفعل الماضي خاصة

كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا والوجه الخامس ان
الفعل المضارع والاسم عند اطلاقهما يتبادر الفهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلي قلت
للماضي وجه آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن له هذا وهو ان الماضي والاسم مشتركان في دخول
منذ ومذ عليهما دون المضارع وفي تاء التأنيث التي تلحق بآخرهما دون المضارع
ولما ظهر بطلان هذه الوجوه في مشابهة المضارع الاسم لزم الاتيان فيها بوجه ليس
في الماضي وهو ان للمضارع معاني يتعاقب على صيغة بتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا
ونهيا ومعطوفا ومستأنفا كما ان الاسم معان تتعاقب عليه بتعاقب العوامل وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة فبهذا اشتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح
التسهيل ثم كلامه وهو اي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فاذا دخلت
عليه اي على المضارع لام الابتداء خلص اي المضارع للحال ولقائل ان يقول اللام
لا يخلصه للحال لانه لو كان خالصا للحال ينبغي ان لا يجامع مع حرف الاستقبال
للمنافاة بينهما والثاني باطل لانه يجامع معه كقوله تعالى ولسوف اخرج حيا فالمقدم
مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام بغير التأكيد والحال وفي هذه
الآية قد تجرد لمعنى التوكيد مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الخالص له
للحال كقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به فان اعترض المعترض بان اللام في هذه
الآية ما كان خالصا للمضارع للحال لان الذهاب ليس بموجود في الحال

ويمكن

ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف تقديره الكلام اني ليحزنني تصور ان تذ
هبوا به والتصور فيه موجود ودفع للاشكال واذا دخلت عليه اي على المضارع
السين او سوف خلص للاستقبال والثالث من الامثلة الثلثة للفعل الموقوف
الآخر وانما قال الموقوف الآخر ولم يقل المجزوم الآخر لان الامر عند الكوفية معرب
مجزوم بلام مقدرة وعند البصرية مبني وموقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصرية
لان الفعل انما كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف المضارعة فيه
فلما حذفت عاد الى البناء فلهذا اشار المصنف الى المذهب الصحيح بقوله
الموقوف الآخر ويسمى الموقوف الآخر الامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ من
المضارع بخلاف الزوائد ثم ينظر الى ما بقي بعد الحذف وان كان ساكنا فلا يخلو اما
ان يكون العين مكسورا او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورا تجتلب
همزة الوصل مكسورة للاتباع نحو اضرب لا مفتوحة لئلا يلتبس بباب
الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين
نفس المتكلم وحده بمضارع ضرب ولا اعتداد بحركة الآخر لان الاعجام
امر يترك كثيرا اما وكذا ان كان مفتوحا تجتلب همزة الوصل مكسورة نحو اعلم لا مفتوحة
لئلا يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع التباس
بينه وبين مجهول نفس المتكلم وحده بمضارع علم وان كان مضموما تجتلب

بهمزة الوصل مضموما نحو انصُر للاتباع لا مكسورة لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
الى الضمة الحقيقية ولا اعتداد بالساكن لانه ليس بحاجز حصين والدليل
على كون الساكن غير حاجز حصين قلبهم واو قنوة ياء ولا مفتوحة لئلا يلتبس
بمعلوم نفس المتكلم وحده لمضارع نصر وان كان ما بقي بعد الحذف متحركا يترك
على حاله ويسكن آخره نحو عِدْ وهذا معنى قوله وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة
افعل نحو عد وضع وجرب وحاسب اى يشتق الامر من مضارعه كاشتقاق
افعل من تفعل وانما قال مشتقا احترازا نحو صه ومه فانهما يفيدان فايدة الامر
وآخرهما موقوف الا انهما غير مشتقين وقوله على طريقة افعل احتراز عن مثل
نزال وتراك لانهما مشتقان ويفيدان فايدة الامر الا ان اشتقاقهما لا على
طريقة افعل ولما فرغ عن مباحث الاسم ومن علاماته وعن مباحث الفعل شرع
في الحرف فقال والحرف ما جاء اى الذى ما جاء بمعنى ليس ذلك المعنى
بمعنى اسم ولا بمعنى فعل نحو هل وبل وذلك اى مجئ الحرف بمعنى ليس بمعنا
بهما لان الاسم يكون حديثا ويكون محدثا عنه وفي قوله والفعل يكون حديثا
ولا يكون محدثا عنه يجوز فيه الرفع والنصب بانه معطوف على اما الـ
الرفع على انه معطوف على محل اسم ان اما النصب بانه معطوف على لفظه
قال صاحب المقاليد فان قيل هذا غير مستقيم والمعنى نفي الحديث

عن

عن الفعل في قوله يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه فجوابه ان المراد من نفي
كون الفعل محدثا عنه ان لا تحدث عن لفظ الفعل باعتبار معناه هو يستعمل
فيه نحو نصر زيد وفي قوله الفعل لم يستعمل لفظ الفعل باعتبار معناه بل
استعملت اسمه والاسم لا يأبى ان يكون محدثا عنه وبقولنا باعتبار معنى
هو يستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث من الفعل في نحو نصر فعل ماض لانه
لم يقصد فيه الا نفس اللفظ في نصر وكذا يجوز الرفع والنصب في قوله
والحرف اداة بينهما اى رابطة بين الفعل والاسم لا يكون اى الحرف حديثا
ولا يكون ايضا محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثين ولا محدثا
عنهما ولاجل ان الحرف رابطة بينهما لم ينفك من متعلق اما اسم او فعل
ولا يصح ان يكون حرفا لافضائه الى التسلسل واذ قد عرفت في صدر الكتاب
ان كلا اى كل واحد من هذه الاقسام الثلثة وهى الاسم والفعل والحرف
يسمى كلمة والفاء في قوله فاعلم انه اى الشان جواب لقوله واذ قد عرفت
اذا ائتلف اى اذا اركب منها اى من الاقسام الثلثة فعل واسم او اذا
ائتلف اسمان وافادا اى الفعل والاسم او الاسمان سميا اى الفعل والاسم
او الاسمان كلاما وجملة وحد الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى والمراد من الاسناد اضافة احدى الكلمتين على الاخرى على

على وجه الافادة التامة وزاد بعضهم في حده بشرط ان يفيد السامع فايدة
تامة احترازا عن قايم ابوه في زيد قايم ابوه وهو مما لا يحتاج اليه لخروجه
من قولنا المسند لان الاسناد على ما قلناه غير صادق عليه واعلم
شرط في حصول الكلام ثلثة شروط احدها التاليف والثانية كون
التاليف من فعل واسم او من اسمين والثالثة الافادة التامة اعلم ان قوله
اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز بها عن التاليف من فعلين
وحرفين ومن فعل وحرف ومن اسم وحرف لانتفاء المسند مع المسند اليه
او احد منهما بخلاف التاليف من فعل واسم او من اسمين وقوله وافاد اشارة
الى الشريطة الثالثة وقد احترز بها عن التاليف من اسمين على وجه التعداد
نحو خمسة عشر وعلى وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلى وجه التوصيف نحو
الرجل العالم الذاهب وغير ذلك كالمركب المزجي نحو بعلبك والمركب
من الجار والمجرور نحو من زيد قال شهاب الدين في شرح الذهبية لا يقال
يا زيد مركب من الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم بطلان الحصر لانا نقول
حرف النداء نايب مناب ادعو ففي التقدير هو مركب من الفعل الا
نشائي والاسم فان قيل الاسناد في ادعو خبري فيحتمل الصدق والكذب
فهو خبري لا انشائي قلت لا نم ان ادعو ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه

منقولا عن الخبر الى الانشاء كبعت واشتريت تم كلامه اعلم ان الفرق بين
كلام والجملة عموم وخصوص مطلق لان كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك
لان الصلة الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك جملة وليست
بكلام فاذن بطل قول من قال ان الكلام والجمل اربع الاولى جملة فعلية والثانية
جملة اسمية ومثالهما كما ذكرنا في الاسم والثالثة جملة ظرفية والرابعة شرطية
مثال الجملة الظرفية نحو عندي مال ومثال الجملة الشرطية نحو ان تاتني اكرمك
وفي عد عندي مال من الجملة الظرفية سؤال وجواب ومن اراد علمها فليطالع
الضوء وجه الحصر على اربعة وهو ان المسند اليه والمسند اليه لا يخ اما ان
يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويخرجهما الى جملة اخرى
او لا الاول هو جملة شرطية نحو ان ياتيني زيد فاكرمه والحق اما الثاني فلا يخ اما ان
يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا او لا يكون فان كان
الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قايم وقايم زيد فان كان الثاني فلا يخ اما
ان يستد المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا يستد الاول هو الجملة الظرفية نحو
في الدار محبوبك وامامك الامير والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد وانما
قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو الاصل في الاسناد والفاعل هو الاصل
في الاسناد اليه والمبتداء والخبر فرعان عليه فلهذا قدمها عليها وانما قدم الاسمية

منقولا

على الشرطية لان الاصل في الجملة ان يكتفى فيها المسند والمسند اليه والشرطية
ليست بهذه المثابة وعلى الظرفية لان العامل فيها مقدر بخلاف الاسمية والاصل
الظهور وانما قدم الظرفية على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة مقدم على الاثنين
والتنوين في قوله وكل منها بدل عن المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحد من الجمل
الاربع مما تقوم مقام المفرد فتكتسى اي كل واحد من الجمل اعرابه اي اعراب المفرد
محلا ويكون فيها اي في الجمل التي تقوم مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم الاول وذلك
اي قيام الجمل مقام المفرد مقصود بالاستقراء في ستة مواضع احدها في خبر المبتدأ
سواء كانت اسمية نحو زيد ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد
ان تعطه يشكرك او ظرفية نحو زيد في المسجد وثانيها في الخبر في باب ان نحو ان زيدا
اخوه ذاهب او قد ذهب اخوه ان تعطه يشكرك او في السوق اخوه فمحل الجمل
الاربع فيها مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها في الخبر في باب كان
نحو كان زيد قد قام اخوه او اخوه قائم او ان تعطه يشكرك او عندك ورابعها
في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قائم او قد قام ابوه
او ان تعطه يشكرك او في البيت فمحل الجمل الاربع فيها منصوب لوقوعها موقع
المفرد المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل صورته حسن
او حسن صورته او ان تره تعجبك حسنه او في حجره حسن فمحل هذه الجمل مجرور



لوقوعها موقع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب
او قد ركب غلامه او يهوان تسال يعطه او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه
منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة فلا يخ اما ان
يكون اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية فان كانت اسمية فالرابطة فيها اما بالواو
والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب واما بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة واما بالضمير وحده كقولهم كلمته فوه الى في وان كانت فعلية فلا يخ
اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا اذ الامر لا يقع موقع الحال لانه
طلب غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان ماضيا فلا يخ
من ان يكون منفيا الا ان في الاثبات يجب ان يكون قد ظاهرة او مقدرة
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وذلك لان الماضي
يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلابد من قد حتى تقريب
الماضي من الحال واما اذا كان منفيا فلا يدخل عليه قد ظاهرة ولا مقدرة للمنافاة
بينهما وبيانها ظاهر على من له ادنى لب فان كان منفيا فالرابطة فيه اما بالواو
والضمير نحو جاءني زيد وقد ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وقد طلع
الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد قد ركب وعلى هذا الماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما ركب او وما طلع الشمس او وما ركب وان كان

مضارعًا فلا يخ من ان يكون مثبتًا او منفيًا فان كان الاول فبالضمير وحده
اذا لم يكن مصدرًا بقد لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو فيه نحو جاءني زيد
يركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدرًا بقد لانه لو كان مصدرًا بقد ليس
بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله اليكم وان كان منفيًا فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب او بالواو
وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب
وان كان شرطية فهي لا يقع بتمامها موقع الحال بل لو اريد وقوعها حالًا تجعلها
خبرًا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسال يعطه فيكون الوا
قع موقعه هو الاسمية دون الشرطية وان كانت ظرفية فلا يخ اما ان يكون
الظرف عاملًا في اسم مظهر بعده او في ضمير مستكن فيه راجع الى ما اريد
الحال عنه فان كان الثاني فبغير واو نحو جاءني زيد على فرس وان كان الا
ول فالغالب فيه الامران اثبات الواو وعدمه نحو جاءني زيد على كتفه
سيف او وعلى كتفه سيف وستري ذلك اي ستري خبر المبتداء
والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت وصفة
النكرة والحال لان المعنى ستري وقوع الجمل في هذه المواضع الستة مو
قع المفرد فانه لم يبين وقوعها فيها موقع المفرد في المتن فصل في

بيان

بيان الاعراب الاعراب هو ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وهو اي الا
عراب يحتمل ان يكون مشتقًا من قولهم عربت معدته اذا فسدت واعربتها اي
ازلت فسادها ويحتمل ان يكون مشتقًا من اعرب الرجل عن حجته اذا بينها
والاعراب يبين المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد لم فلو تعرب لم تعرف
انك متعجب ام نافٍ ام مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه ا
التعجب واذا رفعته علم ان المراد منه نفي الحسن عنه واذا جررته مع
رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام وفي عبارة المص تسا
هل لانه لا يختلف آخرها بل هيئة آخره من الرفع والنصب والجر فالا
ولى ان يقال الاعراب ان يختلف هيئة آخر الكلمة اعلم ان من الواجب
في التعريف ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان يختلف جنس
متناول لاختلاف الاوسط وقوله آخر الكلمة فصل يخرج اختلاف الاوسط
كاختلاف الراء والنون في قولك جاءني امرء وابنم ورايت امرءًا وابنمًا
ومررت بامرء وابنم ودخل فيه اختلاف آخر من في قولك من زيد ومن الرجل
ومن ابنك وبقوله باختلاف العوامل احترز عنه لان اختلاف آخره ليس
باختلاف العوامل وفي التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه كاختلاف
آخر من في قولك جاءني رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل مني وينبغي

ان يكون التعريف مانعا وجامعا لاحسن ان يزاد قيدا آخر وهو في لفظ
المتكلم بالعامل احترازا عنه فان هذه الحروف في آخر من وان كانت باختلاف
العوامل الا انها ليست في لفظ المتكلم بالعامل وانما هو في غيره اعلم ان من الواجب
عليه ان يقول لفظا او تقديرا ليخرج المبني المعرب باعراب المحل نحو جاءني هولاء
ورأيت هولاء ومررت بهولاء فانه يصدق على هولاء انه اختلف آخره باختلاف
العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه محلا وانما جعل الاعراب يدل
على احوال الذات ولا يحسن المصير الى الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات
وقيل الاعراب لا يكون في اول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن وفي الوسط
لئلا يلتبس تغيير الاوزان بتغيير الاعراب فلم يبق الا آخر الكلمة فيكون
فيه مثال اختلاف الكلمة باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وما في آخره اي الاسم الذي حصل في آخره الف
لا يظهر فيه اي في ذلك الاسم الاعراب لمانع مثاله كالعصا والرحى فان
الاعراب فيهما غير ظاهر نحو هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحا ومررت
بعصا ورحى لعدم قبول الالف الحركة وما في آخره اي الاسم الذي ثبت في آخر
ذلك الاسم ياء مكسور ما قبلها اي ما قبل الياء تسكن في حالة الرفع والجر
لكون الضمة والكسرة على الياء ثقيلتين وتحرك آخر ذلك الاسم في حالة النصب





النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاءني القاضي ورأيت القاضي قال الله
تعالى اجيبوا داعي الله وما سكن اي الاسم الذي قبل واوه ويائه اي واو ويا
ذلك الاسم كدلو وظبي وحكمه اي حكم ذلك الاسم حكم الصحيح في جرى الاعراب
على الآخر في الاحوال الثلث تقول هذا دلو وظبي بالرفع ورأيت دلوا
وظبيا بالنصب ومررت بدلو وظبي بالجر واصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها اخصر واخف من الحروف وادل على المراد
ولكنه قد يكون بالحروف وذلك اي كون الاعراب بالحروف في مواضع
احدها في الاسماء الستة المعتلة المضافة حال كونها مضافة
الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة المضافة الى غير
ياء المتكلم ابوه واخوه وفوه وهنوه وحموها وانما خالف سائره في
الضمير لان الحم اقارب زوج المرأة فاذا اضيف الى الاناث وذو مال
تقول في حالة الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب ورأيت اباه وفي حالة
الجر ومررت بابيه وكذا البواقي من اليه بالواو في حالة الرفع وبالالف
في حالة النصب وبالياء في حالة الجر وتدل الواو فيها على حالة الرفع وتدل
الالف فيها على حالة النصب وتدل الياء فيها على حالة الجر وشرط في اعرا
بها بالحروف التامة بشرطين احدهما ان يكون مضافا لانها لو لم يكن مضافة

لكانت معرفة بالحركات تقول هذا اب ورأيت ابا ومررت باب والثاني
ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت
مبنية عند اكثرهم او معربة اعرابها تقديريّ عند بعض آخر ولقائل ان يقول
انّ من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مكبّرة لانها
لو كانت مصغّرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيّك بالرفع ورأيت
اخيّك بالنصب ومررت باخيّك بالجرّ ويمكن ان يجاب عنه بانّ المص لمّا
ذكر امثلتها مكبّرة غني ان يذكرها ولسائل ان يعود ويقول انما ذكرتم من الجواب يقتضي
الاستغناء عن قوله مضافة لانّ امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر
على لفظة ابوه لتوهم انه اذا كان مضافا الى مظهر نحو ابي زيد ليس حكمه كذلك مع
ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظة المكبّرة لتوهم منه ما هو خلاف الواقع
واعترض بعض النحاة بان كون اعرابها بالحروف التامة يحتاج الى شرط آخر وهو ان لا
تكون لانها لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعات
اقول الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض الاول بانّ من الواجب
عليه ان يقول مكبّرة وانما كان اعرابها بالحروف وان كانت فروعا على الحركات
الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف العلة لحركتين فكره استبداء المثنى
والمجموع الفرعيين على الافراد باعراب القوي فاختاروا من بين المفردات هذه الاسماء

وجعلوا

وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون بالمفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف
التي هي اقوى منها وخصّوا بهذه الاسماء لكونه مشابهة للمثنى في استلزام كل
منهما دانا اخرى كالاب للابن والاخ للاخ وخصّوا بحال الاضافة ليظهر تلك
الذات اللازمة فيقوى المشابهة له مع ان صلاحية لام بعضها وعين الآخران
يقوم مقام الحركة ومع عدم حرف فيها يكون بدلا من العين واللام وثانيها
في التثنية بالالف والنون او بالياء والنون وفي الجمع اي الذي يكون بالواو
والنون وبالياء والنون وقيد بذلك لانّ الجمع بالالف والتاء يكون الاعراب
بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة
الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون
ومثال التثنية في حالة النصب نحو رأيت مسلمين ومثال الجمع في حالة
النصب نحو رأيت مسلمين ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت
بمسلمين وبمسلمين هـ انما كان اعرابها بالحروف لانهما متفرعان
على الواحد والاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات فاعطي الاصل
للاصل وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لانّ للتثنية والجمع ستة
احوال والحروف التي يصلح لان يكون اعرابا ثلثة الواو والالف والياء فلو
جعل اعراب التثنية بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي المثنى

بلا اعراب ولو جعلوا اعرابهما بالواو فى حالة الرفع وبالالف فى حالة النصب والياء
فى حالة الجر لوقع الالتباس بينهما فى حالة الاضافة نحو رأيت زيداك
لم يعلم انه مثنى او مجموع فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف
بان جعلوا اعراب المثنى بالالف فى حالة الرفع لوقوع الالف فى المثنى ضميرا
للمرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع بالواو فيها لوقوع
الواو فيه ضميرا للمرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء فى حالة
الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون فى التثنية وبكسر ما قبله
وفتحه فى الجمع اما فتح ما قبل الياء فى التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وقلة
الجمع السالم بالنسبة اليها لاختصاصه بالعقلاء الذكور واما كسر النون
فيها فلان النون فى الاصل ساكن فالاصل فى تحريك الساكن الكسر لان
حركة الساكن حالة بناء لحصوله بلا عامل فاختير لها ما هو ابعد الحركات
وهو الكسرة وانما قلنا ان الكسرة ابعد الحركات لان الكسرة لا يدخل فى بعض
المعربات اعنى ما لا ينصرف والمضارع بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا
ان النون فى الاصل ساكن لانه من الحروف الوارقة على مما يجىء واحد
والاصل فيها السكون واما كسر ما قبل الياء فى الجمع فلقلة استعماله وثقل
الكسرة واما فتح النون فيه فلانها لو كسرت يلزم فى حالة الرفع النقل من الضمة الى

الكسرة

الكسرة وفى حالة النصب والجر اجتماع الكسرات ولو ضمت يلزم فى الاول
اجتماع الضمات وفى الثانى اعنى فى حالة النصب والجر النقل من الكسرة
الى الضمة واتبعوا النصب الجر دون الرفع لانه الى الجر اقرب منه الى الرفع
فى المخرج فالحمل على الاقرب اولى منه على الابعد وثانيهما فى كلا حال كونه مضافا الى
مضمر فحكمه اى حكم كلا اذا كان كذلك حكم المثنى فى كون اعرابه بالحروف الناقصة
لشدة شبهه به لفظا لكون الفا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه
بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى او يقال انه لا يضاف الا اليه
فيكتسى حكم المثنى وانما خصوا الاعراب بالحروف الناقصة بحال اضافته
الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغائب فالاغلب ان يقع تاكيدا
للمثنى نحو جاءنى رجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه فى الاعراب بها ثم
طول ذلك فى كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا له
تقول فى حالة الرفع جاءنى كلاهما وفى حالة النصب رأيت كليهما وفى
حالة الجر مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمر واما اذا اضيف
اى كلا الى مظهر فحكمه اى حكم كلا حكم العصا لفظا تقول جاءنى كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين اى فى كون الاعراب مقدرا وانما
قال لفظا لانه ليس بموافق له معنى لانه مثنى المعنى بخلاف العصا

فلو لم يقل ذلك لظن ان كل واحد منهما متساويان وقيل ان قوله لفظا احتراز
عن الخط لان العصا لا يكتب الا بالالف لكون الفه منقلبة عن الواو وبلا شبهة ولا
خلاف واما من انقلاب الف كلا خلاف ومن جعل الفه منقلبة عن الواو
تكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان القياس ان يكتب
بالياء ويستوى النصب والجر في خمسة مواضع وهى التثنية والجمع كما ذكرنا
في كون الاعراب بالحروف والثالث من المواضع التى يستوى فيها النصب
والجر جمع المؤنث السالم بالالف والتاء وانما حمل النصب فيه على الجر لان
الجمع المؤنث فرع جمع المذكر ونصب جمع المذكر تابع الجر كما مر فجعل ههنا كذلك لئلا
يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل وانما قلنا زيادة مزية الفرع ولم تقتصر على
مزية الفرع على الاصل لان مزية الفرع ثابتة من حيث ان اعراب جمع المؤنث
بالحركات وجمع المذكر بالحروف وقد مر ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات مثال
الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات بالرفع ومررت بمسلمات
بالجر ورايت مسلمات بالجر ايضا والرابع من المواضع التى كان النصب
والجر متساويين فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد بالرفع ورايت احمد بالنصب
ومررت باحمد بالنصب ايضا الا ان الجر فيه تابع للنصب بخلاف غيره لكون الجر
ممنوعا منه لمشابهة الفعل وجه المشابهة يجيء بعد فلما كان ممنوعا منه عليه

بخلاف

بخلاف غيره والخامس من المواضع التى يستوى النصب والجر فيها الضمير
والاستواء في الضمير لاشتراك المنصوب والمجرور في معنى المفعولية
فالكاف في نحو اكرمتك مفعول وكذا الكاف في مررت بك لان التقدير جاوزتك
والضمير في انه مرفوع لفظا وكذا غيره مع ان الجار داخل في نحوله وكذا
الجمع من التثنية والجمع نحو انهم ولهم فان قيل ان استواء الجر والنصب
في المضمرات بسبب البناء فلا يناسب ان يذكر بحث فما نحن بصدده
لان كلامنا في المعربات والجواب عنه ان كلامنا في استواء النصب والجر
من غير نظر انه معرب او مبنى بهذا حاصل ما ذكره صاحب المقاليد ومن قيام
الحرف مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان بالياء والتاء في اول والتاء في المثنى
وفي يفعلون وتفعلون وتفعلين وانما اقاموا النون فيها مقام الحركة لانه لما
وجب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء حرف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان الضماير التى بعده اوجبت كونها على وجه واحد
وايضا لم يمكن جعل الضماير حروف الاعراب اذ هى في الحقيقة ليست من
نفس الكلمة وجب ان يزاد حرف يقوم الحركة فوجدوا بذلك حروف
المد واللين لكثرة دورانها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت
فيها يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع والياءين في المخاطبة المؤنث

مع لزوم اجتماع الساكنين في كل واحد من الامثلة الخمسة اذ الزايد ساكن كالضماير
فلما لم يمكن زيادتها فيها زادوا حرفاً شبيهاً بها وهو النون فانها اى النون
علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون علامة الرفع لان الثبوت مقدم على السقوط
والرفع مقدم على اخواته فناسب ان يعطى المقدم للمقدم وانها يسقط في الجزم
والنصب سقوط الحركة اى مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال الفعل
المثنى الذى يسقط نونه في حالتى الجزم والنصب نحو لم تفعلا ولن تفعلا ومثال الفعل
المجموع الذى يسقط نونه فيهما معاً نحو لم يفعلوا ولن تفعلوا ومثال الفعل المخاطب
الذى يسقط نونه فيهما معاً نحو لم تفعلى ولن تفعلى وانما كان سقوط النون علامة الجزم
والنصب لانهما مؤخران عن الرفع والسقوط مؤخر عن الثبوت فاعطى المؤخر للمؤ
خر للمناسبة ومن ذلك اى ومن قيام الحرف مقام الحركة حروف المد واللين الحا
صلة في الفعل المعتل اللام فانها اى حروف المد واللين تثبت حال كونها ساكنة
في حالة الرفع نحو هو يغزو ويرمى ويخشى ومثالين الاول من الواوى والثانى من اليا
يى وانها تسقطا في حالة الجزم سقط الحركة اى مثل سقوطها في الجزم نحو لم يغز
ولم يخش ولم يرم وتتحرك الواو والياء في حالة النصب بالفتحة نحو لن
يغزو ولن يرمى وتثبت الالف حال كونها ساكنة في حالة النصب مثلها
اى مثل الواو والياء في حالة الرفع نحو لن يخشى وانما ثبت الالف ساكنة فيها

لامتناعها

لامتناعها اى لامتناع الالف الحركة لانهم لو حركوها تخرج من كونها الفاً فصل في
بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما معرب وهو اى المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفصل المتقدم وثانيهما مبنى وهو
اى المبنى ما كان حركته وسكونه اى الذى حركته وسكونه لا بعامل اوجب ذلك
لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين ثم شرع في تقسيم المعرب فقال
ثم المعرب على ضربين الاول منصرف وهو اى المنصرف ما يدخله اى الاسم يصلح
ان يدخله الجر مع التنوين وانما قيدنا الدخول بالصلاحية لئلا يخرج عنه بعض الاسماء
المنصرفات اللازمة النصب نحو طراً وقاطبة وغيرهما والاسماء الداخل عليها
اللام لزوماً نحو النجم والصعق والثانى نوعى المعرب غير منصرف وهو اى غير المنصرف
ما لا يدخله الجر مع التنوين الذى للتمكن لفظاً وانما قيدنا بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه
نحو مسلمات وجولد علماً وقولنا لفظاً احتراز عن الحكم اذ التنوين الذى هو للتمكن
يدخل عليه حكماً ومن ثمة يقال هم حواج بيت الله بنصب البيت لان الاسم الفا — على
لا يعمل النصب الا مع التنوين وعلم مما ذكرنا ان من الواجب عليه ان يقيده بما قلنا
اعلم ان في امتناع الجر مذهبين الاول ان امتناعه منه ليس بمقصود على
حدة الا ان الجر لما كان شريكاً للتنوين في اختصاصه بالاسم ومعاقبته اياه في الاضافة
اتبعوا الجر اياه في المنع وهو الصحيح المذهب الثانى ان امتناعه منه مقصود على حدة

وجهة ان الجر كن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل مع التنوين الذى
هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب الاسم وهو قلنا ان الاول اصح مذهب
لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين فى المنع كما فى حال الضرورة الى اعادة التنوين فقط
اللازم ممنوع ايضا اذ بطلان اللازم يلزم مستلزم لبطلان الملزوم واشار الى ترجيح
مذهب الاول بقوله مع التنوين والقول فى بيان كون المذهب الاول اصح بانه
لو لم يكن الجر تابعا للتنوين فى المنع لما اعادوا الجر حيث امنوا الحاق التنوين بالاضافة
ودخول اللام فلما اعادوا الجر حيث امنوا الحاق التنوين بها علم ان الجر غير مقصود بالمنع
على حدة بل بالتبعية للتنوين غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم اذا اضيف او دخله
الالف واللام خرج عن شبه الفعل مضارع منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يوجد
فى الفعل عليه فاعيد ما سقط للمشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده بوجود
اللام والاضافة فلا يعود وكان اى غير المنصرف فى موضع الجر مفتوحا لا يقال انه
لو قال بدل قوله مفتوحا منصوبا لكان احسن اذ الفتح من القاب البناء وكلامنا
فى المعربات لانا نقول اذا قال هذا منصوب يكون فى قوة قولنا هذا مفعول لان
النصب علم المفعولية فلو قال موضع قوله مفتوحا منصوبا لكان فى قوة قوله وكان
فى موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح فى دال احمد فى قولك مررت باحمد ليست
بدالة على ما دل عليه الفتحة فى رأيت احمد حتى يصح اطلاق النصب عليها بل هى

حركة نايبة مناب اختها العلة اوجبت ذلك ومن ثمة قوله والاسباب المانعة
من الصرف تسعة متعلق بقوله المانعة وهى اى تلك التسعة التعريف والتا
نيث ووزن الفعل والوصف والعدل والعجمة والتركيب والجمع الاقصى
والالف والنون المضارعتان اى المشابهتان لالفى التانيث فى انهما زايدتان
زيدتا معا وفى عدم قبول التاء وكون الاول منهما الفا وساوى الصدر فيهما فى الوزن
فان سكران كحمراء والمراد من التعريف ههنا العلم دون غيره لان المعارف
خمسة وهى العلم والمضمر والمعرف باللام والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير
مانع من الصرف اما تعريف المعرف باللام والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان ما لا
ينصرف منصرفا او فى حكم المنصرف على اختلاف المذهبين فالاحسن ان لا يجعل
المنصرف غير منصرف فاذا بطل هذه الاقسام باسرها تعين ان التعريف المانع
هو العلمية متى اجتمع فى الاسم سببان منها اى من تلك الاسباب التسعة
او تكرر واحد منها منع الصرف اى منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم من الصرف عند
تحقق السببين لان كل واحد من تلك الاسباب التسعة فرع لشئ فالتعريف
فرع التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والتانيث فرع التذكير لان مجيئه
فى الامر العام مجردا عن الزيادة ومجئ المؤنث فيه معها وبا مجيئه معها تكون
بدونها ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه

فرعا الوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لانه تابع فهو فرع المعدول عنه لتأخره عنه
والعجمة فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم
والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفا
على حصول الواحد واما الالف والنون ففيه ثالا لكوفيون ان الالف والنون يمنعان
الصرف اذا وجد سبب آخر بالاصالة لا للمضارعة فيكون فرعا على زيدتا عليه وقال
البصريون ليس لهما معنى يصير ان فرعا للشيء من جهة كانا علامتي التذكير فلا يكونان
فرعين على ما زيدتا عليه الا انهما يمنعان الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر للمشا
بهة لالف التأنيث وجه المشابهة قد مر قول البصريين اولى اما لهذه الجملة
واما لانه لو كان كونهما فرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان ما سمي دبحري
عند تحقق سبب آخر غير منصرف وهو منصرف فاذا حصل في الاسم اثنان منها
يصير بهما فرعا من وجهين فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم من وجهين الاول
ان الاسم مستغن عنه في الافادة والفعل غير مستغن منه فيها وما لا يكون مستغنيا
فهو والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق منه فلما اشبه ما فيه سببان
الفعل من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين وتبعه الجر وما تكرر فيه
سبب واحد فكانه اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف واما السبب الواحد
غير المتكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم مع الواحدة متمائل بين الاصل وهو الصرف

وبين

وبين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم يترجح ذلك بجانب
الفرع فجذبه الاصل لكونه اصلا اذ الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان
يترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمتنع الصرف وما وجد ذلك فيه اي في
الاسم الذي وجد غير المنصرف فيه احد عشر اسما خمسة منها لا ينصرف حالة
التنكير وهي افعل وهو يمنع الصرف حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا على
التوهم وبهذا القيد احترزنا عن اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه منصرف
لعروض الوصفية فيه وعن مثل اجدل واخيل فانه منصرف فان عند سيبويه لعدم تحقق
كونهما اوصافا في الاصل وللمعترض ان يعترض بان يقول ان صرف اربع انما هو لا
نتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلا له لا لعروض الوصفية
والجواب عنه ان المراد من التاء التي من لا يقبلها وزن الفعل وهو تاء التأنيث
والتاء التي يقبلها اربع ليس بتاء التأنيث بل تاء التذكير المنصوبة لعلامة المذكر
فلا يصدق ما ذكر ثم فتعين ان انصرافه لعروض الوصفية مثال افعل صفة نحو احمر
فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنها فعلان الذي يجي مؤنثه فعلى نحو سكران
فان مؤنثه يجي سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون واحترز بقوله
الذي مؤنثه فعلى عن فعلان الذي يجي مؤنثه فعلانة نحو سيفان وسيفانة وعريان
وعريانة فانه منصرف في التنكير والنكرة لخروج الالف والنون عن المضارعة لالفي

التأنيث بدخول التاء عليها والمعدول نحو ثلاث ورباع فانهما عدلا عن ثلثة
ثلثة واربعة اربعة فانهما غير منصرف في حالة التنكير للصفة والعدل
وما آخره اي الاسم الذي حصل في آخره الف التأنيث فانه يمنع الصرف سواء
كانت مقصورة او ممدودة مثال الممدودة كحمراء وصحراء ومثال المقصورة
نحو حبلى وبشرى لان الالف التأنيث فيها قامت مقام السببين اذ الالف
علم التأنيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبل وبشر
ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى مجرى تأنيث آخر والجمع الاقصى
وتقييده بالاقصى اشارة الى ان شرط الجمع المانع من الصرف هو لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير
وانما قلنا جمع التكسير احترازا عن مثل صواحبات يوسف فانه ليس بجمع التكسير
بل للتكسير والمراد والجمع الاقصى ما يكون بعد الفه حرفان متحركان اما تحقيقا كمساجد
او تقديرا بالادغام كدواب او بالحذف كجوار او ثلثة احرف اوسطها ساكن
وذلك نحو اناعيم وهو اي جمع الاقصى يمنع الصرف حالة التنكير الجمعية وماكان
على مثالها اي على مثال اساور واناعيم من الجمع والمجرد والجار واعني ما بعد الفه
بيان للموصول في قوله وماكان اي الجمع الذي كان على مثالها بان يكون بعد الفه
حرفان او بان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن مثال الجمع الذي
كان على مثال اساور بان يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال الجمع الذي

كان على

كان على مثال اناعيم بان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح
فانهما غير منصرفين وان لم يتكرر فيهما الجمعية لمشابهتهما اياهما من حيث الوزن
والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة
قلة وانما كان الاسم منصرفا اذا كان الاوسط متحركا لانه ح يشبه المفرد لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر انه مثل كراهية وطواعية صورة ووزنا وان تحقيقا وانما معنى
فلان معنى الجمع كل يقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم المصدر كذلك فان كان ثاني
الحرفين بعد الف اي الف الجمع ياء حذفتها اي الياء في حالة الرفع والجر ونونت
الاسم واثبتها اي الياء في حالة النصب بغير تنوين مثاله في حالة الرفع نحو جاء
تني جوار ومثاله في حالة الجر مررت بجوار وامثلة في حالة النصب فتقول رأيت
جواري وانما اورد بعده فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التأمل
فان دأبهم يقولون عند عقيبه هكذا لان فيه اشكالا اذ جوار ينصرف في الرفع والجر ولا ينصرف
في النصب فكان هذا الموضع التأمل فلهذا قال فاعلم او لانه لو لم يقل فاعلم يكون جوار
بالان العرب تقف على النصب بالالف فيكون بعد الفه جوار ثلثة احرف اوسطها
متحرك فيخرج عن حالة ما لا ينصرف فيكون كصياقلة فلما اتى بفاعلم وقف عند آخره
ولم تقف على يا جواري اعلم ان الاصل جوار في حالة الرفع عند الاخفش جواري بالتنوين
اذ الاصل في الاسماء الصرف ومنعه بحصول اسباب عارضة فلما كانت الضمة على

الياء ثقيلة حذفت فالتقاء ساكنان احدهما التنوين والثاني الياء فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين فاذا كانت خارجة عن مثال اقصى الجمع لكونه على وزن سحاب وسواد
وسلام وكلام فينصرف واما في حالة الجر والياء فيه اعلت مثل ما اعلت في حالة الرفع
هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جواب في حالة الرفع جاءتني جواري
بغير تنوين لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء
ساكنة ولما حذفوا الياء في المفرد واذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها للاكتفاء بالكسر
نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال استحسنوا حذف الياء في الجمع لكونه ثقيلا بالنسبة الى المفرد
فبقي جوار والتنوين فيه عند سيبويه عوض عن الحركة وقيل عن الياء المحذوفة والاول
اول لان حذف الياء لوجود التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم يحذف الا بعد وجوده وانما
يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره واما في حالة النصب فبالاتفاق غير
منصرف ولو قيل في حالة الجر مررت بجواري بالفتحة لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة
الفتحة على الياء والسادسة من احد عشر اسما لا ينصرف حالة التعريف وهي الاسم الاعجمي
العلم ومثاله نحو ابراهيم واسماعيل فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمة واذا نكر
تهما بان سميتهما اشخاصا متعددة صرفتهما لبقائهما بلا سبب ح لان العلمية شرط في
العجمة وان سميت بنحو لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمة النكرية غير مؤثرة في منع الصرف
لكونها ممتزجة بكلامهم في دخول التعريف بلام آخره اي اسم يكون في آخره الالف والنون

مزيدتان

مزيدتان مثاله كعثمان وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين فان
نكر منهما صرفتهما لبقائهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذا كانا في اسم والسائل ان يسأل
بان الشيء المسمى بنحو نجران ينبغي ان يكون غير منصرف معربا باعرابه للعلمية والالف والنون
مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف والنون المتلازمتان
بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر بوجه بخلاف الالف والنون في المثنى لانهما ليسا كذلك
لانفكاك النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في حالة الجر والنصب
والثالث من تلك الستة المانعة من الصرف حالة التعريف ما فيه وزن الفعل
مثاله كاحمد ويزيد ويشكر فانهما غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل
انما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء
لهذا انصرف يعمل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف ود وسد والرابع من تلك
الستة التي يمنع الاسم من الصرف حالة التعريف المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير
منصرفان للعلمية والعدل وانما قال عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كان
معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة وليس
شيء في النكرة يسمى عمر وزفر واما زفر في قوله يا حي الظلامة منه النوفل الزفر
فانه صفة كما فر وليس بمعدول فلو سميت به فهذا صرفته وعمر اذهب
في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر

معرفة كذا اصاحب الضوء في هذا المقام والحاكى من تلك الستة التى لا ينصرف
في حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله كطلحة وحمزة فانهما ممتنعة من الصرف للعلمية و
المؤنث لفظا واعلم ان العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن علماً لكان في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر في هذا الباب هو اللازم ولهذا انصرف
قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصفية والتأنيث وفي ايراد سلمى
نظر لان البحث فيما كان غير منصرف في حالة التعريف لا في التنكير وهي غير منصرفة
فيهما كما عرفت وقد وقع في بعض النسخ سلمة وهو مستقيم ولعل سلمى
يكون تصحيفا من الكاتب او المؤنث معنى مثاله كسعاد وذيب فانهما
لا ينصرفان للعلمية والتأنيث معنى واعلم ان العلمية فيه مشروطة ايضا لانه لو لم يكن
علما كان منصرفا ولهذا كان حريح منصرف حالة التعريف الاسمان اللذان جعلا واحدا
مثالها كمعدى كرب وبعلبك فانهما ممتنعان من الصرف للعلمية والتركيب
واذا نكر احدهما كان منصرفا لزوال احد السببين فان قيل وكان عليه ان يقول اذا لم
يتضمن به الثاني معنى الحرف ولا ان يكون الثاني صوتا ليخرج خمسة عشر وسيبويه فان
كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا سميت به لا يكون غير منصرف لانه
من المبنيات قلنا لا حاجة الى هذين القيدين صح لان كلامه فيما لا ينصرف وهو معرب وهذان
مبنيان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقائه بلا سبب ان كان

السبب

السبب الآخر غير العدل ووزن الفعل لان العلمية شرط في غيرهما واذا انتفت
السبب الآخر لانتفاء شرطه وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فبقي بلا سبب
وان كان السبب العدل او وزن الفعل فاذا نكر بقي بسبب واحد لان العلمية
ليست بشرط فيهما ليبقى بلا سبب على تقدير انتفائها اما بيان انها ليست
بشرط في العدل فلاستقلال العدل مع سبب آخر في منع الصرف من غير العلمية
فلو كانت شرطا فيه لم يمنع الصرف من غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث فلم
ينصرف للعدل والصفة واما بيان انها ليست بشرط في وزن الفعل فلكونه مانعا
من الصرف بدونها نحو احمر فلم ينصرف لوزن الفعل والصفة الا نحو احمر ان سميت به رجلاً
هذا استثناء من قوله ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة ايضا عند
سيبويه ووجهه انه كان في اول احواله غير منصرف للوصف ووزن الفعل
فلما سمي به كان الوصف زائلا فاذا نكر اعيد الى اصله الوصف الذي ثبت
له من منع الصرف واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة ووجهه ان الوصفية
الاصلية قد زالت بالعلمية وهي بالتنكير فبقي على سبب واحد ويلزم عليه
الانصراف افصل منك اذا سمي به مع انه غير منصرف عنده فظهر من هذا ان
الاستثناء على قول سيبويه لا على قول الاخفش وكذا ما فيه الف التأنيث
مقصورة كانت او ممدودة كحبلى وبشرى وسلمى وحمراء وصحراء غير منصرف

في النكرة ايضا لما مرّ وكذا فعلان الذي يجي مؤنثه فعلى كان غير منصرف في النكرة
لما انّ عدم الانصراف في اوّل الاول للالف والنون المزيدتين واعتبار الصفة
الاصلية عند التنكير واذا سمّيت لم ينصرف ايضا للتعريف والالف والنون
فاذا نكّرت زالت العلمية واعيد الى اصله الذي ثبت له في منع الصرف نحو سكران
وسكرى عند سيبويه وامّا عند الاخفش فانه منصرف في النكرة كما انصرف
احمر فيها عنده و ما الجمع الاقصى نحو مساجد فانه اذا سمّي به قد شابه الاعجمي المعرفة
حيث لم يكن له نظير في الآحاد فاذا نكّر لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما
انصرف نحو احمر في قوله بعد التنكير اذ المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين واذا
الامر على ما قلنا يجب ان لا ينصرف بعد التنكير على مذهبه ايضا لانّ التنكير
لا يزيل مشابهة الاعجمي ولو جعلنا مشابهته سببا والتعريف سببا آخر
يكون انصرافه على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير لزوال الاحد السببين
بالتنكير كما في نحو احمر عنده وامّا عند سيبويه فيعود الى اصله والثلاثي الساكن
كن الاوسط اى الثلاثي الذي سكن اوسطه يجوز فيه الصرف وتركه اى ترك
الصرف ومثاله نحو هند ودعد ونوح ولوط امّا جواز ترك الصرف فلوجود
السببين المانعين من الصرف وامّا جواز الصرف فلمقاومة سكون الاوسط
احد السببين فبقي سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الّا انّ الا

انصراف



الانصراف اولى من تركه بدليل وقوعه منصرفا في قوله تعالى كذّبت قوم نوح المرسلين با
بالتنوين وقوله تعالى ولمّا جاءت رسلنا لوطا وامّا فيه سبب ثالث كماه
وجور في اسمي البلدتين فانه لم ينصرف البتة لوجود الاسباب ولا يجوز فيه الصرف
بالمقاومة لبقاء السببين على تقديرها وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر اسم
امارة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق فيه الاسباب والفاء في قوله فانّ حكمه
للتعليل اى لانّ حكمه حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة الوسط منزلة
الحرف الرابع والدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا في النسبة الى جمزى
جمزي وجمزوي بالحذف في الاوّل والقلب في الثاني ولم يجوّزوا في مثل حبارى الا الحذف
نحو حباريّ ولم يقل حباروي لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى
وهي اسم ناقة سريعة السير بمنزلة حبارى في عدم جواز القلب وان كان الا
لف رابعة لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع حتى كان الالف وقعت خامسة
فكذلك ههنا اجروا نحو سقر مجرى سعاد وزينب فلم يصرفوه ونحو حذام من فعال
التي عدلت عن فاعلة فيه مذهبان الاوّل الاعراب مع منع الصرف لانّ فيه علمية
وعدلا وتانيثا وانّما قلنا انه معدول لكونها اى حذام معدولة عن حاذمة هذا
مذهب بني تميم والمذهب الآخر البناء على الكسر تشبيها بفعال الواقعة موقع
المبنيّ فحذام كنزال في الحركات والسكنات وهو واقع موقع المبنيّ هذا مذهب

الحجازيين واشار الى ترجيح المذهب الثاني بقوله وعليه اى وعلى البناء على الكسر قوله اى
قول الشاعر وهو اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام حيث بنى حذام
على الكسر مع كونها فاعلا للفعل في الموضعين وكذا بنى على الكسر فعال التى تختص بنداء
المؤنث مثالها نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث فتشبيهها بفعال التى وقعت
موقع المبنى فان قيل ان قوله تختص بنداء المؤنث يقتضى ان لا يوجد في غير النداء لكنه
موجود في غيره نحو قول الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع
والجواب عنه انه شاذ لا يعتد به وكذا بنى على الكسر فعال التى كانت بمعنى الفعل
اى الامر مثالها نحو نزال وتراك فانهما بمعنى انزل واترك اما بناؤهما فلوقوعها
موقع المبنى واما البناء على الكسر مع ان الاصل في البناء السكون فللهرب من
اجتماع الساكنين واما فعال هذه قياسية في كل فعل ثلاثى عند سيبويه
وسماعية عند غيره وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر
واما انجراره بها عند الاضافة او دخول الالف واللام عليه على مذهب من
يقول ان المقصود فى باب منع الصرف منع التنوين وامتناع الجر بالتبعية
فلان التنوين اذا لم يتصور سقوطه قبل ثبوته فلا يتصور سقوط التابع
وهو الجر واما الانجرار بها عند كل واحد على مذهب من يقول ان المقصود في
باب ما لا ينصرف منع الجر ايضا فلان الاسم اذا اضيف او دخله الالف واللام

خرج

خرج عن شبه الفعل لدخول ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع منه للمشابهة وهو
الجر واما التنوين فلم يمكن عوده لعدم امكان اعادته بالاضافة او بالالف واللام
للمنافاة وانما قال انجر ولم يقل انصرف لان انجراره ليس خلافا وانما هو في انصرا
فه قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه اذا لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج
عن مشابهة الفعل فرجع الى اصله فانصرف كذلك وقال بعضهم الآخرون انه غير منصرف
مطلقا عملا بالعلتين والحق فى ذلك التفصيل وهو ان يقال ان وجد احد السببين
المانعين من الصرف زايلا بالاضافة او بدخول الالف واللام كان الاسم منصرفا كاحمد
وعمر ان لم يزل كان غير منصرف كمساجد واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين تقول
عند دخول الالف واللام عليه نحو مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت بعمركم
وعثماننا ولو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام لكان اجرى
نظرا الى اللف والنشر مرتبا ولما فرغ عن بحث المعرب شرع في المبنى فقال المبنى ضربا
ن احدهما لازم والثاني عارض فاللازم اى المبنى اللازم ما تضمن معنى الحرف كاين فانه
متضمن بمعنى الاستفهام اذ قولنا اين زيد في قوة قولنا افى السوق ام في المسجد ام في
الدار وام في غيرها وبمعنى المجازات اذ قولنا اين تجلس اجلس في قوة قو
لنا ان تجلس في الدار اجلس في المسجد اجلس فيه وغير ذلك
وكذا متى فانه متضمن لحرف الاستفهام والحرف الشرط ايضا لانك اذا قلت

متى القتال فكأنك قلت أفي اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا او غير ذلك وكذلك
كيف الا انه متضمن بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك زيد اصحيح ام سقيم
او المبني اللازم ما اشبه اي الحرف كالذي والتي ونحو ذلك مما يشابه الحرف
شبه الموصولات به في الافتقار الى الغير فكما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو
متعلق كذلك الموصولات مفتقر الى الغير وهو الصلة قلت لفظة او ههنا
للتبيين يعني انه كل واحد منهما مبني لازم ولقايل ان يقول ان المبني اللازم
اذا كان فيما تضمن معنى الحرف او ما اشبه لازم البناء اشكل بلا رجل في الدار
فانه متضمن بمعنى الحرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها تشبه الحرف مع
انه ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن معنى الحرف او ما
شبه قضية مهملة موجبة وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا يستلزم الموجبة
الكلية ولئن سلمنا انه قضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها ايضا كلية فلا اشكا
ل والمبني العارض محصور بالاستقراء في خمسة اشياء احدها المضاف
الى ياء المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني بناؤه عارض اذ الغلام قبل اضافته
الى الياء كان معربا وعند الاضافة اليها كان مبنيا عارضا لتنزل منزلة وسط
الكلمة لحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف لا بد له من مضاف اليه والياء

صالح

صالح لان يقع مضافا اليه لكونه ضمير المجرور ولا بد لها من ان يسبق بشيء قبله بالضر
ورة الا انه صالح للسبق فناسب بهذا الاتحاد ان تنزل منزلة كلمة الواحدة فح
يكون المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة فان
قيل ح يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبنيا بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمبني والجواب
ان الياء حرف ضعيف والكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الجزئية
لما فيها ضعيف ثبوتها لما فيه قوة فلما لم يثبت في غلامك وغلامه الجزئية للضميرين
والاصل في الاسماء الاعراب بقي المضاف اليها على اعرابه ليجري على سنن الاصل
واما بناء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر فلانه لو كان مبنيا على الفتح لزم انقلاب
الياء الفا في حالة النصب والا يلزم خروج الياء عن المدة وعلى الضم لزم انقلابها واوا
في حالة الرفع والا يلزم خروجها عن المدة وانقلاب ياء المتكلم من حال الى حال
وخروجها عن المدة خلاف الاصل والثاني من المبني العارض المنادى المفرد المعرفة
نحو يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب من حيث الافراد و
التعريف واما بناؤه على الحركة فلتوافق الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في
البناء السكون واما على الضم فيكون حركته البنائية مخالفة لحركة الاعرابية
وهي الفتح والكسر في نحو يا عبد الله ويا الى زيد واحترز بالمفرد عن المنادى المضاف
والمشابهة له نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا فلانها ليسا بمبنيين

لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد وبالمعرفة عن المنادى المفرد
النكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى لانه غير مبنى لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث
التعريف والثالث من المبنى العارض النكرة المفردة التى هى مع لا التى لنفى الجنس
مثاله نحو لا رجل فى الدار وانما بنى ذلك لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل فى الدار
مبنى على سؤال سائل فقال هل من رجل فى الدار فيكون اصل الجواب لا من رجل
فى الدار فحذف من هربا من التكرار واعتمادا على العلم به واما بناؤه على الحركة
فلما مر فلعروض البناء واما على الفتح فلمناسبة عمل لا لان عملها النصب لكونها
محمولة على ان ولا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحترز بالنكرة
عن المعرفة فانها ليست بمبنية لانها ليست باسم جنس وعملها مخصوص به وبا
لمفردة عن المضافة والمشبهة بها فانهما غير مبنيين وان دخل لا المذكور
عليهما لان البناء بناء التركيب فكره تركيب اكثر من كلمتين والرابع من
المبنى العارض المركب والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب من اسمين ثا
نيهما متضمن للحرف واولهما غير مضارع بالمثنى المضارع المضاف فى سقوط
النون به لبل اوسو تمثيله بقوله نحو خمسة عشر انما بنى الجزء الاول منه لكونه
بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة والثانى لكونه متضمنا للواو لان اصل
قولك خمسة عشر خمسة وعشرة وعدل عن اثباته للتخفيف وانما بنى

الجزء ان معا على الفتح اما الاول فلان الثانى منه مشابه بتاء التانيث من حيث
الزيادة فكما ان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل
المشابهة به مفتوحا واما الثانى فلمناسبة وقولنا من اسمين احتراز عن مثل
سيبويه فانه بنى الجزء الاول منه لا الثانى على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن
للحرف احتراز عن بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء الاول منه مبنى لا الثانى
على احد المذهبين لعدم تضمن الثانى معنى الحرف وقولنا واولهما غير المضارع
بالمثنى المضاف فى سقوط النون احتراز من اثنى عشر فانه مركب من اسمين
ثانيهما متضمن لمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب والثانى مبنى لمضارعته
بالمضاف فى سقوط النون للاضافة لئلا يلزم اجتماع النقيضين والخامس
من المبنى العارض ما حذف اى اسم حذف منه المضاف اليه وبنى ذلك لكونه
مشابهة للحرف من حيث الاحتياج الى الغير واما بناؤه على الحركة فلما مر واما
على الضم فلينجبر المحذوف منه باقوى الحركات وهو الضم او ليكون حركته البنائية
فى الغاية لحركته الاعرابية وهى الفتح والكسر نحو رأيت قبل ذلك او من قبل
ذلك هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه منويا واذا لم يكن منويا كان
معربا كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وهو
اى ما حذف منه المضاف اليه قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع فانه

وكذا باقي الجهات الست وهي امام وخلف ويمين ويسار وتقول عند حذف
المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر فتترك الاضافة وهي منصوبة بقوله تترك
وفاعله ضمير الخطاب وتنويها اي تلك الاضافة والضمير البارز منصوب المحل على
المفعولية لتنوي وفاعله ضمير الخطاب ايضا فتقول اذا حذف منه المضاف
اليه جئتك من قبل ومن بعد وتسمى هذه اي قبل وبعد وفوق وباقي الجهات الست غايات
بالجر لان نصب جمع المؤنث بالالف والتاء محمول على الجر كما مر في صدر الكتاب و
التسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف اي تمام المضاف بالمضاف اليه فلما
انقطع اي المضاف اليه عنهن اي عن قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست
صرن اي قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست حدودا ينتهي الكلام
عندها اي عند تلك الحدود وقد فرغ من المبني اللازم والعارض من الاسماء وشرع
في المبني اللازم والعارض من الافعال فقال المبني اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللام والكلام في بنائهما قد سبق واحترز بغير اللام عن الامر
باللام فانه معرب مجزوم اجماعا والمبني العارض من الافعال المضارع
لا مطلقا بل اذا اتصل به اي بالمضارع ضمير جماعة النساء غايبة كانت
او مخاطبة او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت او مثقلة قوله نحو
يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذي اتصل به نون جماعة النساء

غايبة

غايبة كانت او مخاطبة وقوله هل تفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع
الذي اتصل به نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عنده ايضا لهما عارضا
لانه معرب بدونهما بسبب المشابهة قدم واما بناؤه عند اقتضا النوع المذكور
فلانه يوجب سكون ما قبله بيانا للجزئية مما اتصل به فتعذر به الاعراب لا يقع
في وسط الكلمة فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاعراب تقديريا والجواب عنه ان
الاعراب التقديري انما يكون في المعربات والاصل في الافعال البناء وجه اخر في
بنائه عند اتصال نون شد وهو الاشعار اي الاعلام بان الاصل في الافعال
المضارع البناء كمن في مسئلة اي واته بالعكس واما بناؤه عند اتصال
نون التاكيد مطلقا فلانه اذا ذاك اشبهه بنحو بعلبك وهي على الفتح للخفة
كما بني هو وجه اخر في بنائه عند اتصال نون التاكيد وهو انه لو اعرب
فلا يخ اما ان يعرب ما قبل النون او في نفس النون لا سبيل الى شيء
منها اما الى الاول فلامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الى الثاني
فلكراهتهم جري الاعراب على ما يشبه التنوين وهو النون واما
الحروف فلا يكون بناؤها اي الحروف الا لازما وانما كان بناؤها لازما
لانه حظ لها اي للحروف في الاعراب واعلم ان هذه الكلمات تجر الكلمات
كما مر في قوله وتسمى غايات منها اي من الكلمات ما يحمل ويحمل فيه

الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول مثاله كعامة الاسماء نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام المتمكنة فانها يعمل ويعمل فيها نحو لقيت زيدا ضاربا او مضروبا غلامه فضاربا ومضروبا معمولان للقيت وهما عاملان في الغلام ونحو مررت برجل حسن وجهه ورايت غلام زيد وحصل لي عشرون درهما وكل من هذه الثلاثة ايضا عامل ومعمول والفعل المضارع بجر الفعل على انه معطوف على قوله كعامة الاسماء نحو لن يضرب زيد ويضرب معمول لن وعامل في زيد واحترز بالمضارع عن الماضي لانه لا يعمل فيه ومنها اي ومن تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه المثبت بطريق المعلوم والمنفي بطريق المجهول مثال هذا القسم كالحروف العاملة في الاسماء والافعال نحو من زيد وان تضرب اضرب فان من وان عامل على زيد ويضرب وهو غير معمول لشيء والفعل الماضي بجر الفعل ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة نحو ضرب زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بالماضي عن المضارع فانه يعمل ويعمل فيه كما كما مر من قبيل هذا واللام بغير اللام بجر الامر ايضا نحو اضرب زيدا فان اضرب يعمل فيه في زيد ولا يعمل فيه واحترز بغير اللام فانه يعمل ويعمل فيه والاسماء المتضمنة بمعنى ان بجر الاسماء نحو ان تجلس اجلس ومتى تخرج اخرج فانهما يعملان ولا يعملان فيهما اقول قوله غير اي اي الا ايا استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه

كقوله

كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى. فان ايا جازمة لتدعوا وما زايدة وتدعوا ناصبة ايا ولم يلزم الدور لاختلاف عملها وقد قيل ان قوله غير اي استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم المضارع وقد بنيت لتضمنها الحرف الا ايا فانه لم يبن وان تضمن مع الحرف اما للايذان بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انهم يبنون المضارع اذا اتصل به نون جماعة النساء مطلقا ونون التاكيد كذلك للايذان بان الاصل في الفعل المضارع البناء واما للحمل على نظرها ونقيضها وهما جزء وكل ومنها اي من تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه الاول على صيغة المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذه القسم كغير العوامل من الحروف ومثل حروف العطف والاستفهام والمضمرات ونحوها كاسماء الاشارات اعلم ان قوله والمضمرات عطف على غير العوامل لا على الحرف ويعرف بالتامل ومنها لا يعمل ويعمل وقد اهمل المص هذا القسم وظن انه غير واقع مع انه لانه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا فيه اذ المعمول فيه الخ اما الفعل المضارع فلا ريب في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فانه يعمل الجر واما النصب نحو رطل زيتا وعشرون درهما الا انه واقع نحو طرا وقاطبة والعامل عندهم اي عند النحاة ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص لفظا او تقديرا ومعمول اوجب قوله كون وفاعله ضمير الموصول والمجرور على على وجه متعلق بقوله كون

اعلم انّ العامل غير مقتضى الاعراب لانّ المقتضى له ما به يصير الكلمة قابلة له وذى شيئ
لها صلاحية لقبول الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب
للاعراب كنصر في نصر زيد فانّ نصر هو الموجب لكون آخر زيد على هذه الحركة و
انّما قال ما اوجب ولم يقل لفظا اوجب ليعمّ العامل المعنوىّ والعامل عندهم ضربان
الاوّل لفظىّ اللفظىّ القياسىّ ما صحّ ان يقال فيه كلّ ما كان كذا فانّه يعمل كذا مثاله
كقولنا غلام زيد لمّا رأيت اثر الاوّل في الثانى وعرفت علّته اى علّة تأثيره في
الثانى قست عليه اى على غلام زيد دار عمرو وثوب بكر وفي بعض النسخ
وعرفت علّته والاوّل اولى لانّ الضمير يرجع الى المضاف دون المضاف اليه
غالبا والثانى سماعىّ وهو اى العامل اللفظىّ السماعى ما صحّ ان يقال فيه
هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تجاوزه مثاله كقولنا انّ الباء
تجرّ ولفظ لم تجزم ولفظ لن تنصب واما العامل المعنوىّ فنذكره في
موضعه ان شاء الله تعالى لمّا فرغ من الباب الاوّل شرع في الباب الثانى
فقال الباب الثانى في بيان العوامل اللفظية القياسية واشار الى وجه تقديم
هذا الباب على الثالث بقوله قدّمنا القياسية لاطّرادها اى القياسية
ولا شبهة في استحقاق المطّرد التقديم على غير المطّرد لكون المطّرد بمثابة الجزئى
امّا بيان الاوّل فهو انّ المطّرد عبارة عمّا لا يكون مخصوصا بشيئ دون شيئ

ع [illegible] ضربان الاوّل [illegible] والثانى معنوى

والكلى

والكلىّ ما لا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه كالحيوان فانّ نفس
تصوّره لا يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون المطّرد بمثابة الكلىّ لانّ كلّا منهما
لا يختصّ بمادّة دون مادّة وامّا بيان الثانى فهو ان غير المطّرد عبارة عمّا يكون
مخصوصا بشيئ دون شيئ والجزئىّ ما يمنع نفس تصوّر مفهومه عن وقوع
الشركة فيكون غير المطّرد بمثابة الجزئىّ لان كلا منهما يختصّ بشيئ دون شيئ
واذا عرفت هذا فاعلم انّ الكلىّ مقدّم على الجزئىّ لكونه جزء الجزئىّ غالبا والجزء
مقدّم على الكلّ فاذا كان الكلىّ مقدّما على الجزئىّ يكون ما هو بمثابة الكلىّ
مقدّما على ما هو بمثابة الجزئىّ وبقوله وانّ الفعل منها اى من القياسية
وهو اى الفعل الاصل في العمل لانّه اقوى الانواع لكونه اشدّ تأثيرا
لانّه ما من فعل الّا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف ولكونه اكثر فايدة لدلالته
على الزمان والحدث وضعا بخلافهما وجملتها اى جملة القياسية سبعة
الاوّل الفعل على الاطلاق اى متعدّيا كان او لازما والثانى اسم الفاعل
والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبّهة والخامس والسادس
الاسم المضاف والسابع الاسم التامّ وضبطه ان يقال انّ العامل لا يخلو من
ان يكون عاملا بالاصالة اولا الاوّل الفعل وامّا الثانى فلا يخلو من ان يكون
مشتقّا منه اولا الاوّل المصدر وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يقع عليه الفعل

اولا فان كان الاول فهو اسم المفعول وان كان الثانى فلا يخلو من ان يجرى على فعله اولا
والاول اسم الفاعل واما الثانى فلا يخلو من ان يرتفع الابهام او ان يقع مضافا
اولا فان كان الاول فهو اسم التام وان كان الثانى فهو اسم المضاف والا كان
الثالث فهو الصفة المشبهة اما الاول اى الفعل فانه يعمل الرفع والنصب
فى الاسماء نحو ضرب زيد عمروا فضرب يعمل الرفع فى زيد والنصب فى عمرو
وهذا اشارة الى حصر عمل الفعل فى الرفع والنصب وذلك لانه لا يستدعى
سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب
واما المفعول فى نحو مررت برجل فعامل الجر فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا
يتعدى الى المفعول به الا بحرف الجر فالعامل فى مثل هذا هو الحرف لانه جزء الفعل
بدليل ان مررت والباء معا يفيدان معنى جزت فوجب ان يعمل كما عمل الفعل
لاتحاد قد اختص بالاسماء وح اما ان يعمل الرفع او النصب لا جائز ان يعمل
الرفع لعدم جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به ولا ان يعمل النصب
لانه ولا ان يعمل النصب لانه يلزم ح عدم الفرق بين المتعدى بالحرف وبين
المتعدى بدونه فلم يبق الا الجر اذ الاسم بعده مشابه بالمضاف اليه من حيث
الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه اذا ثبت ان هذا الحرف عامل
وقد ولى الاسم فبالحرى ان يعمل فلا يعمل الفعل الذى قبله اذ العاملين

اذا تنازعا على معمول واحد فالعمل لاخرهما وجوبا لانه اقرب الى المعمول
واعمال الاقرب احق واما الرفع فعام اى يعمل جميع الافعال متعديا كان
او لازما الرفع لان كل فعل متعديا كان او لازما يرفع اسما واحدا بانه اى
الاسم الواحد فاعله اى فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اى ذلك الاسم الواحد
كون ذلك الفعل متقدما عليه اى على ذلك الاسم الواحد نحو فعل زيد وانما
قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله مقدما عليه احترز عن المبتداء
نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتداء
قال شهاب الدين فى شرح الزنجية قلت الاكتفا بقوله اذا اسند اليه اوجه
من غير احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل لم يسند الى المبتداء لانه
وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير مسند الى المبتداء وبهذا الاعتبار
يكون المبتداء مسندا اليه لان الخاص مستلزم للعام كلامه وانما كان الفا
واحدا لان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس له
ان يسند الفعل الى الفاعل الاخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه
ليست على وجه الاسناد بل على وجه التعلق وهو يختلف ويجئ له خمسة
مفاعيل قال صاحب الاقليد الفاعل واحد لان قولك ضرب زيد معناه
صدور الضرب عن زيد وعن حرف الجر لا يدخل الا على المفرد وما يدخل عليه

ههنا هو الفاعل فيكون الفاعل واحدا بالضرورة والى هذا ادى اى اشار بقوله
اسماً واحداً واما وجه تقديم الفعل على الفاعل فهو انّ الفعل علة له اذ لا يمكن الفاعل
ان يكون موجوداً بدونه فالعلة مقدمة على المعلوم فان لم يكن الفاعل مظهرا فمضمر وذلك
المضمر اما بارز كالتاء في فعلت بحركات الثلثة او مستكن كالمنوى في افعل ثم
انّ الفعل منقسم على ضربين احدهما متعد وهو اى الفعل المتعدى ما نصب المفعول به
بغير واسطة الحرف والثانى لازم وهو اى الفعل اللازم ما يختص بالفاعل
ولا يتجاوز عنه لغيره كذهبت وقمت وقعدت فان الذهاب والقيام والقعود
مما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه بغيره واما الفعل المتعدى فانه منقسم على
ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول واحد فقط نحو نصرت زيدا فان نصرت
يتعدى الى مفعول واحد فقط وهو زيدا وثانيها متعد الى مفعولين والمفعول لان المفعولين
لايخ اما ان يكون ثانيهما غير الاول مثاله كاعطيت زيدا درهما فان ثانى
وهو درهما غير المفعول الاول وهو زيدا ويجوز ههنا الاقتصار على احدهما فتقول
اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته هذا
عبارة صاحب الضوء وانما قال في الاول ما وفي الثانى من لدقيقة يعلمها من له
ادنى بصيرة ويجوز ايضا ان تسكت عنهما نحو فلان يعطى ويمنع وذلك
للمبالغة او هو اى يكون الثانى عين الاول مثاله كحسبت زيدا عالما

فانّ

فانّ المفعول الثانى فيه وهو عالما عين المفعول الاول وهو زيدا ولا يجوز الاقتصار
ههنا على احد المفعولين فليس لك ان تقول حسبت زيدا او ان تقول حسبت
عالما لئلا يلزم خلاف الوضع لانّ وضع الواضع على ان يعرف الشئ بصفة ولكن
حذف المفعولين في هذا القسم جائز ايضا ومن ذلك قولهم من يسمع يخل وثالثها متعد
الى ثلثة مفعولين بكسر اللام مثاله كاعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بنى له اى كذلك المفعول الفعل فيرتفع ذلك المفعول الذى اقيم مقام
الفاعل باسناده اى باسناد الفعل اليه اى الى ذلك المفعول مثاله كقولك
ضرب زيد واعطى زيد درهما اعلم انّ علامة بناء الفعل للمفعول ضمّ اوله وما
يليه ايضا ان كان ماضيا في اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل وان اردت
بنائها للمفعول قلت تُفُعِّل وتُفُوعِل وتُفُعْلِل بضمّ التاء والفاء معا وانما لم يقتصروا
على ضم الاول بل يحتاج الى ضم ما يليه ايضا اذ لو اقتصروا عليه فقالوا تعلّم وتجا
بل بفتح ما يلى التاء لالتبس بصيغة مضارع علّم مشددا او بمضارع جاهل
وبمضارع فعلل وضم الحرف الثالث ان كان ماضيا في اوله همزة وصل مع ضم
همزة الوصل نحو استخرج فاذا بنيته للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة و
ولم يقتصروا على ضم الهمزة لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا استخرج بضم الهمزة
وفتح التاء لالتبس بالامر عند الوقف في حالة الدرج نحو قولك الاستخرج وان

اليا

لم يكن في اوله هذا ولا ذاك فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يقتصروا
على ضم الاول ولا على كسر ما قبل الآخر اما الاول فلانهم لو اقتصروا عليه لالتبس
الماضي في باب الافعال بنفس المتكلم المجهول المضارع واما الثاني فلانهم لو اقتصروا
على كسر ما قبل الآخر لم يعلم ان مثل عَلِمَ مبنيّ للفاعل او للمفعول ويجوز اسناده
اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني نحو اعطي درهم زيداً الا ان الاسناد الى
الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل اذ الاول عاطٍ اي آخذ الدرهم الا في باب
حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني اي ويجوز
اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسبت فان اسناده حسبت الى
المفعول الثاني غير جايز لان الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه
يلزم ان يكون مخبراً عنه خلافاً لابن الانباري فانه اجاز الاسناد الى الثاني
في باب حسبت حيث أُمِنَ من انعكاس المعنى في ظننت زيداً قايماً ظُنَّ قايم
زيداً لانه لا ريب في كون المظنون هو القيام فبهذا لم يجوز من ظننت
زيداً اخاك ظُنَّ اخوك زيداً لانعكاس المعنى فظهر مما قلنا ان الاستثناء
على قول غير ابن الانباري ومنصوب الفعل منقسم على ضربين الاول خاص
والثاني عام فالخاص اي المنصوب الفعل الخاص ثلثة احدها المفعول به وانما
كان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لان المفعول به انما

يكون

يكون اي المفعول به للمتعدي اي للفعل المتعدي كما ذكرنا من قبل ان المتعدي
ما نصب المفعول به وهو اي المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالو
قوع التعلق لا الامر الحسي اذ لو اريد ذلك لخرج بعض المفاعيل نحو علمت زيداً
واردته وكلمته ونحو ذلك فان هذه الافعال ليست بواقعة على زيد حسا ولقا
ئل ان يقول ان تعريف المفعول به غير مانع اذ يدخل فيه ما ليس منه نحو زيد
في قولك زيد ضربته فان الضرب وقع عليه مع انه ليس بمفعول به والجواب عنه
ان يقول لا نسلّم ان الضرب وقع عليه اصطلاحاً بل يقع على ضميره وهو مفعول به
فلا يكون زيد في مثل ما سبق مفعولا به وثانيها منها التمييز وانما كان التمييز
من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون اي ما يكون
الا للمبهم فلا يجيء الا ما وجد فيه الابهام مثاله نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس
عرقاً وكذا في التنزيل واشتعل الرأس شيباً اعلم ان التمييز باب مُغيَّر
عن الاصل ع طاب زيد نفساً وتصبب الفرس عرقاً واشتعل الرأ
س شيباً طاب نفس زيد وتصبب عرق الفرس واشتعل الرأ
س شيباً راسي فازيل عنه للمبالغة والتوكيد اما للمبالغة فلان ذكر
الشيء مجملاً ثم ذكره مفصلاً واما التوكيد فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين
لاجمال والتفصيل وثالثها الجر المنصوب وهو ايضا من المنصوبات

الناقصة ببعض الافعال لانه اى الجزء المنصوب انما يكون اى ما يكون الا في افعال
معدودة على سبعة وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات و
ما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام وليس فان قيل كيف جعل الجزء من
معمول العوامل اللفظية القياسية والحال ان عامله سماعى لان عامله الافعال
الناقصة وهى سماعية والجواب عنه انه جعل الجزء المنصوب من معمول الفعل
الناصب مطلقا لا من معمول الفعل القياسى حتى يرد ما ذكرت والعام اى
منصوب الفعل العام محصورة في خمسة الاول المصدر والثانى المفعول فيه
والثالث المفعول له والرابع المفعول معه والخامس الحال اما الاول اى المصدر
فكل فعل متعديا كان او لازما ينصب مصدره سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا
او معرفة او نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن
المحدود ما يدل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربته ضربا ومثال
المحدود نحو ضربته ضربة فضربة يدل على ما يدل الفعل عليه وهو الضرب وعلى
اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربت الضرب الذى تعلم انما لم يذكر المثال
للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى
المصدر ايضا اى كما ينصب الفعل المصدر مثاله نحو ضربته سوطا فان
ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه

كان آلة



كان آلة الضرب يضرب به مصدره والدليل على انه ليس بمصدر انه يثنى ويجمع
ولو كان مصدرا لما ثنى وجمع ولما ثنى وجمع علمنا انه ليس بمصدر والمفعول
فيه وانما لم يعرف المفعول فيه لما في لفظة المفعول فيه من الدلالة على التعريف لان
الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول والفاعل يكون بمعنى الذى فكانه قال
الذى فعل فيه فعل واما قوله وهو ظرف الزمان والمكان فليس بتعريف له وانما
هو تعداد لنوعيه بمعنى المفعول فيه على ضربين فهو ظرف الزمان وظرف مكان لانه
اذا كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول وان لم يكن كذلك فهو الثانى فان
قلت كيف جعل المبتداء مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرف الزمان والمكان مع
ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه انه عائد الى الموصول وهو
الالف واللام ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والمجموع كقولك الذى في بيتى
مناع وما ملكك الغلمان والمقصود منا ثلاثة غلمان وانما سمى المفعول فيه ظرفا
تشبيها له بالاوانى التى تحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونه محلا لحلول الافعال
في افراده فالزمان كله اى مبهما كان او محدودا ينصب بالظرف اى ينصب على
الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا لان الفعل يدل
على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر بمادته وكما ينصب جميع ضروب المصدر
كذلك ينصب جميع ضروب ظروف الزمان فالمبهم من الزمان كالحين والوقت

والمحدود من الزمان كاليوم والليلة والشهر والحول تقول في الزمان المبهم سرت
حينا ويوما وفي الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينتصب
بالفعل بحسب كالجهات الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال وقدام
وخلف لكونه مشابها للزمان من حيث التغير والتبديل والاستغراق الا يرى
ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد اذ الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا
كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت جلست
خلف زيد كان هذا اللفظ مستقلا ومستغرقا لجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع
الارض كما ان لفظ ضرب مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله
العالم الى وقت حديثك لفظ يقوم مستغرق لكل زمان من المستقبل
الى فناء العالم وعند وهو ايضا من المكان المبهم وينتصب بالظرفية واحترزنا بالسكون
عن الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم لمعين ما بين طرفي الشيء ومن
هذا علم الفرق بينهما واما المحدود من المكان فلا بد من لفظ في تقول في المكان المبهم
صليت امام المسجد وخلفه وفوقه وتحته يمينه وشماله وعنده ووسطه
بالنصب كافة ولا يقال في المكان المحدود صليت المسجد بالنصب ولا
يقال ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صليت في المسجد
او في وسطه فان قلت ما تقول بنحو دخلت الدار بنصب الدار من غير في مع انه

ووسط الدار بالسكون وهو ايضا من المكان المبهم لانه ... ويتنصب بالظرفية

من المكان

من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار فتوسع اى حذفوا حرف
الجر واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به اتساعا وقال الجرمي انه
فعل متعد ينصب ما بعده وهو مرفوع بان المصدر اذا كان على وزن
الفعل الفعول فالغالب انه يجي لازما وبان ما يقابله خرجت ونظيره وغرت
وهما لازمان بالاتفاق والمفعول له وانما كان من المنصوبات العامة لان
جميع الافعال ينصبه وعرفه بقوله هو اى المفعول له علة الاقدام على الفعل
نحو ضربته تاديبا له وان تاديبا علة الاقدام الفعل وهو الضرب وانما قال علة
الاقدام ولم يقل غرض من الفعل ليدخل فيه نحو قعدت عن الحرب جبنا وقد شرط
في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في
الوجود وانما كان منصوبا عند تحقق هذه الشروط المذكورة نحو ضربته تاديبا لكونه
مشابها بالمصدر الذي من لفظ الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كل واحد
منهما وان كلا منهما فعل الفاعل المتقدم ومقارنا له في الوجود فان فقد شرط
من هذه الشروط المذكورة فاللام لازم لخروجه عن كونه في ضمن الفعل اما
اذا فقد كونه مصدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه
نحو جئتك للسمن واذا فقد كونه فعلا لفاعل الفعل المذكور المعلل بان كان لغير
من له الفعل المعلل فكذلك لان هذا لا يدخل تحت فعل فاعله نحو جئتك لاكرامك

الزايد واما اذا فقد كونه مقارنا له في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع امس
غير منصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم نحو جئتك امس اليوم لمنع حمني زيدا
امس وفي قولك خرجت مخافة الشر الى ان المفعول له كما ينصب الفعل المتعدي
ينصب اللازم والى ان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا مطلقا للفعل المذكور
بل كونه عذرا له سواء كان غرضا او لا اذ لا يلزم ان لا يكون مخافة الشر مفعولا له
اذا المخافة لا يكون غرضا من الخروج والى ان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة
خلافا لابن السراج والمفعول معه وهو المنصوب بعد الواو التي مع دفع
هو المنصوب احتراز عن نحو كل رجل وضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع
احتراز عما ذكر بعد مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى نحو اشتريت الدار بالاتها
وتعريفه من المنصوب العامة انما يستقيم على راي الاخفش لا على راي سيبويه
لان الباب قياسي عند سيبويه مقصور على السماعي وانما عمل فعل اللازم لقوته
بالواو فيتعدى اليه كما تعدى بالهمزة وغيرها الا ان الواو لا يعمل لكونها في الاصل من
حرف العطف وهي لا تعمل وقال الاخفش انها تعمل مع مثال المفعول معه نحو استوى
الماء والخشبة والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادتها
وجاء البرد والطيالسة ويذكر المفعول معه بعد الواو الذي يكون بمعنى مع والحال من
المنصوبات العامة الحال وانما عده من المنصوبات العامة الفعل لا يمكن وجوده

الا في حالة

الا في حالة فيكون كل فعل دالا عليها فيتعدا الافعال كلها اليها كما تعدى الى الظرف
والمصادر لدلالتها عليها اعلم ان الحال مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحول
وانما سميت الحال حالا لعدم ثبوتها وهي اي الحال بيان لهيئة الفاعل اي بيان
لهيئة الفاعل او بيان لهيئة المفعول نحو جاءني زيدا راكبا وضربت زيد مجردا
عن ثيابه واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي الا ان هذا
بيان لازم الفاعل هو الاتيان لا فكانها بيان للفاعل واحترز بالهيئة
عن التمييز لانه لا يبين الهيئة بل يبين الذات وبما ضافتها الى الفاعل
والمفعول عن النعت فانه يبين هيئة الذات مطلقا اي من غير تقييدها
بفاعلية او مفعولية كقولك جاءني رجل عالم والعالم فيه لا يدل الا على هيئة
ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جاءني لا من قولك عالم بخلاف الحال فانها
موضوعة للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول واطلق المفعول ليعم المفعول
المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيد الضرب شديدا والمفعول معه نحو
ما شانك وزيد متكلمين والمراد بالفاعل ان يكون فاعلا لفظا او معنى ليد
خل فيه نحو زيد في الدار قائما وبالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا زيد قائما ومنه
قوله تعالى هذا بعلي شيخا وهو اي الحال جواب كيف كما ان المفعول له

جواب نحو جاءني زيد راكبا مثاله فان راكبا جواب كيف يعني قلت كيف جاءك
زيد قلت راكبا وكذا جالسا في قولنا رايت جالسا جواب كيف يعني اذا سئل
عنك بكيف رايته فقلت جالسا وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة كما
ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما يكون الحال نكرة لعدم الاحتياج الى
المعرفة اي التعريف لان المعنى منها تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل والمفعول
وهذا المعنى يحصل من النكرة اه اولانها جواب كيف وكيف انما يجاب في السؤال بنكرة
يقال كيف زيد فقيل صحيح فيكون نكرة اولانها حكم والحكم ينبغي ان يكون نكرة لبعد
التخاطب وانما يقع بعض من خبر المبتداء معرفة لمعان وهي منتفية ههنا وانما يكون
ذو الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان اردت الحال
عن النكرة فقدمها اي الحال عليها اي على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم عليها مطلقا
وانما تقدم ان لم يكن موصوفة او مفيدة فايدة المعرفة او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال النكرة بالانقض للنفي وان كانت حينئذ موصوفة
لا يتقدم على ذي الحال النكرة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا وكذا ان كانت
مفيدة فايدة المعرفة لا يتقدم عليه قول الشاعر لا يركبن احد الى الاحجام متخوفا
يوم الوغى لحمام وايضا لا يتقدم عليه ان كانت مصدرة بالاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن الاتيان مقيدا بالركوب لا عن

الاتيان

الاتيان المجرد وان كانت مفصولا بينها وبينه بالانقض للنفي لا يتقدم
عليه ايضا ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها لانها لو تاخرت لالتبست
بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدم في حالة الرفع
والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تاخرت طردا للباب وعليه اي على
التقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر وهو لعزة موحشا
طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم والاستشهاد انما يستقيم على قول
من يقدر في الظرف فعلا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل ان لعزة ظرف
مجازي فلو قدرت فيه حصل كان طلل فاعلا وموحشا حال منه والعامل
فيهما واحد وهو حصل فهذا واضح الاستقامة ولو قدرت فيه حاصلا فحا
صل اسم الفاعل غير معتمد على احد من الوجوه الستة التي هي المبتداء
وذو الحال والموصوف والموصول وحرف النفي والهمزة وهو لا يعمل
بدون الاعتماد فح يكون طلل مبتداء وخبره لعزة وموحشا حال من الضمير
المستكن في حاصل وتقدير طلل حاصل هو لعزة موحشا وليس فيه
تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه وكلا منافيهما ومن جملة الما
القياسية اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق من مصدر الفعل لذات من
فعل اي مشتق لذات من هو فاعله في الجملة وجرى على يفعل الذي هو

يتقدم الحال عليه نحو جاءني راكبا رجل وانما يجب تقديمها على ذي الحال النكرة في غيرها ع

من فعل وانما قلنا من مصدر الفعل ولم نقل من هو فاعل الفعل كما قال بعض النحاة
لانه ليس مشتق منه بل من المصدر فان قيل اى شئ يمنع من اشتقاقه
من الفعل والجواب عنه ان المانع انه لوكان مشتقا منه لوجب زيادته عليه لما
ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان
من حيث هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا اللغوى لا الاصطلاحى حتى يلزم
ما ذكرت لانا نقول ح يلزم استعمال اللفظ المشتركة فى التعريف واستعماله
فيه ليس بجيد وانما لم يقل بمعنى الحدوث كما ابن الحاجب لانه ليس بلازم
لان من الاسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث نحو واجب ودايم وغير
هما مما ليس بمعناه قوله كل اسم جنس شامل للمقصود وغير المقصود وللفا
على الذى اسند اليه الفعل فيقوله اشتق احترازعنه لان ذلك الفاعل
ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول فانه ايضا اسم مشتق فلما قال
لذات من فعل خرج عنه لانه لا لذات من فعل بل لذات من وقع عليه
الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله يجرى على يفعل خرجت لا
نها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها ليست بجارية عليه
وفسر الجريان بقوله اى بوازنه الضمير المستكن راجع الى اسم الفاعل والبا
رز راجع الى يفعل من فعل اى يوازى اسم الفاعل ليفعل من فعل فى

الحركات

الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شئ صفة او خبرا
او حالا فلهذا احتاج الى تفسيره فان قيل ان قوله فى الحركات فى السكنات يقتضى
ان يكون فى اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه ليس كذلك قلنا ان الالف واللام
اذا دخلا على الجمع فيتناول على الواحد ايضا وفانه اى اسم الفاعل يعمل عمل ما
يجرى اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اى باسم الفاعل الحال والا
ستقبال دون الماضى وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم فى الاعراب الذى
هو مستحق فى الاصل دخل الاسم على الفعل فى العمل الذى هو مستحقه فى
الاصل نحو زيد ضارب غلامه عمروا الآن او غدا فيرفع ضارب وينصب ضارب
كما ان يضرب يرفع وينصب كذلك اى كاسم الفاعل ونحو زيد قايم غلامه فيرفع
قايم فقط اى لا ينصب كيقوم فانه يرفع فقط واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى
الماضى فلا يعمل بل يكون مضافا الى ما بعده فلا يقال زيد ضارب غلامه عمروا
امس بل ضارب عمرو امس لان الافعال دخلت على الاسماء فى الاسماء
فى الاعراب والاسماء دخلت على الافعال فى العمل فلما لم يأخذ الماضى من الاسم
اعرابا لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم ان شرط عمله ايضا الاعتماد على
احد الوجوه التى مرت ولا يقال قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين

وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه اذا كان مصغرا او موصوفا فلا يعمل فيقال زيد ضويرب
عمروا ولا ضارب ظريف عمروا ومن الجمل القياسية اسم المفعول وهو كل اسم مشتق
من مصدر يفعل لذات من وقع عليه الفعل قوله كل اسم جنس شامل له والا
سم الذي كان مفعولا للفعل والاسم الفاعل واحترز عن الاول بقوله اشتق
وعن الثاني بقوله لذات من وقع عليه الفعل وهو اي اسم المفعول يعمل
عمل يفعل الذي هو من فعله نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه كما تقول زيد
يكرم اصحابه برفعها ولذا في التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اي يوم يجمع له
الناس قال صاحب المقاليد فان قيل لم لم يقل زيد مكرم صاحبه مع انه اخصر
من اصحابه ولم عمل مجموع عمل يجمع من غير موازنة بينهما لزيادة واو مجموع فالجواب
عن الاول فلاظهار عمل الاسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول من
الجايز ان يرفع الصاحب بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا ينتهض دليل قاطع على
ارتفاعه باسم المفعول فلما قال اصحابه تعين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتدا
مقدما عليه خبره لوجب ان يكون مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثاني فلوا
وفي مجموع ناشية عن اشباع ضمة مفعل الجاري على يفعل اذ لو كانت من علا
مة اسم المفعول ينبغي ان يطرد ومجيئها في كل باب كما اذا جيء المبيع ولم يجئ .

في غير

في غير الثلاثيات المجردة وانما اشبعوا ضمة مفعل لئلا يلزم وقوع ما لبس بواقع
وهو مفعل بناء بساكنة بابي مفتوح ومضموم لانهم رفضوه ثم كلامه اعلم ان اسم المفعول
بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي ذكره المصنف وقد ذكرناه ومن جملة القياسية
الصفة المشبهة هي ما لا يجري على يفعل الذي من فعله في الحركات والسكنات
مثالها نحو كريم وحسن فانهما ليسا بجاريين على يكرم ويحسن في الحركات والسكنات
وشبهت اي الصفة المشبهة باسم الفاعل بانها اي الصفة المشبهة تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولذا اي لاجل المشابهة باسم الفاعل تعمل
اي الصفة المشبهة عمل فعلها تقول زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن
وجهه برفع اباؤه وحسبه ووجهه كما تقول كرم اباؤه وشرف حسبه وحسن وجهه
برفعها جميعا والكلام في كريم اباؤه كالكلام في مكرم اصحابه فان قيل انتم قلتم انها
تعمل لمشابهتها باسم الفاعل واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فهي تعمل
فيلزم مزية الفرع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها دالة على معنى وجد في
الماضي لكن ذلك المعنى لا ينقضي بل يوجد في زمان الاخبار فيتحقق الدلالة على معنى
الحال ووجود ذلك المعنى قبل زمان الاخبار غير قادح في كون المعنى الموجود
في زمان الاخبار للحال الا ترى انك تقول زيد يعلم فنونا من العلم وانت تريد الحال
وهو مستقيم مع ان علمه قد كان موجودا في زمان الاخبار وقبله وعلى هذا السؤال

قولك زيد قائم غلامه الآن وقد قبل زمان الاخبار بزمان الا انه امتد حتى قارن هذا الزمان
كذا اجاب صاحب المقاليد عن هذا السؤال فان قيل لم لم يقل زيد بكر اباه كما تقول
بكرم اخى به اجيب بان مشابهة الصفة المشبهة بالمضارع بعيدة لانها لا توازن
في الحركات والسكنات ومن جملة القياسية ايضا المصدر وهو الاسم الذى اشتق
منه اى من ذلك الاسم الفعل وصدر الفعل عنه اى عن ذلك الاسم وانما سمى المصدر
مصدرا لان الفعل صدر عنه وهو في اللغة موضوع صدر الابل عنه فيكون الفعل
فرعا عليه هذا مذهب البصريين واما عند الكوفيين وانما سمى به مصدرا لكونه مصدورا
عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره اى مشروب ومركوب ووجه مذ
هب البصريين ان مفهوم المصدر واحد لدلالته على الحدث فقط ومفهوم متعدد
لدلالته على الحدث والزمان معا ولا ريب في ان الواحد قبل المتعدد واصل له وان
للمصدر مثالا واحدا وللفعل امثلة كثيرة كما ان الذهب ضرب واحد فاتخذ
منه الاشياء المختلفة وان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل في الافا
دة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغنى عن الاسم في الافادة وما هو
مستقل ومستغن اصل وان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لما دل على
اكثر مما دل عليه الفعل لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو اى نقص
منه لعدم دلالته على الزمان المعاين واما وجه مذهب الكوفيين فهو ان المصدر يعل

باعلال

باعلال الفعل وجودا وعدما ولو لم يكن فرعا عليه لما كان تابعا له في الاعلال فلما كان
تابعا له فيه علمنا انه فرع والفعل اصل وان المصدر يكون تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا
وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد اصل المؤكد وللبصريين ان يجيبوا عن متمسك
الكوفيين اما عن الاول فلان اعلال المصدر باعلال الفعل وجودا وعدما لا يدل
على الاصالة مطلقا بل دل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه واما عن الثانى فلان
كونه تاكيد الفعل لا يدل على اصالة الفعل ايضا مطلقا بل في الاعراب ولا كلام فيه واما
قولهم انما يسمى المصدر مصدرا لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا مشرب عذب
ومركب فاره فانه من قبيل قولهم جرى النهر وسال الميزاب وهو اى المصدر يعمل
عمل فعله وعمله عمل فعله ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان ذلك المصدر منونا تقول
عجبت من زيد عمروا فان المصدر المنون وهو الضرب يعمل الرفع في زيد والنصب
في عمرو وانما قال كما تقول من ان ضرب زيد عمرو والان الفعل المصدر بان بمنزلة
المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبنى ان يخرج زيد وارجو
ان يخرج زيد وبلغنى خبر ان يخرج زيد وان يخرج زيد خير له وما كان بمنزلة المصدر
في الاعراب وفي هذه المعانى كان المصدر ايضا بمنزلة في العمل وفي امتناع تقديم
ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبنى زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت كذا قال صاحب
الضوء انما قدم المنون على المصدر المضاف اذ المشابهة في المنون اتم لانه نكرة

لفظا ومعنى بخلاف المضاف فانه غير مشابه له في اللفظ لان الظاهر كالمضمر في الحقيقة الا
انه ايضا يحمل على فعله لكون الاضافة في تقدير الانفصال بدليل انك تقول اعجبني
ضرب زيد عمرو وخالد فترفع عمرا مرة على تقدير عجبني ضرب زيد عمرو وخالد وتنصب
اخرى على تقدير اعجبني ضرب زيد عمرو وخالد او حيكون نكرة تقديرا ويضاف المصدر
الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبا مثال المصدر الذي اضيف الى الفا
عل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب ويضاف الى المفعول
ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا مثاله نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد وقد يترك
ذكر احدهما اي الفاعل والمفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا في قوله تعالى وهو
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فان اطعام مصدر منون ويتيما منصوبا به
وهو فاعله محذوف تقديره اطعام احدكم يتيما وانما حذف للعلم به فان قيل
لم حذف ولم يضمر اجيب بان المصدر اسم جنس ولا واحد من اسماء الا
جناس يتحمل الضمير وانما جاز خلو المصدر عن الفاعل مع انه غير جائز
في الافعال لان الفعل مسند اليه فاحتيج اليه ليتم الجملة فلو خلا عنه يلزم خلاف
الوضع بخلاف المصدر فانه اسم ولا يلزم ان يكون مسندا الى الشيء فلو خلا
عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز ان لا يذكر له فاعل فان قيل يرد على هذا اسم
الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لابد له من فاعل اجيب بانه واقع في المعنى موقع



الفعل المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب بمعنى زيد يضرب بخلاف المصدر فانه غير
واقع موقعه بدليل امتناع قولنا زيد ضرب في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك
لابد لاسم الفاعل من فاعل كما لابد للفعل المبني للفاعل منه واما قوله تعالى وهو
من بعد غلبهم سيغلبون فانه متوجه على اختلاف القرائتين فان قرئ غلبت بضم الغين
وسيغلبون بفتح الياء فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل فذكر
الفاعل متروك وان قرئ بفتح الغين وسيغلبون بضم اليا فالمصدر مضاف الى
الفاعل وذكر المفعول متروك ومن الجملة القياسية الاسم المضاف وهو كل اسم
اضيف الى اسم آخر فان الاسم الاول يجر الاسم الثاني الا ان الاسم غير اصل في
العمل انما يكون للفعل والحرف فعمله الجر لثبوت معنى حرف الجر في الكلام فيقوى
على العمل قال شهاب الدين في شرح الوفية فان قلت اذا كان المضاف متضمنا
بمعنى الحرف فهو مبني قلت لا نم تضمنها الحرف على اختلاف الرايين اذ ليس
المعنى من التضمن الا كون معنى الحرف كما ان اين وكيف ومتى وغير ذلك معانيها
مشتملة على معنى حرف الاستفهام بمعنى ان حرف الاستفهام داخل في فحوا
نيها بالوضع وما نحن بصدده ليس كذلك بل معنى الحرف وسيلة لنسبة
المضاف الى المضاف اليه والوسيلة انه خارج عن الطرفين ويسمى
الجار مضافا ويسمى المجرور مضافا اليه والاضافة منقسمة على ضربين

الاول معنوية اي مفيدة معنى اي من حيث المعنى في المضاف تعريفا ان كان
المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان الغلام قد كان شائعا قبل الاضافة
في امته غير مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى زيد تعرف فصار بواحد بعينه
او مفيدة معنى في المضاف تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام
رجل لانك اذا قلت غلام كان شائعا بين غلمان الرجال والنساء
فان قلت غلام رجل خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع ولم يتعرف
اذ المضاف اليه ليس بمعرفة حتى يكتسب منه التعريف وهي اي الاضافة
المعنوية في الغالب تكون بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف
اليه من جنس المضاف لعدم بمعنى انه لا يجوز حمله على المضاف ولا ظرفه
نحو غلام زيد فان زيدا ليس من جنس المضاف لعدم حمله عليه ولا ظرفه
لعدم الحلول فيه والثاني اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه
يجوز حمله على المضاف نحو خاتم فضة فان المضاف اليه وهو فضة من
جنس المضاف وهو خاتم يجوز حمله عليه وانما قال في الغالب احترازا
عن الاضافة المعنوية التي تكون بمعنى في وذلك اذا كان المضاف
اليه ظرف المضاف نحو قتلى الطف ثبت القدر والثاني لفظية وهي
اي الاضافة اللفظية اضافة اسم الفاعل والمفعول واضافة الصفة

المشبهة

المشبهة الى فاعلها والمص رحمه الله اورد ههنا الصنعة البديعية البديعية وهي اللف
والنشر مرتبا لانه ذكر اولا اضافة اسم الفاعل ثم اضافة الصفة المشبهة ثم اورد مثال
الاول بقوله نحو ضارب زيد فان ضارب اسم الفاعل مضافا الى مفعوله قبل الاضافة وهو
زيد ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه فان حسن صفة مشبهة مضافة الى فاعلها قبل الاضافة
وهو الوجه والاضافة تعاقب التنوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها للوصل
والتنوين للفصل والجمع بينهما كالجمع بين النقيضين واما نون التثنية والجمع فانهما كالتنوين
ولا بد في تلك الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف والتخصيص من تجريد المضاف
عن حرف التعريف لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان مستغنيا عن الاضافة المعنوية
التي وضعها للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف محال وللمتعرض ان يعترض
بان يقول ان هذا مسلم في الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة والجواب ان الاضافة الى
النكرة تفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة
النكرة المخصصة مبتداء نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك مع ان حق
المبتداء ان يكون معرفة فعلم ان النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة فيأخذ حكم المعرفة
وانما قال في المعنوية احترازا عن اللفظية فان المضاف فيها قد لا يتجرد من حرف
التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
وذلك الا التخفيف اما بالحذف الضمير او بحذف التنوين او بحذف ما يقوم مقام

التنوين كنون التثنية والجمع ولهذا نقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه بحذف الضمير
اذ التقدير الحسن وجهه فان قيل الكناية وان سقطت فقد عوض منها اللام اجيب
بان اللام لخفتها لا يوازي الكناية لثقلها وتقول فيها الضاربا زيد بحذف نون التثنية
وتقول فيها اي الاضافة اللفظية الضاربوا زيد بحذف نون الجمع واما قولهم الضارب
الرجل فانه جاز مع عدم افادة التخفيف لانه شبيه الحسن الوجه من حيث ان الاول
صفة كالحسن والثاني اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه ولاجل ان الا
ضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا يجوز الضارب زيد لعدم التخفيف فيه ومن
الجملة القياسية الاسم التام هو الذي نصب تمييزا لانه اي الاسم التام تم
بالتنوين فاستغنى عن الاضافة لما فيه من التنوين وهو يقتضي اي الاسم التام
التمييز النصب تشبيها له بالمفعول به الا يرى ان قولك راقود خلا يشبهه قولك
ضارب زيدا ومنوان سمنا وقفيزان برا يشبه ضاربان عمرا وعشرون درهما
يشبه ضاربون عمرا وملؤه عسلا يشبه ضرب زيد عمرا وتمامه اي تمام الاسم
التام باحد اربعة اشياء الاول التنوين اما لفظا نحو ما في السماء قدر راحة
سحابا فانه قد تم بالتنوين لفظا وتحمل الظلام والضياء والسحاب فبقولك
سحابا تعين المراد واما تقديرا نحو زيد اكبر منك علما فان اكبر اسم تام بالتنوين
تقديرا لا لفظا لان عدم الانصراف يمنع دخولها فيه والثاني بنون التثنية نحو منوان

لحي

سمنا وقفيزان برا فانهما قد تم بنون التثنية ومحتملان لاجناس الموزونات
والمكيلات فلما قيل سمنا وبرا تعين ما هو المقصود والثالث بنون الجمع نحو عشرون
درهما فانه محتمل لاجناس المعدودات فبقولك درهما تعين ما هو المراد قول
في عبارة المص تساهل والصواب ان يقول وبنون يشبه نون الجمع والرابع بالا
ضافة نحو لي ملؤه عسلا ومثله رجلا فانهما قد تما بالاضافة ويحتملان الاشياء
فلما قيل عسلا رجلا زال عن كليهما الابهام اعلم ان الاسم التام على ضربين زايل
ولازم فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا
راقود خل ومنوان سمنا منواة سمن واما الثاني فهو التام بنون يشبه نون
الجمع وبالاضافة لانك لا تقول في عشرون درهما وفي ملؤه عسلا عشرو درهم
وملؤه عسل اما الاول فلانه لو اضيف فلا يخ اما ان يضيف مع النون او بدونه
لا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلكونه مشابها بنون الجمع وهو يسقط
عند الاضافة واما الثاني فلان عشرون موضوع مع الواو والنون وليس
بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان عشرون جمعا لجاز اطلاقه على ثلثين
لكنه لم يجز واذا كان عشرون موضوعا معهما فيمتنع ان يوجد بدون النون واما
الثاني فلامتناع اضافة الشيء مرتين فاذا تحقق هذا فاعلم ان المص قد خبط
عشواء في تمثيل الاسم التام بالتنوين لفظا بقوله نحو ما في السماء قدر راحة سحابا

يكون ح

لان الاسم الذى فيه التنوين وهو راحة لا يصلح لان تعاملا لان شرط الاسم التام
كونه مقتضيا للتميز للابهام وهو ههنا مفقود وانما الابهام فى قوله قدر مضاف
الى راحة لان المقصود بالتميز القدر لا الراحة نفسها ولو اورد المص فى التمثيل
موضع ذلك المثال قولنا رافود خلا لكان احسن وقول من قال ان سحابا
قد انتصب ههنا بثبوت التنوين والاضافة عجيب خبطا من خبط المص لانه
يؤدى الى اعمال شيئين فى معمول واحد ويقال للثلثة الاول مقادير اى لما هو تام با
لتنوين ونون التثنية والجمع وهى المساحة والوزن والكيل والعدد لانك اذا قلت
منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ويقال للاخر اى بما هو تام
بالاضافة مقياس لانك اذا قلت لى ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل
بملأ هذا الاناء والتميز هو رفع الابهام اى رفع الابهام عن المفرد والمراد بالمفرد
ههنا ما يقابل الجملة وهذا ظاهر على من له ادنى تدرب فى لب مثال التميز الرافع
عن المفرد كهذا اى كالمثال المذكور فقبيل هذا الاسم التام باحد اربعة اشياء
ورفع الابهام عن الجمل مثاله نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا فان الا
بهام ههنا فى الجملة اى فى اسناد الطيب الى زيد لا فى الطيب على الانفراد ولا فى
زيد وحده وقد سبق بحث التميز الذى يرفع الابهام عن الجملة فى النحو المنصوب لما
فرغ عن الباب الثانى شرع فى بيان الثالث فقال الباب الثالث فى العوا



مل اللفظية السماعية وهى اى العوامل اللفظية السماعية ثلثة اصناف
اولها حروف وثانيها افعال وثالثها اسماء وانما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هى الاصل فيها لعدم وجود الاطراد فيها بخلاف الا
فعال والاسماء واخر الاسماء عن الافعال لان الاسماء لا تعمل الا بمشابهة
الافعال كاسم الفاعل وغيره او الحروف كالاسماء الجازمة نحو من وما فلهذا
اخرها عنها قيل فيه نظر لانه منقوض بنحو غلام زيد اذ الغلام عامل فى زيد مع
عدم المشابهة الافعال والحروف وفى نظره نظر اذ المضاف انما يعمل فى
المضاف اليه بواسطة الحرف فيقوى بذلك على العمل وهذا النوع
من المشابهة وجملتها اى جملة العوامل اللفظية السماعية احد وتسعون
عاملا على ما ذكره الامام المحقق والحروف انواع الاول ما يعمل فى الاسم
والثانى ما يعمل فى الفعل وانما قدم الحروف العاملة فى الاسم على الحروف
العاملة فى الفعل لكثرة الاول وقلة الثانى وما الاسم يعمل نوعان احدهما عامل
فى المفرد وثانيهما عامل فى الجملة اى فى جزئى الجملة وقدم من الحروف لعاملة
فى الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما
على الاثنين وما يعمل فى المفرد نوعان الاول جار والثانى ناصب وانما قدم
من الحروف العاملة عملا واحدا الجار على الناصب لما ان الجار على محل بلا ريب

ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف
ام الفعل كقولهم استوى الماء والخشبة اما الحروف الجار فسبعة عشر
الاول من وهو موضوع لاربعة معان لابتداء الغاية وهو اما في المكان
مثاله خرجت من البصرة الى الكوفة واما في الزمان مثال كقوله تعالى
من اول يوم ويعرف الابتداء بما يصلح له الانتهاء وللتبعيض ومن
في مثل اخذت من المال ويعرف التبعيض بان يصلح في موضعها وضع
بعض وللبيان وذلك في مثل عشرة من الدراهم اذ العشرة قد يكون من
والدنانير فيقولك من الدراهم ولو تبيين ماهو المعنى وعلى هذا قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان لان الرجس قد يكون في الاوثان وغيرها
فلما قيل من الاوثان تبين ماهو المراد ويعرف كونها للتبيين باستقا
مة الذي مقامها مثلا لو قلت في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاو
ثان فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن يستقيم المعنى وللزيادة
في نحو ماجاءني من احد هذا في المرفوع واما في المنصوب فنحو قولك ما
رأيت من احد الا ان دخولها في حال الزيادة على المنصوب
اقيس من دخولها في حال الزيادة على المرفوع اذ حرف الجر مو
ضوع لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون

حال

حال الزيادة تابعا لحال الاصل ويعرف كونها زايدة بانه لو اسقطت لبقي
الكلام على اصل معناه واشرنا بقوله على اصل الى ان فوات ما يفيد
الزايد من التاكيد وغيره غير قادح في كونه زايدا عند اسقاطه وانما مثل
بنحو ماجاءني من احد دون ماجاءني من رجل لان من ههنا ليست بزائدة
محضة حيث افادة الاستغراق بخلاف ماجاءني من احد فان من زايدة
ههنا محضة قد زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ماجاءني من احد وبين ماجاءني
احد لافادتهما معا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد
الاستغراق بالضرورة ولهذا لا تقول ماجاءني رجل بل اثنان وتقول ماجاءني
رجل بل اثنان واعلم ان من لا يزاد عند سيبويه ومن تابعه واكثر البصريين الا في
النفي او في ما هو في معنى النفي نحو هل من خالق غير الله ويزاد غيره عند الاخفش
والكوفيين واحتج سيبويه على صحة مذهبه بالاستقراء وبان من الاستغراق
الجنس وهو لا يكون الا في النفي واما الاخفش والكوفيين فانهما احتجا بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم وجه الاحتجاج به لان المراد يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن ان يكون
من ههنا للتبعيض لمجيء آية اخرى وهو قوله تعالى ان الله يغفر لكم الذنوب جميعا
فلو لم يحمل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله مصون عنه واجاب سيبويه
عن هذا بان تاويل الاية بعض ذنوبكم فمن ههنا للتبعيض فلا ينافيه قوله تعالى ان الله

يغفر الذنوب جميعاً لانّ هذا الآية خطاب لامة محمد وقوله يغفر لكم من ذنو
بكم خطاب لامة نوح فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة محمد ~~وقوله يغفر لكم~~
غفران جميع ذنوب امة نوح مع انه غير باق على عمومه بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
يشرك به ويغفر ما دون ذلك واعلم ان من يجيء لمعان اخر الاول للبدل كقوله تعالى
وجعلنا منكم ملائكة اى بدلكم وللتعليل نحو قوله تعالى وحين تضعون ثيابكم
من الظهيرة وقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا اى لاجل خطيئاتهم والثانى الى
وهى وضعت لانتهاء الغاية اما فى المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة
واما فى الزمان نحو قوله تعالى واتموا الصيام الى الليل وظهر من هذا انها
معارضة لمن وقد يأتى بمعنى مع نحو قوله تعالى من انصارى الى الله اى مع الله والـ
الثالث حتى وهى فى معناها اى معنى الى الا ان مجرورها اى مجرور حتى اما شئ
ينتهى المذكور قبلها اى قبل حتى به اى بذلك الشئ مثاله نحو اكلت السمكة
حتى راسها او شئ ينتهى المذكور قبلها عنده اى عند ذلك الشئ مثاله
نحو نمت البارحة حتى الصباح فالراس به بالراس ينتهى السمكة و
الصباح عنده ينتهى الليلة ومن ثمة لو قلت نمت الليلة حتى نصفها
او ثلثها لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز لان ذلك
ليس بشرط فى الى واعلم ان حتى يجيء لمعنيين آخرين احدهما ان يكون

عاطفة

عاطفة نحو اكلت السمكة حتى راسها بالنصب والثانى ان يكون مبتدأ بعده
الكلام وح يدخل على الاسم والفعل نحو ذهب القوم حتى عمرو ذاهب
وحتى بكر وحتى ذهب عمرو وكذا اكلت السمكة حتى راسها بالرفع
وح يكون الراس مبتدأ وخبره محذوف وهو ماكول وحقها اى
حق حتى ان يدخل ما بعدها اى ما بعد حتى فيما قبلها اى ما قبل حتى نحو اكلت
السمكة حتى راسها فان ما بعد حتى وهو الراس داخل فى ما قبلها وهو
الاكل وكلمة الى تدخل على المظهر نحو الى زيد والمضمر نحو اليه وحتى لا تدخل الا
على المظهر استعمالا ولا يقال حتاه والرابع فى وهى موضوعة للظرف
وظرف الشئ ما يحيط ذلك الشئ ويتمكن فيه اما تحقيقاً نحو المال فى الكيس
واما تقديراً نحو نظرت فى الكتاب وقد يجيء بمعنى على نحو قوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل وللتعليل نحو قوله تعالى فيما افضتم
اى لاجل ما افضتم والخامس الباء وهى وضعت للالصاق مثاله نحو به
داء اى التصق به داء وخالطه داء فان قلت ما تقول فى نحو مررت
بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهذا ظاهر اجاب بقوله
ومررت بزيد توسع اى وارد على الاتساع والمجاز والمعنى التصق
مروري بموضع يقرب منه زيد ومنه اى من الالصاق اقسمت بالله

لايصالها الفعل الى المقسم به ويحذف الفعل منها كثيرا اما نحو بالله لا فعلن
والسادسة الواو اى الواو القسم وهو بدل منها اى من الباء في
نحو والله لافعلن وانما ابدلت الواو منها لتقاربهما في المخرج لانهما شفويتان
وفي المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقاربان والسابعة التاء في تالله
اى تاء القسم وهو بدل من الواو نحو تالله لاكيدن وابدلت التاء من
الواو لثبوت المشابهة بينهما في المخرج كما مر في صدر الكتاب والباء
لاصالتها اى لكون الباء اصلا تدخل على المظهر والمضمر نحو اقسمت بالله وعلى
نحو به لاعبدنه واما الواو فانها لا تدخل الا على المظهر لينحط درجة
الفرع عن درجة الاصل واما التاء فانها لا تدخل الا على المظهر
واحد وهو اسم الله تعالى وذلك حط لدرجة الفرع عن درجة الاصل
واما ترب الكعبة فشاذ ويكون الباء للتعدية في مثل ذهبت به اى بمعنى
اذهبته وانما عددناه للتعدية على الانفراد مع انها في ساير الاوجه قد افادت
معنى التعدية لانها في مثل ذهبت به لا تفيد شيئا سوى التعدية
وفي ساير الاوجه يفيد معها معنى اخر من الصاق او الاستعانة او
المصاحبة وقد يكون الاستعانة في نحو كتبت بالقلم باستعانة
القلم وقد يكون للمصاحبة في نحو دخلت عليه بثياب السفر اى

مع

مع ثياب السفر قال صاحب الضوء والفرق بين مع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداء والباء لاستدامتها وقد يكون زايدة اما في المرفوع نحو قوله تعالى وكفى
بالله شهيدا واما في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
على احوال ويلي الان زيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع
كما مر في من وللظرفية في نحو جلست بالمسجد اى فيه والثامنة اللام وهي
موضوعة للتمليك وللاختصاص نحو المال لزيد والاختصاص اعم من
التمليك اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس نحو الجل للفرس وهو
ابن له واخ له فان فيها اختصاص دون ملك فلهذا اختصه بالذكر وللتعليل
نحو جئتك للسمن اى مجيئا معلولا بالسمن لولا ذلك لما صدر المجيء عنه
وللزيادة نحو قوله تعالى ردف لكم وبمعنى عن بعد القول تعالى وقال الذين
كفروا للذين آمنوا اى عن الذين آمنوا وبمعنى الى كقولك اصبر لغروب
الشمس اى الى غروبها وبمعنى على نحو قوله تعالى فان اساتم فلها اى
فعليها وبمعنى واو القسم في اسم الله تعالى في موضع التعجب نحو قوله تعالى لله يبقى
على الايام ستيد بمشمخر به الظيان والآس اى والله يبقى والتاسعة
رب والمذهب الاصح انها اسم لا حرف ككم وهي في الامر العام للتقليل
وانما قلنا في الامر العام لانها قد يكون للتكثير في المدح كقوله الا رب

يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل وهذا الحرف من حروف الجر يخالف ما بقي من الحروف
الجارة من حيث ان لها صدر الكلام اذ التقليل اخ النفي الا يرى انهم يقولون
رجل يقول ذلك الا زيد بمعناه لم يكن ما يعو الا منفيا بل منفيا وللنفي صدر
الكلام لان النافي انما يدخل على الجمل ليغير معناها فيلزم ان يكون ذكره
مقدما لكونه اهم وعلى هذا المنوال اختصاص الاستفهام والشرط
بالمصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة ظاهرة كانت تلك النكرة
او مضمرة اعلم ان المص اورد اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولا النكرة
الظاهرة ثم النكرة المضمرة فاورد مثال الاول بقوله نحو رب
رجل لقيته ومثال الثاني بقوله وربه رجلا والضمير في ربه رجلا نكرة لانه
ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما ومن ثمة فسر بالنكرة
كما ترى ولو كان الضمير ههنا معينا كما في مثله رجلا لجاز ان يوضع
موضعه غيره كما جاز في مثله رجلا ومن حيث ان مجرورها يلزم الصفة
اما بمفرد نحو رب رجل جواد واما بجملة نحو رب رجل جاءني ورب رجل
ابوه قايم ورب رجل في الدار ان تعطه يشكرك وانما لزم الوصف لانه
اذهب في باب التقليل لان الرجل الموصوف بالقيام مثلا اقل من
الرجل على الاطلاق ومن حيث ان الفعل الذي تسلط رب على الاسم المجرور بها

يجي

يجي محذوفا في الغالب وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به كما حذف في بسم الله ومن حيث
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته كنت مخبرا
بان الذي لقيته في الماضي قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل او كثير ولا يرد
قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لانه راجع الى المضي اذ ما اخبره الله تعالى بوقوعه فيما
يستقبل بمنزلة الموجود الحاصل لصدق الوعد وتحقيقه او لان الموجب لكون فعلها
ماضيا وهو عدم العلم بان الذي استلقاه فيما بعد قليل ام كثير معدوم لانه منزه
عنه والعاشر على وهي وضعت للاستعلاء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح
واما معنوي نحو عليه دين وقد يكون اسما وح يكون بمعنى فوق نحو قوله غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من فوق ويدل على كونها اسما دخول من عليها
ولو كان حرف جر لما دخل عليه من لامتناع دخول حرف الجر على آخر اللهم
الا ان يكون على طريق الحكاية والحادية عشر عن وهي موضوعة للبعد
والمجاوزة فالبعد والتجاوز من الشيء اما بسبب الزوال والوصول
الى شيء الثاني وذلك في مثل رميت السهم عن القوس لان السهم
قد تجاوز عن المحل الاول مع الوصول الى الاخر او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم اذ العلم وصل الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول او بالزوال
عن المحل الاول وحده نحو اديت عنه الدين فان الدين قد زالت ذمته

المدلول مع عدم الوصول الى محل آخر وهى قد يكون اسماً وح يكون بمعنى الجانب
كقوله من عن يميني مرة وامامي اي من جانب يميني ويدل على ذلك دخول من
كما مرّ في على قال شهاب الدين في شرح الزنبية ثم ان كل واحد منهما اي من على
وعن قد يقع موقع الآخر اى على يقع موضع عن وبالعكس اما الاول فكقوله
اذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر ابيك اعجبني رضاها اى عني واما فكقوله
لاه ابن عمك لا افضلت من حسبٍ عنّي ولا انت ديّاني فتخزوني اى علي
وقوله لاه لله والثانية عشر الكاف وهى انما وضعت للتشبيه مثاله نحو الذى
كزيد في الدار قال صاحب المقاليد مثل مما يتعين ان يكون الكاف فيه
حرفا لان كزيد صلة ولا بد ان يكون جملة فلو جعلت الكاف اسماً بمنزلة
مثل ومثل زيد مفرد لوجب ان يقع المفرد صلة وهذا باطل فلو جعلتها
حرفا يلزم ان يقدر قبلها فعل لان حرف الجر يجئ لجر معنى الفعل الى
الاسم والفعل مع فاعله جملة فيتحقق الصلة وقد يكون زايدة كقوله تعالى
ليس كمثله شئ قال مولانا شمس الدين الفنكاري رح في شرح اللب
اللباب معناه ليس كمثله شئ لانه لو لم يكن زايدة لاختل معنى الكلام
لان سوق الآية لبيان نفى المثل وجعلها غير مزيدة يوهم اثبات المثل
وهو منزه عن ذلك و قيل لو لم يكن زايدة لزم نفيه تعالى لانه نفى مثل

مثل

مثل الله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجانبين وفيه نظر لان اللازم نفى
الله تعالى بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك نفى ذات الله تعالى لجواز ان يكون
انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية كذا في بعض شروح الكافية تم الكلام وقيل
والمثل جاء بمعنى الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون اى صفة الجنة فتقدير
الآية ليس كصفته شئ فعلى هذا لا يكون وح يكون بمعنى المثل كقوله يضحكن
عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد المذاب ومما يدل على اسميتها دخول
عن عليها كما مر غير مرة والثالثة عشر مذ والرابعة عشر منذ وهما وضعتا لابتداء
الغاية في الزمان الماضى اذا كانتا حرفين مثاله نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ
يوم الجمعة تريد ان مبتداء انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف او صلت الفعل
الذى فيما قبلهما الى الاسم الذى فيما بعدها وقد ترفع ما بعدهما اى ما بعد
مذ ومنذ ورفع ما بعدهما اى ليس بمجرى على الاطلاق بل اذا كانتا اسمين
سواء اريد بهما اى بمذ ومنذ اول المدة او اريد بهما جميعها المدة واعلم
ان المص اورد ههنا الصنعة البديعة وهى اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اولاً
ارادة اول المدة ثم اورد جميعها فاورد مثال الاول بقوله نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة بالرفع كانك قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومثال الثانى بقوله ومنذ
يومان كانك قلت غاية انتفاء الرؤية يومان اول وقته يومان والجب

عنه ان يراد بهما جميع المدة اتيان ما بعدهما بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد
ولو قلت ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع مرادا اول الوقت واخره جاز ايضا وبالجر هو
ما رايته مذ انقضا عنه ساعة او عشر ساعات مثلا والفرق بين المرفوع
الذي يراد به جميع المدة والمرفوع الذي يراد به اول المدة ان الرؤية في الوجه الاول
قد انتفت في يوم الجمعة ولم تختلط بيوم الجمعة ولم تحصل في جزء منه بل هي منتفية في جميع
اجزائه واما الفرق بين المرفوع والمجرور فهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة
وفي الاول على جملتين احدهما ما رايته والثاني مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان خبره
فالمعنى ما رايته وغاية انتفاء الرؤية يومان فان قيل لم لا يجوز تخلل العاطف كما
جاز فيما فسرناه والجواب عنه انما لم يجز ذلك لامتزاج احدى الجملتين بالاخرى ولما
كان كذلك اتحدتاه وجرتا مجرى كلمة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما لم يجز ذلك في
الشرطية وانما قال المص ويجوز مذ يومين احدهما من وثانيهما الى لانك اذا قلت
ما رايته مذ يومان يفهم منه ابتداء الغاية وانتهاؤها فعويت فناسب ان يبنى على
اقوى الحركات وهو الضم والحادي عشر حاشا وهي موضوعة للتنزيه نحو اساء القوم
حاشا زيد واختلفوا في كونها حرف جر فعند سيبويه انها حرف جر ويدل على
ذلك قوله حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحات والشتم وعند المبرد انها فعل
ماض بمعنى جانب نحو جاء في القوم حاشا زيدا اي جانب بجهم زيدا والسادسة

عن

عشر خلا والسابعة عشر عدا فانهما بمعنى الا وينصب ما بعدهما وانما قيد نصب
ما بعدهما بقوله اذا كانتا فعلين لانهما اذا كانتا حرفين لا ينصب ما بعدهما
نحو جاء في القوم خلا زيد وعدا زيد بالجر واذا قلت ما عدا وما خلا تنصب
ما بعدهما البتة لتعيين فعليتهما بدخول ما واما ذكرنا في المائة لا زالة هذا
التناقض والثامن عشر حروف النداء وهي خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان
يا اعلم ان استعمالا من البواقي لانها يستعمل في البعيد والقريب ودون لغوا
نها لكثرة استعمالها في النداء وايا وهيا للبعيد قيل الوجه في ذلك كثرة حروفهما والمص
فرهما واي للمتوسط بين البعيد والقريب لتوسط حروفها بين القلة والكثرة
لكون حروفها بالنسبة الى ايا وهيا قليلة وبالنسبة الى الهمزة كثيرة
والهمزة للقريب فاذا عرفت هذا فاعلم ان المص لو اخر قوله واي لكان
احرى اذ تصور التوسط متوقف على تصور الطرفين البعيد والقريب
طبعا ولو فعل كذلك وضعا لكان اصوب ايقاعا للموافقة بين الطبع
والوضع وهي اي حروف النداء تنصب المنادى وكون حروف النداء
ناصبة للمنادى ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان المنادى مضافا
مثاله نحو يا عبد الله او كان المنادى مضارعا اي مشابها للمضاف مثاله
نحو يا خيرا من زيد وهو اي المنادى المضارع للمضاف كل اسم تعلق به

اى بذلك الاسم شئ هو من تمام معناه اى معنا ذلك الاسم لتعلق من زيد
بخيراً فى ياخيراً من زيد قوله شئ بالرفع على الفاعلية كقوله تعلق قوله هو
من تمام معناه جملة اسمية فى محل الرفع على الوصفية لشئ ويحتمل ان يكون
فى محل النصب على الحالية من شئ الا انه ضعيف وقد وجدت فى بعض
النسخ وهو من تمام معناه فح يكون جملة اسمية منصوب المحل على الحالية
من شئ او مكاه المنادى نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فان رجلا ههنا
نكرة لعدم القصد الى الواحد المعين بل الى كل من ياخذ بيده فهو المنادى
ههنا وجه النصب فى هذه الثلثة كونها مفاعيل لادعوا او انادى عند بعض
وعند بعض آخر الناصب فيها الحرف لنيابته مناب الفعل ويؤيده جواز
الامالة فى حرف النداء فلولا نه نايب منابه لما جاز فيه الامالة التى لا تقبل
للحروف اليها وتعلق لام الجر بيا لنيابة حروف النداء مناب الفعل
نحو يا لزيد وهو لا يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل ولذا زعم بعضهم ان فيه
ضميرا واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم لوقوعه موقع كاف الخطاب فى الافراد
والتعريف نحو يا زيد ويا رجل وانما مثل بمثالين للاشارة الى ان المنادى المفرد
المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثانى ما كان
معرفة بالنداء نحو يا رجل فانه غير معرفة قبل النداء وانما تعرف به لانك اقبلت

بواحد معين من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف
قاصدا واحدا بعينه ولكن محله اى محل المنادى المفرد المعرفة النصب ولذا
اى لاجل ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب جاز فى صفة المفردة وجهان
الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل والضمير المجرور فى صفة راجع
الى المنادى المبنى المفرد المعرفة نحو يا زيد الظريف بالرفع والظريف
بالنصب وكذا جاز فى ما فيه الالف واللام من المعطوفات الممتنع
نحو يا عليه الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل نحو يا زيد والحارث
بالرفع والحارث ولم يجز الحمل على اللفظ فى امس لان البناء على الكسر
غير مطرد فى كل ما كان ظرفا مثلا واما فى الصفة المضافة فيجوز فيها النصب
لا غير اى لا يجوز فيها غير النصب نحو يا زيد صاحب عمرو لان المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب
على سبيل الاولوية اعلم انه لو قال بعد قوله فى صفة المضافة اضافة حقيقية
لكان اجدر لئلا ينتقض بمثل الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال والمشبه
لكان اصوب ليشمل مثل يا زيد وثلثة وثلثين وساير التوابع المشبهة
بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف
فى كونه صفة اى منادى مفردا معرفة فلهذا مبنى على الضم والرجل صفة له

اى لانّ والهاء فى يا ايّها الرّجل تا مقحم مقحمة للتّنبيه على انّ المنادى ما بعدها اولانّ
ايًّا ملازم للاضافة فانوّنها ليكون كالعوض من المضاف اليه قوله الّا انه لايجوز فيه
اى فى الرّجل الّا الرّفع استثناء من قوله وياايّها الرّجل مثل يا زيد الظّريف وانّما
لايجوز فيه غير الرّفع وان كان جايزًا فى يا زيد الظّريف غير الرّفع لانّ ايًّا وان كان
منادى صورة الّا ان المقصود بالنّداء هو الرّجل وانّما جاء وا بايّ ليكون وصلة
الى نداء ما فيه الالف واللام لكراهتهم الجمع بين التّخصيص بالنّداء ولام التّعريف
ولايدخل يا على ما فيه اى على اسم فى ذلك الاسم الالف واللام لما مرّ قبل هذا الّا على اسم الله
وحده هذا استثناء من قوله ولايدخل يا على ما فيه الالف واللام ههنا اى يجوز دخول
يا على اسم الله وحده وان كان غير جايز فى غيره امّا لانّ الالف واللام ههنا عو
ض عن محذوف ومع كثرة الاستعمال وامّا لكراهتهم اطلاق الاسم المبهم على الله
وامّا انّ اطلاق الاسماء على الله موقوف على الاذن الشّرعىّ ولم يجئ اذن فى
اطلاق ايّ على وامّا قوله من اجلك يا الّتى تيّمت قلبى وانت بخيلة بالوصل
عنّى فشاذّ وان وصفت المضموم بابن وهو اى ابن بين العلمين بنيت
المنادى مع الابن على الفتح وان كان الاصل ان يبنى على الضّمّ لانّه منادى
مفرد معرفة وينصب الثّالث لانّه صفة مضافة لانّهما بمنزلة شئ واحد كحضرموت
وذلك لانّ الابن لاينفكّ من الاب كما انّه لاينفكّ من كونه ابنًا فكانّ صفة



لازمة له والصّفة والموصوف بمنزلة شئ واحد فى المعنى واذا تنزّلا منزلة شئ
واحد اتبعت حركة الدّال الى حركة لابن فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس
والجواب عنه انّما لم يتعكس لانّ الحركة الّتى استحقّها الابن حالة الانفراد
كانت اعرابيّة وهو النّصب لانّه مضاف وحركة المنادى الضّمّ وهى بنائيّة واتباع
الحركة الاعرابيّة اولى من العكس لانّ حركة الاعرابيّة اقوى هكذا ذكره الاكثرون
وقال بعضهم ان فيه نظر الكون الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد بن عمرٍ حركة
الاعراب والحركة فى دال زيد حركة اتباع بدليل ان سيبويه شبّهه بحركة الرّاء
زيد بن عمرو بامرئٍ وابنم فى كون حركة الهمزة من امرء حركة اعراب وحركة الرّاء
حركة الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن حركة اعراب وحركة آخر المنادى اعلم
ان قوله بابن متعلّق بقوله وان وصفت وقوله وهو بين علمين جملة اسميّة
فى محلّ النّصب على الحاليّة من ابن وقوله بنيت جزاء قوله وان وصفت
مثال الابن الّذى كان بين علمين نحو يا زيد بن عمرو واذا لم يقع اى الابن
بين علمين كان اى الابن الغير الواقع بين علمين كساير الاسماء المضافة
الّتى كانت صفة للمنادى اى كما يكون الاسماء المضافة اذا كانت صفة له
منصوبة كذلك يكون الابن الغير الواقع بين علمين منصوبًا مثال الابن
الغير الواقعة بين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل ابن اخينا

اعلم ان ثبوت التنوين في اللفظ والالف في الخط متلازمان وكذلك حذفهما وتلحق المنا
دى اللام الجارة حال كونها مفتوحة للاستغاثة نحو يالله للمسلمين او تلحق اللام
الجارة مفتوحة للتعجب نحو يا للماء كانك قد رايت ماء فتعجبت منه وبقوله تعالى
يسهرونك فانك عجيب الشان لا يعرفك كل واحد وياللدواهي الدواهي جمع داهية وهي
العقوبة والشدة وانما فتحت اللام الجارة مع المدعو اي مع المستغاث مع انها
جارة واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو لزيد فرقا بين المدعو
والمدعو اليه لا يقال لم لم يعكس مع انه لو عكس حصل الفرق بينهما لانا نقول انه محمول
على المضمر اي على كاف الخطاب لكونه واقعا موقعه وفتح اللام الجارة اذا دخلت
على المضمر نحو لك وله رخمت الشيء اذا سهلته فسمي هذا ترخيما لانه تخفيف اللفظ
وتسهيله وليس سوى هذا علة يقتضي ان يحذف آخر الكلمة وانما اختص
الترخيم بالمنادى اذ النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يوذن بالترخيم ان ذلك
الامر مما يقبل التوقف حتى يتم الكلمة وترخيم المنادى غير جائز على الاطلاق بل اذا
كان المنادى مفردا واحترز بالمنادى المفرد عن المنادى المضاف والمشبه به
لانهما لا يرخمان لانهما لو رخما فلا يخلو اما ان يرخم من المضاف او المضاف اليه
لا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلئلا يلزم ترخيم ما ليس بمنادى او
عن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على حالها وعن المستغاث والمندوب

لانهما

لانهما لا يرخمان عن الاعتدال اولان المقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية الخفة
فالمستوجب للتخفيف هو الزايد على ثلثة واحترز بقوله زايدا على ثلثة احرف
احرف عن نحو حسن وبكر فانهما لا يرخمان عند البصريين لما مر واما عند الكوفيين
فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في الاسماء المعربة نحو
يد ودم اولان الحركة تنزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارنا نحو يا حار ويا منص في حارث
وسعي ويا منص في حارث ومروان وسعيد ومنصور واعلم ان الترخيم على ثلثة
اضرب الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث حذف حرف واحد
اما الاول فلانه فيما اذا كان في آخر الاسم حرفان زايدتان معا في حكم الزايدة الواحدة
كما فيه الف التانيث ممدودة نحو اسماء وحمراء وصحراء وكما فيه الالف والنون
المزيدتان نحو عثمان ومروان وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي ومصري
وبغدادي وكما فيه علامة التثنية والجمع نحو زيدان وزيدون فيحذف
فيها حرفان للترخيم لانهما بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى الاسم بعد
الحذف على ثلثة احرف وبهذا احترز عن مثل يدين وزمان وفيما اذا
كان قبل آخر الاسم مدة بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف قبل
الحذف نحو منصور فانه يحذف حرفان ايضا كما في المذكورات اما الراء
فلانه في آخر الاسم والترخيم وجب في آخره واما الواو فلانه حرف علة زايدة

وحرف العلة الزايدة اولى بالحذف واخرى وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم
اكثر من اربعة احرف قبل الحذف للاحتراز من ان يكون على اربعة احرف قبل الحذف
نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف منهما حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي
هو المطلق التخفيف والمراد بالمدة حرف زايد من حروف المد ساكن في الاصل كهذا
حذف حرفان من نحو منصور وعمار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل يقال في
ترخيمه يا مختا بحذف الراء اذ الالف فيه ليست مدة بالتفسير المذكور لان
الالف غير زايد بل بدل من ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير وانما الثاني فانه فيما
اذا كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير نحو حارث فيحذف
فيه حرف واحد وهو الثاء في حارث عملا بالاصل لان الاصل فيه حذف حرف واحد
والزيادة بسبب العارض والعارض مفقود هنا وبهذا التحقيق تحقيق باب
الترخيم قوله الا ما في آخره تاء التانيث استثناء من قوله على زايدا على ثلثة
احرف اي يشترط في ترخيم المنادى العلمية والزيادة على ثلثة احرف الا فيما
يكون في آخره تاء التانيث فانه اي الشان لا يشترط فيه اي فيما آخره تاء تانيث
الزيادة على الثلثة والعلمية لان اشتراط الزيادة على الثلثة كان للتحرز
من اخلال الكلمة وبالترخيم يحذف التاء وهي زايدة فلا يلزم من ذهاب
التاء اخلال الكلمة وان اشتراط العلمية كان لاستدعائها التخفيف وبالتاء تثبت

فدخلتها لانها زايدة وهي مستدعية للتخفيف لثقلها مثال الاسم الذي كان في آخره تاء
التانيث نحو يا ثب اقبل او اقبلي على اختلاف المعنيين معناه لو اردت بثبة العلم قلت
اقبل ولو اردت اسم جنس قلت اقبلي والسابع الذي في الاستثناء الاستثناء استفعال من الثني
وهو الصرف يقال ثنى عنان الدابة اي صرفها سمي به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول
او من تثنية اي مضاعفة سمي به لان الحكم مضعف اذ معنى جاءني القوم الا زيدا جاءني
القوم وما جاء في زيد وهو اي الاستثناء اخراج الشيء من حكم دخل فيه اي في ذلك
الحكم غيره اي غير ذلك الشيء وانما قال من حكم دخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو
وغيره لان هذا لا يتناول المنقطع لانك اذا قلت جاء القوم الا حمارا كنت مخرجا
للحمار عن حكم دخل فيه غيره لا من حكم دخل فيه هو وغيره لان الحمار غير داخل في المجيء
واعلم ان الاستثناء مبتداء وخبره اخراج شيء وهو اي الاخراج مصدر مضاف
الى المفعول وذكر الفاعل متروك اخراجك شيئا قوله من متعلق بالاخراج
وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة المحل على الوصفية لقوله من حكم وفي
هذا المقام اعتراض قوي وبيانه انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا في زيد لا يخلو من ان
يكون داخلا في القوم اولا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجيء قد ثبت
لزيد بمجرد قولك جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرجته منهم بعد ذلك بالا زيدا فقد نفيت
المجيء عنه فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه وما هذا الا تناقض محض وهو باطل ان التنزيل

مشتمل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاذا اريد بالف سنة

على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج منه شيء لانه يؤدي

الى ان يكون اللبث اقل من الف وقد علم ان اللبث الف وان كان الثاني لزم خرق

اجماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا عما قبله

والجواب عنه ان المستثنى منه يراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم بالاسنا

د فاذا اخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد اذ الحكم على كلام متكلم بالاسناد

الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض لان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه

بالا انما كان قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة القوم

المخرج عنهم زيد جاءني و والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس

كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم المفردات وتمامها كما يحكم في بدل البعض والاشتمال

مثلا لو قلت ضربت زيدا رأسه خبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص جزء منه حكمت بتمام

الاسناد قبل ذكر الرأس ناقضت الا انك لم تحكم به الا بعد تمامه بالرأس والمستثنى

ينصب في الكلام الموجب التام وهو اي الكلام الموجب ما ليس بنفي ولا نهي والاستفهام

فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء واوجبته فيكون الكلام موجبا

واحترز به عن غير الموجب فانه يجوز غير النصب كما سيجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة

النفي والنهي لان من التي لاستغراق الجنس كما تزاد فيهما يزاد فيه ايضا نحو قوله

قوله

تعالى هل من خالق غير الله وانما يجب النصب وفي الكلام الموجب لعدم جواز

الابدال فيه لان البدل تقوم مقام المبدل منه وعمل فيه عامله فقولنا جاءني القوم

الا زيدا بمنزلة جاءني الا زيد فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد وهو محال واعلم ان

قوله فالمستثنى ينصب في الكلام الموجب ليس جاريا على الاطلاق لانه قد لا

يجوز النصب في الكلام الموجب نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد فالاول ان يقول

في المستثنى بعد الا ينتصب في الكلام الموجب لئلا ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى اذا

تقدم المستثنى على المستثنى منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل لكونه من التوابع

لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على صفة

المستثنى منه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك فان الا زيدا مستثنى

مقدم على صفة وهي خير منك وانما يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف

الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه كتقديمه عليه فيجب نصبه

كما واما عند سيبويه فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام تام غير موجب

ولان الموصوف على الصفة بمنزلة شيء واحد فكان تأخر المستثنى عن الموصوف

بمنزلة تأخره عن الصفة لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو الموصوف وهو

متأخر عنه وعند المبرد الاستثناء والبدل او انقطع المستثنى عنه اي عن المستثنى

منه ويجب نصب المستثنى لان البدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء اذا لم يكن

المراد منه علة التعاين في الكلام واورد اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا كلام
الموجب ثم ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد مثال
الاول بقوله نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني بقوله وما جاءني الا زيدا احد ومثال
الثالث بقوله وما جاءني احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان في غير الموجب التام
فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمراد بالتام ما يكون المستثنى
منه مذكورا واحترز بغير الموجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت
وبالتام عن غير الموجب الغير التام لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب
على حسب اقتضاء العامل فان قيل ان ابى القوم عن القيام الا زيدا كلام
غير موجب لثبوت النفي فيه لان ابى يدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه
مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل والجواب عنه ان يقول لا نسلم انهم لم يجوزوا
البدل فيه ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه غير موجب لان غير المراد بالنفي
ما حصل باداة النفي ليس كذلك ههنا والبدل هو الفصيح اذ فيه كون
حركة المستثنى وفق حركة المستثنى منه ماجاءني احد الا زيد برفعها بخلاف
النصب على الاستثناء ولا شك ان سلوك طريق الموافقة اولى فيكون البدل
هو الفصيح وههنا قد ترك قيودا آخر وينبغي ان يقول هكذا في المستثنى المتصل
في غير الموجب التام الواقع بعد الا وغير مقدم وغير مردود به كلام يتضمن الاستثناء

وغير

وغير متراخ عن المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى
وما عدا وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثاني عما وقع قبل المستثنى منه فانه لا
يجوز فيه البدل ايضا وبالثالث عن ما قام القوم الا زيدا ردا به قول من قال قام
الا زيدا فان النصب ههنا مختار دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع
من نحو ماجاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لقصد
التطابق بين المستثنى وبين المستثنى منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر
التطابق كذا اعترض على صاحب لب الالباب السيد عبد الله النواب بخلاف غير الموجب
التام واما في غير الموجب الناقص فالشان انه يكون الا فيه لغوا في اللفظ لا في المعنى
لانها ناقضة لنفي ما سبق ويعرب على حسب اقتضاء العوامل تقول في غير الموجب
التام ماجاءني احد الا زيد بالرفع والا زيدا بالنصب وتقول في غير الموجب الناقص
ما جاءني الا زيد بالرفع على الفاعلية لجاء وما رأيت الا زيدا بالنصب على المفعولية
لرأيت وما مررت الا بزيد بالجر اي بسبب حرف الجر وحكم غير كحكم الاسم الواقع بعد
الا على التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب التام جاءني القوم غير زيد بالنصب
كما تنصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام وتقول في غير الموجب التام
وتقول ماجاءني غير زيد احد وماجاءني احد غير حمار ماجاءني احد غير زيد
بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون الاسم الواقع بعد الا كذلك في غير الموجب التام

وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع كما يرتفع الاسم الواقع بعد
الا فيه وما رايت غير زيد بنصب غير وما مررت بغير زيد بجر غير كما يكون الحكم فيما بعد
الا كذلك ومثله اي مثل غير سوى بالكسر مقصور في انه مستثنى به ويجوز الضم
والفتح وكذا سواء بالكسر والمد فقط ويجوز فيه الفتح ولم يرد فيه الضم واعرابهما نصب
دائما على الظرفية وبيان ظرفيتهما ان العرب تجري الظروف المعنوية الحقيقية فيقولون
جلس فلان مكان فلان فلا يعنون الا منزلة في الذهن مقدرة فينصبونه
نصب الظروف الحقيقية ويستعمل سوى وسواء ايضا في مثل هذا الموضع
فيقولون مررت برجل سواك ويعنون مكانك فلزم ان ينتصب انتصاب
المكان الظرفية المعنوية واليه مال ابن الحاجب وحمل وما قصرت من املها لسواء
بكا على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيون من انهما ليسا بمنصوبين على
الظرف دائما لمجيء استعمال سوى مبتداء وفاعلا وصفة واسم ليس مثال الاول
قوله وسواك بايعها وانت المشتري فان سواك مبتداء وبايعها خبره ويجوز
ان يجعل بايعها مبتداء وسواك خبره مقوما عليه ومثال الثاني قوله ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا فان سوى وقع ههنا فاعلا لقوله ولم يبق والقول
بانه فاعله محذوف تقديره ولم يبق شيء سوى العدوان ممنوع اذ الفاعل
لا يحذف لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث قوله اني الي قوم سواكم لاميل

فان سواكم مجرور تقديرا لكونه صفة لقول ومثال الرابع قوله الابري ليلى ليس بيني
وبينها سوى الليلة اي اذا الصبو نفان سوى الليلة مرفوع تقديرا لكونه اسم ليس
كذا في شرح الزبنية والحروف الداخلة على الجملة ثمانية وستة منها منصوبها قبل المرفوع
اي مرفوعها واثنان منها على العكس اي مرفوع قبل المنصوب فالستة التي كان
منصوبها قبل المرفوع تسمى المشبهة بالفعل لانها تشبه الفعل من وجوه الاول
في كونها ملازما للاسماء كالفعل وفي الثاني كون آخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي
والثالث في كونها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل فلما اشبهت الفعل من هذه
الوجوه اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها على المرفوع
فقيل ان زيدا اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا لازم
في غير الظرف وثمه جايز وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحروف حظ في العمل وانما
هو محمول على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة فلا يجوز
فيها الوجهان ليلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وازيدا وانما وجب تقديم
المنصوب لتكون ابعد من مشابهة الفعل لان الاصل ان يلي الفاعل فاذا آخر
المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف الفعل وانحطاط رتبتها على رتبته وجاز
تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظروف ما لم يجوزوا في غيره
واعلم انه لو قال الاحرف الداخلة بدلا عن قوله الحروف الكان احسن لان الحروف

جمع كثرة وهو لا يستعمل في الا ما فوق العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة

اللهم الا ان يقال اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل التجوز كقوله تعالى

في ثلثة قروء في موضع اقرء وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح

وهما موضوعان للتحقيق فانك اذا قلت ان زيدا قايم تحقيق مضمون الجملة

وتثبت قلامها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قايم وكان وهي مو

ضوعة للتشبيه ولكن وهي وضعت للاستدراك وهو تعقيب الكلام لرفع

ما يتوهم من ثبوته وليت وهي موضوعة للتمني ولعل وهي موضوعة للترجي

والفرق بين التمني والترجي ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما

لا يمكن وقوعه نحو الا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب والترجي

لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال لا يرجى وقوعه اعلم ان المص اورد في

كلام الصيغة البديعة وهي اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ان بالكسر ثم

ان بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد مثال الاول بقوله تقول ان زيدا منطلق

ومثال الثاني مثال بلغني ان زيدا ذاهب اي ذهاب زيد ومثال الثالث

بقوله وكان زيدا الاسد اصله ان زيدا كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه الى

ما قبل ان العلم في الاول الا مران بهذا الكلام للتشبيه ابدلت الكسرة في الهمزة

الى الفتحة خفظا لنصب الكاف لكونها من الحروف الجارة وهي مختصة بالمفردات

وهمزة

وهمزة ان تفتح في مكان المفردات فان قيل ان هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك

الهمزة تكسر في مكان الجملة والجواب الا ان ذلك مسلم ان الفساد الصوري اسرع

ظهورا من الفساد المعنوي فاذا رفع الاول يكون اولى من الثاني ومثال الرابع ما جا

ني زيد لكن عمروا حاضر هذا انما يعتبر اذا كان بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر ومثال

الخامس وليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب اعلم انه

لو قال الا ليت الشباب يعود يوما لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر على

من له ادنى شعور في العروض مثال السادس بقوله ولعل زيدا عايد

والفرق بين ان وان بعد اشتراكهما في افادة التحقيق ان ان المكسورة

مع اسمها وخبرها تام مفيد وان المفتوحة بخلافها لانها لا تفيد بل تجعل

الجملة بمنزلة المفرد وحتى يكون ما قبلها اي ما قبل المفتوحة فعل كبلغني

او يكون قبلها اسم كقولك حتى ان زيدا منطلق وانما التزموا تقديم حتى

على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروه لكان عرضة لدخول ان عليها نحو ان ان

زيدا منطلق حق وهذا ليس بجائز لامتناع اجتماع الحرفين الذين يكونان بمعنى

واحد ولا رجل ان ان المفتوحة لا تفيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة المفرد

وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جيتني لاكرمتك لانها مع اسمها وخبرها

فاعل الفعل المحذوف تقديره لو ثبت مجيئك لاكرمتك فاذا لزم الفتح بعد لولا ان

الفاعل لا يكون الا مفتوحاً وتفتح ايضاً اذا وقعت بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدا محذوف
خبره وهو لا يكون الا مفتوحاً فاذا قلت لولا ان زيداً منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا
انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت لكان جملة والجملة لا يصح الاخبار عنها وايضاً
تفتح اذا كانت واقعة بعد علمت وبعد اخواته نحو ظننت وحسبت لانك
اذا قلت علمت ان زيداً عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصلاً الا انهم تركوا الثاني
المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني بقي الاول وهو مفرد
فلزم الفتح بعد علمت واخواته وكذلك تفتح اذا كانت مضافاً اليها نحو عجبت من وقت
انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفرداً فاذا دخلت اللام في خبرها اي خبر ان
كسرت ان مثاله كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار معلقاً اي كان عمله
باطلاً لفظاً عند دخول اللام على خبرها نحو علمت لزيد منطلق واذا كان كذلك يكون ما بعده
من مكان الجملة فتكسر وتدخل ما الكافة على [illegible] جميعها اي على جميع الحروف
المشبهة بالفعل فتكفها اي تمنعها اي الحروف المشبهة بالفعل من العمل
مثاله كقوله تعالى انما الله اله واحد لانه لما اتصلت بها صارت كالجزء منها فاخر
جها عن الشبه الذي هو على بناء اواخرها على الفتح واتصال الضمير بها كاتصا
لها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسماء بعد دخول ما عليها فدخلت
على الجملة الفعلية ايضاً كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله لان طلب الاسم كان للشبه

الفعل

الفعل فيزول الطلب ولزوال الشبهة فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب
المقاليد ولما فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها قبل المرفوع اخذ ان يبين الا
ثنين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقال الاثنان اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب
اي منصوبهما وهما ما ولا المشبهتان بليس قوله والاثنان مبتداء قوله واللذان
اللذان صفة له وقوله ما ولا خبر مثال ما شبه بليس نحو ما زيد منطلق ومثال لا المشبهة بليس
نحو لا رجل افضل منك واشار بقوله المشبهتان بليس الى علة عملهما اي يعملان لكونهما
مشابهتين بليس اما وجه مشابهة ما بليس فمن حيث انهما لنفي الحال ودخولها
على الجملة الاسمية ودخول الباء في خبرها واما وجه مشابهة لا به ولهذا لفظ
ما تدخل على المعرفة والنكرة معاً ولفظة لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت بالنكرة
دون المعرفة لان دخولها احق على النكرة من دخولها على المعرفة لانها في الاغلب
لنفي الجنس وذلك لا يتصور الا فيها واذا انتقض النفي اي نفي ما وفي حيث
انهما للنفي ودخولهما على الاسمية الا ان مشابهة ما به اكثر من مشابهة لا به
لا بالا او قدمت الخبر اي خبرهما على الاسم اي على اسمها بطل عملهما اي عمل ما ولا
مثال انتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثال تقديم الخبر على الاسم نحو ما
منطلق زيد اما بيان عملها عند انتقاض النفي بالا فلزوال المشابهة التي يعملان
بها عمل ليس واما بيان بطلان عملها عند تقديم خبرها على اسمها فلئلا يلزم

المشبهات بليس في عملها وبعا عمل ليس وهي ممنوعة لوجوب كون رتبة الاصل على من
رتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل وان كان نفيه منتقضا بالا وخبره مقدما
على اسمها لكونه فعلا صريحا وللا وجه آخر وهو اي ذلك الوجه الآخر ان ينصب الاول
وان يرفع الثاني بها وذلك اي نصب الاول ورفع الثاني اذا كان الاسم اي الذي
دخل عليه لا مضافا الى نكرة اوكان ذلك الاسم مضارعاله اي مشابها للمضاف في
مثال الاول نحو غلام رجل كاين عندنا ومثال الثاني نحو لا خيرا من زيد جالس
عندنا وانما ينصب لا اذا كان الاسم مضافا او به مشابها به لكونها بمنزلة ان
وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملون على نظيره وانما قال مضافا الى نكرة
لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعريف المضاف ح وامتناع
دخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب
زيد الآن او غدا في الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا
غلام رجل كاين عندنا ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم ذهب الى انه مرفوع
بالحرف كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بما هو قبل دخول لا ولا عمل
للحرف فيه متمسك الاول ان لا محذو بها حذو ان فوجب ان يرفع لا الخبر
كان وكذا ان معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان يكون عاملة
في طرفيها ومتمسك الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا يكون مساويا له



في العمل لانحطاط رتبة الفرع عن الاصل واعلم ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر في هذا الباب
واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما حذف الخبر في قولهم لولا
زيد لكان كذا واما النكرة المفردة فمبنية معها اي مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح
نحو لا رجل في الدار وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الحرف
ان كان نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين ومن هذا ظهر ان المص
لو قيد البناء على الفتح بما قيدناه لكان اصوب والمراد بالفرد ههنا ما يقابل المضاف
لتناوله التثنية والجمع وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة للبناء العارض واحترز بالنكرة عن المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفرد عن المضاف والمشبه به
فانهما غير مبنيين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمضاف والمشبه به
مرت فيه ايضا ويقال له اي في لا رجل في الدار نفي الجنس لان رجلا يشتمل
على الجنس كله بطريق البدل فقولك جاءني رجل يصلح لكل واحد من الامة فيكون
زيدا وعمرا وبكرا ولا يكون اكثر من احد قال صاحب الضوء في قولهم نفي الجنس
نوع من التجوز لانه نفي الحكم الجنس والنفي لنفي الجنس الا يرى انك اذا قلت
لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفيه وان كررت
لفظة لا مع النكرة المفردة جاز فيه اي في ذلك المفرد الرفع والنصب والتكرير
مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكرير في هذا المثال لانه

مبنى على السؤال نحو ان يقال احول ام قوة بغير الله فتقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز
في هذا المثال خمسة اوجه الاول فتحهما بان يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر
لهما خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا التي كان اسمها مفتوحا
لا يعمل عمل ان في الخبر عنده ويجوز ان يقدر لهما خبران عنده ايضا اما عند من يعمل لا المفتوح
اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانتا
عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان تعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا
وعمرا قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد خبرا ايضا وثانيها نصب الثاني مع فتح
الاول بان يكون الاول بان يكون الاول لنفي الجنس ويكون الثاني معطوف
على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه لان خبر لا
مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة اسمها عاملة في الخبر بالا
تفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جائز وثا
لثها رفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني معطوفا على محل الاول وعند سيبويه
يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لكونه خبر المبتداء وعنده لا بد لكل واحد من خبر
حتى لا يلزم اجتماع العاملين وهما المبتداء ولفظة لا على معمول واحد ويجوز
ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس وارابعها رفعهما معا لانه يجوز الغاء لا هذه
لضعفها في العمل لانها تعمل بالمشابهة وما يعمل بالمشابهة عمله ضعيف مع حصول



شرط الالغاء وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زايدة او ملغاة
غير زايدة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان تقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه
لا عامل هنا الا الابتداء وخامسها رفع الاول وفتح الثاني على ان يجعل الاولى بمعنى
ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه وعند غير
لا يجوز هكذا يجب ان يعرف هذا المقام فانه من المواضع التي زلت فيها اكثر الاقدام
واما المفردة المعرفة فلا يقع بعدها اي بعد كلمة لا الا مرفوعة وهي اي لا مكررة
مثالها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما وجوب الرفع فلان دال المشابهة اي
يعمل بها من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة واما وجوب التكرار فليكون
التكرار جابرا لما فات عند من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة والحروف
العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها اي من التسعة تنصبه اي
الفعل المضارع وخمسة منها تجزمه اي الفعل المضارع اما الحروف الناصبة
للفعل المضارع فهي ان المصدرية وهو واحترز بالمصدرية عن الزايدة
والمخففة الواقعة بعد باب ظننت نحو ظننت ان يقوم زيد فان كلا منهما
لا ينصبه وهي اعني ان المصدرية اصل في نواصب المضارع فوجب ان ينصب
المضارع لكونها مشابهة بان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث
اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الى المصدر ولن وهي موضوعة لتاكيد النفي

في الزمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه افاد تاكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت
لا يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا مجردا عن الفايدة عليه واذا قلت لن يخرج زيد
كنت نافيا خروج زيد نفيا زيد عليه التاكيد للتابيد اي لن تؤيد ما دخلت هي عليه
فهو باطل مما يدل على بطلانه التعليق نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي
فالتعميم اولى كما ذهب اليه اي لتعليل ما قبله واعلم ان بعضنا من النحاة ذهب
الى ان الحرف الناصب هو ان هذه فقط والبواقي ينصب باضمار ان بعدها وذهب
الاكثرون الى ان ان لن واذن وكي كلها مستوية الاقدام في النصب والاول ليس
بجيد لان اصل لن لا ان واذن اذا ان على الاصح فلو اضمروا بعدهما ان لزم حصول
ما ليس بمفتقر اليه والتكرار ولو اضمر بعد كي لكانت حرف جر لان صيغة هي
ليس بجابره بدليل دخول اللام عليها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا فلو كانت حرف جر لا
متنع دخول حرف الجر على نفسه واللام باطل لما ذكرنا فكذا الملزوم وزين بعضهم
هذا القول بانه لو كان اصل لن لا ان لما جاز تقديم معمول ما في خبرها عليها لان ما في خبرها
لا يتقدم عليها لكنه جايز بدليل صحة قولك اما زيدا فلن اضرب وهذا التزييف
ليس بشيء لان لا نم اللزوم لان احكام الحروف معانيها قد تتزول بتركيب
البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معناها ومعنى لو ويحدث معنى
التخصيص وعند الفراء اصلها لا فابدلت النون من الالف والاول اصح لانها

٧٤

على تقدير الابدال لم ينزه لفظ على الاصل ليدل على تاكيد المتغير لن لاف
الاول واورده ما اللف والنشر مرتبا لانه قد ذكر اولا ان المصدرية ثم لن
ثم كي فاورد مثال الاول ان يقوم بالتاء ولا يجوز بالياء بدليل تقديره المص
اياه بقوله اي قيامك ومثال الثاني في قوله ولن نفعل ومثال الثالث
بقوله جيتك كي تعطيني حتى ام باعتبار الفعل القول وغيره جواب
باعتباره ومكي اذن اي وجعلها المضارع اذن الناصبة للفعل الحرف
والرابع من باعطائك في مجيئي معلوم كقولك ان اكرمك لمن قال انا اتيتك
واللام في لمن متعلقة بقولك وانما تنصب هذه اي اذن الفعل المضارع
اذا كان الفعل الذي حصل بعدها اي بعد اذن مفرغا لها اي اذن غير معتمد
الى شيء حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعدها على شيء قبلها بطل
العمل اي عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالرفع فلا يجوز بالنصب لان الفعل
معتمد على شيء قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود المبتدا بدون الخبر
وهو ممتنع ولو رفع لزم الفاء عمل نحو انا اذن وهو جايز لان اذن ليس
قد توضع على العمل حتى لا يجوز الفاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد
يقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا وايضا يبطل عملها
ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقا اي سواء كان قبلها او بعدها

والرابع باعطائك ني معلوم باعطائك المنصوب للفعل مثاله للحرف الناصب للفعل المضارع اذن واجعلها
ترد وهي اي اذن جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل صح

نحو ان تاتني اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم لان الشرط
قبل يستدعي الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع
فان الشرط بدون الجزاء غير منصور وبطلان عمل اذن جائز كما مر
وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فلبغي عمل اذن ايضا لان الفعل
الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها مبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
الشرط وكذا ابطل عمل اذن اذا اريد به ان الفعل الواقع بعد اذن الحال
وانا لم يعتمد على شئ قبلها وان فيه للوصل مثاله اذن احبك كاذبا قد
ترك المحض الحال واعلم ان حظ لحقن في ذكر واذن الى الا يرى ان لن
مبني على الاستقبال المضارع ان نواصب حال الظن ذلك وانك
في باطن نحو تنك قد ترك شراحه لعملها وهو عدم الفعل بينهما وبين
معمولها لانه نوصل لا تعمل وان لم يعتمد الفعل على شئ قبلها وان يرد به الحال
لضعفها فلا يقال اذن في الدار اكرمك الا بالرفع وان من بينها اي من
من النواصب تدخل على الفعل الماضي نحو عجبت من ان ضرب زيد بما ثبت
من قبل ان اصل النواصب المضارع هو ان واخواتها تعمل بمشا
بهتها بها فح كان قويا فتدخل على الماضي فتفهم ان بعد ستة احرف وهي
اي تلك الستة حتى ولام كي ومعناها اي معنا كي وهو كون ما قبلها سببا

لما بعدها فلهذا سميت بلام كي قيل فالاولى ان توضع موضع لام كي لام الجر بحل حتى
حتى فبلام كي هو اللام التي للصيرورة ويقال الزائدة او كلها تنصب المضارع
بعدها باضمار ان اما مثال الصيرورة نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا ومثال الزائدة قوله تعالى يريد الله ليبين لكم فان هذه اللام زائدة بمعنى ان
يبين لكم لكونه مفعول يريد ولام الجحد وهو لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على
كان الماضية المعنى سواء كان لفظها ماضيا ايضا كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
وانت فيهم او مضارعا كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم انما سميت لام الجحد
لمجيئها بعد النفي اذ الجحد عبارة عن نفي ما توهم ذكره مثبتا والفصل بين لام كي
ولام الجحد ان الاول للتعليل وهذه اللام ليست كذلك وان الاول لو حذفت
من الكلام لم يختل المعنى المقصود بخلاف لام الجحد وان الثاني لا يذكر بعد او بمعنى
الاكثرين وعداه عن عبارة الى او الا وجه واو التي بمعنى ليست كذلك وتلك اللام
كي ان المذكور دال على الا بعد نفي الى ان الا انه لو كانت بمعنى الى ان وتصحيحها ان بعدها
فيكون تقدير قولك او تعطيني حقي الى يعطيني ان دفعا لذلك الفساد والحرف
ويقال لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فالكونها بمعنى مع واما وجه
تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعراب الثاني عن الاول لما فرع
من تعدادها شرع في امثلتها فاورد امثلتها على الترتيب المذكور في المتن

فقال في مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها والدليل

على ان الفعل الواقع بعدها منصوب باضمار ان قوله واو بعث عن ابي الد

هبق عيلله حتى المصبوق مجرور بحتى ويغلق العقل ان المصبوق مجرور بحتى ويغلو

معطوف عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مضمرة بعدها لما جاز

العطف على المجرور ولكان حتى في موضع جارا وناصبا وهو غير جائز

وفي مثال لام كي نحو جئتك لتكرمني فكانك قلت لان تكرمني اي مجيء لك

بسبب لاكرامك لي وفي مثال لام الجحد نحو ما كان الله ليعذبهم اي لان

يعذبهم وانما اضمر ان بعد كي ولام الجحد لانهما جارة فلو لم يضمر ان لام بعدهما

لزم دخول حروف الجر على الفعل وهو ممتنع لانه من خواص الاسم كما عرف

في صدر الكتاب وفي مثال او التي بمعنى الى او لا نحو ولالزمنك او تعطيني

حقي اي الى ان تعطيني حقي او الاختصاص المصدر معها في قوة يكون الفعل

بعدها حتى اخماسان واما ما كان يلزم بمعنى الى او الا ان لعداد لانه وانما اضمر

حقي وانما ان تعطيني ما بين الكلمتين بالاسماء وفي مثال واو الجمع نحو لا تا

كل السمك وتشرب اللبن وانما اضمر ان بعد واو الحرف ولم تعمل بنفسها

انه لو عملت فلا يخ اما ان تعمل اعتبارا باصلها والمعنى العارض لها لا سبيل

ان تعمل باعتبار الاول لان المعنى الذي وضعت هو العطف لا يعمل للنصب

بشيء من حروف العطف ولا الى ان يعمل باعتبار الثاني لان المعنى العارض

لها هو معنى مع حرف العلوم ان مع لا يعمل النصب وانما قلنا ان واو الحرف

بمعنى مع لان قولنا لا تاكل السمك وتشرب اللبن في قوة قولنا لا تاكل السمك

مع شربك اللبن فالمنهي فلما تاكل السمك على حدة لا الجمع بينهما في وقت

واحد فاذا اريد المنع من كل منهما يقال لا تاكل السمك وتشرب اللبن

والفعل بعد واو الظرف مع ان المضمر منصوب المحل على انه مفعول معه وان

رفعت وقلت وتشرب اللبن يكون تقديره وانت تشرب اللبن فالواو

للحال فعلى هذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا اضمر ان والسادس من الحروف

التي تنصب الفعل المضارع بعدها باضمار ان الفاء التي في جواب الاشياء

الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وانما

شرط احد هذه الاشياء الستة لان بسببية ما قبلها لما بعدها انما يتحقق

عند تحقق احد هذه الامور مثال الامر نحو زرني فاكرمك اي فان اكرمك

والمعنى لتكن منك زيارة فاكرام مني لك نيتي ومثال النهي نحو قوله تعالى

ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان يحل تقديره اما تكن منكم طغيان فيه

فاحلال غضبي مني ومثال الاستفهام ومثال الا الى الحديث بنسبب منكم

اتياق لم يوجد تحديثنا تقديره اي فان تحدثنا وما تاتينا النفي نحو لا

بيتك فازرك اى فازرك والمعنى لتمكن منك تعريف بيت فزيادة
منه ومثال التمني نحو ليت لي مالا فانفقه نفق اى فان انفق والمعنى
التمني المتمنى وصول مال من اليه فانفاق منه ومثال العرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اى فان تنصب خيرا تقديره الا تكون منك نزول فاصابة
خيرا منى وهو اعنى العرض قريب من التمني لانك اذا عرفت عليه النزول
فقد حثثه ولا تحثه الا على ما تودة تمناه ولكن ليس بالاستفهام لانك
لا نقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد
انما نزك له وتومه عليه فقد وسبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة
لا تنصب فلزم اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء وغيرها من العاطفة
الناجية باضمار ان في تقديره المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت واراد به كون الاول
سببا للثاني لان يكون باضمار ان شرط لما فرغ من نواصب المضارع
شرع في جوازمه فقال والجازمة له اى للفعل للمضارع لم ولما ثم لما توقع اشارة
الى الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما مجزوما اما في لما توقع ليس
في لم لان لما نفي قد فعل ولم لنفي دان في قد ركب ب ركوب الامير لقوم ينتظرون
لما تقول قد فكذلك في وقد معنى التوند في الاثبات في النفي بمنزلة فعل فلما

[illegible]

لما الاستغراق والاستمرار وليس في لم تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب
ندمه واذا قلت لما ينفعه الندم افاد الاستمرار عدم النفع الى وقت الاخبار وفي
لما يجوز حذف الفعل ولم يجز مع لم تقول خرجت ولما اى يخرج زيد ولا تقول
خرجت ولم لانه ثمانية قد في فعل ويجوز حذف الفعل مع قد كقوله تعالى وكان
قد فيجوز حذفه مع لما ولان اصله زيد وما عليه فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف
الفعل مع لم شاذا كقوله ان وصلت وان لم اى وان لم يصل اعلم ان الجزم
القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته وبعض حروف ما
وانما عملت الجزم دون الحركة لانها لما كانت موضوعة لانتقال المضارع الى
الماضي شابهت ان الشرطية في الانتقال واعطيت عملها وهو الجزم فان قيل فلم
لم يجز دخولها على الماضي كما جاز دخول ان الشرطية عليه والجواب عنه ان وضع
لم لانتفاء المذكور واعلم ان الجوازم ينقسم الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا
وقسم فعلين معا فمن الاول لم ولما كما ذكرنا ولام الامر وهو حبر ازعن لام
الجر ولام التاكيد فانهما لا يجزمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل
في الحروف الواو ثانيا على بناء واحدا انا على ما عرفته فرقا بينها وبين لام الابتداء
في لزومه المضارع بان الشرطية اولانه مشابهه وهو مقابلة بجملة عملا بل الفعل
لكنه لدخوله الى صورة شابه بلام الجزم لانه وانما عملت ونقل معناه من الاخبار

الى الانشاء اقول قوله للغايب حشو مفسد امابيان انه کونه حشوا فلانه لا طايل

تحته و امابيان کونه مفسدا فلانه يوهم ان لام الامر لعلم يکن للغايب کما في المخاطب المجهول

وکما في قوله تعالى فلتفرحوا وقوله ع م فلتصلوا فلتصفوا صفوفکم لم يکن جازما دالامر

بخلافه ولا الني في النهي واحترز به عن لا التي في النفي فانها لا يجزم الفعل وانما

عملت لا في النهي الجزم ايضا لانه مشابه بان الشرطية من حيث انه النقل

لانه لنقل الاخبار الى الامر وان الشرطية لنقل الفعل من المجزوم به الى المشکوک

فيه ومن الثانية ان التي في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة من المثقلة

وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم لانها يدخل على جملتين ويجعلهما

بمنزلة جملة واحدة فيحصل النقل بطول الکلام فيعمل مافيه حقه وهو السکون

لانه في موضع النقل ايضا فنقول في الفعل الذي دخل عليها لم يضرب وفي الفعل

الذي دخل عليه لما يرکب في الفعل الذي دخل عليه لام الامر ليضرب زيد او لا تفعل وفي

الفعل الذي دخل انه الشرطية والجزاء ان تخرج اخرج وبهما اي الشرط والجزاء مجزومان

اذا کان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تضربني اضربک بجزم الفعلين معا

فان کانا اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر ماضيا والجزاء کان الشرط مضارعا

نحو ان خرجت الماضي الاعراب المستحق اي الجزم لعدم الماضي تعين الجزاء الواو

في الشرط وفيهما اي مضارعا جاز فيه اي في الجزاء الرفع والجزم ان اکرمني

اکرمک

اکرمک و اکرمک اما الجزم فظاهر واما الرفع فلان ان لما لم يعمل في الاول الذي هو

الشرط اختار و ان لا يعمل في الثاني الذي هو الجزم لکونه تابعا للشرط وعليه اي وعلى

رفع الجزاء الذي وقع مضارعا قوله اي قول الشاعر وهو وان اتاه خليل يوم

مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم فان الشاعر الفصيح الفصيح رفع الجزاء

ولم يکن رفعه مختارا لما اختار الفصيح لان الفصيح لا يختار الا الفصيح وقال

بعض النحويين الجزم اولى اذ علية عدم العمل في الشرط کونه ماضيا غير مستحق للاعراب

وتلک العلة مفقودة في الجزاء فيظهر تاثير ان فيه وان کان الشرط مضارعا والجزاء

ماضيا جزم الشرط لاستحقاق للاعراب لا الجزاء لعدم الاستحقاق للاعراب

وقد اهمل المصنف هذا القسم ويجيء الجزاء بالفاء اذا کان اي الجزاء جملة اسمية

لا الجزم ليس بممکن فوجب ادخال الفاء عليها ليدل على وقوعها جزاء من الشرط

او کان امرا فان الجزم ايضا غير ممکن لسکون اخره قبل جعله جزاء فلا بد من

الفاء ليدل على وقوعه جزاء من الشرط او کان نهيا لکون الجزم فيه غير ممکن

لما مر في الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط او کان دعاء او الجزم

فيه غير ممکن ايضا لانه اما بصيغة الامر والماضي والجزم ... خرجت فانه ماضي لکونه کلمة

ليس بماضي صريحا لکونه في تقدير الاستقبال واذا دخلت ليس يکون ان

ماضيا صريحا لعدم امکان تقدير الاستقبال ح وانما کان الماضي الصريح بالفاء

لا يمکن فيه اما الثاني فلما
تمّ واما الاول فلما سيجيء
او کان ماضيا صريحا او
احترز بالصريح عن نحو
ان خرجت صح

لانعدام تاثيرادات الشرط فيه لان كلم تنقله الى الاستقبال فلا بد من الفاء ليدل على
ثبت
وقوعه جزاء من الشرط مثال الجملة الاسمية الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تاتني فانا
مكرم ومثال الامر الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال النهي الوقع
جزاء بالفاء نحو ان تاتك فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان فعلت
كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الي اليوم
فقد احسنت اليك امس وينجزم اي الفعل المضارع لجنا حال كونها
مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء وهي الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والنفي الا النفي مطلقا اي في جميع مجموع صور النفي لما سيجيء ولا
النهي في بعض المواضع الذي يكون المعنى مختلا على تقدير ان مثال الامر زرني
شرط
اكرمك الجزم لانه جزاء محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى زرني اكرمك فانك
ان تزرني اكرمك فحذف ان تزرني لمقام المنع طلب كذا في شرح الزنية ومثال
الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان عرفتني بيتك ازرك ومثال النهي نحو
لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي لم تفعل الشر يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت
لي مالا انفقه والمعنى ان يكون لي مال انفقه ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا والمعنى
انك ان تنزل تصب خيرا وبه اضمار ان هذه الاشياء الخمس تشارك الشرط
في كونها غير ثابت الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشرط الذي هو للشك



وعدم خطر ان لكون فيكون لها لاجل ذلك دلالة على الشرط المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تاتينا
تحدثنا ولا تدنا من الاسد ياكلك قوله بالجزم متعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان
يقال هذين المثالين بالجزم لانك ان جزمتهما فلا يخلو اما ان يقدر المنفي او الاثبات
ولا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي الحديث وعدم الدنو لا يقتضي الكل ولا
سبيل الى الثاني ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في
النفي مطلقا والنهي في بعض المواضع ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على
معنى ان وهي اي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى ان تسعة احدها من
ما وثانيها اي ثالثها ورابعها متى وخامسها اين وسادسها انى وسابعها
مهما وثامنها حيثما وتاسعها اذما تقول في من من يكرمني اكرمه وفي ما
ما تصنع اصنع وفي اي ايهم يكرمني اكرمه اعلم ان وضع هذه الاسماء للايجاز والا
ختصاص بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب
زيدا او ان تضرب عمرا اضرب وان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب بكرا اضرب
بكرا الى ما لا نهاية له فاتي باسم علم يتناول الجمع اي ويكون اي ابدا اي دائما
واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ولهذا اذا اضيفا الى المعرفة لم يضف الا الى
الاثنين فصاعدا او يكون النكرة شايعة اضيف اليها واحدا كانت او جماعة كذا
قال صاحب الضوء ويدل على كونها اي يدل كون تلك الاشياء التسعة اسماء

او تثنية نحو

انك اسندت بكم مخبرا اي خبر تلك الاسماء المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتنون
بعضها وتضيفه بفتح التاء الذي في الاول جميعا مثال ما دخل حرف الجر عليه نحو بمن تمر
امر رفلى دخل حرف الجر على من علمنا انه اسم لانه من خواص الاسم ومثال الاضافة نحو
ايتهما ومثال ما دخل عليه التنوين نحو اياما تدعوا ولم يذكر مثال الاضافة الى الاسناد لانه
ذكر قبل فاستغنا عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكره المصنف لكونه هذه الاسماء اسماء
لا يعم جميعا بل يخص بعضها لان متى ومهما وحيثما واذما وثما لا يدخلها شيء من ذلك
الدليل والدليل العام على اسمية الاسماء لانها معنى افاده النازة على معان منصورة المتعلقة
بنفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية لكونها مقتصرة على افادة
معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا يتوى عن الاعراب المحكي والحرف لا يكون
له اعراب لوجه ومعنى حيثما مثل معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى اذما مثل
معنى متى نحو اذما تخرج اخرج واعلم انها انما تجزم اذا كان معها ما اي مع حيث واذا
لفظ ما لانه لو لم يكن معها ما اضيفت الى ما دخل عليه ومنها اي من السماعية اسماء
تنصب اسما نكرة على انه اي على ان ذلك الاسم النكرة تمييز وهي اي وتلك الاسماء
التي تنصب اسما نكرة على انه تمييز اربعة اولها اي تلك الاربعة لفظ عشرة اذا ركب
مع احد الى تسعة اي الى تسعة عشر نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا فان
احد عشر وتسعة عشر تنصب درهما ورجلا على انه تمييز وانما تنصب مميزها

لانها

لانها تمت بالتنوين مقدرا وذلك لان الاسم في الاصل حقه التنوين ثم منع
منه لعلة عارضة لهذا تنصب التمييز والمقدر عندهم بمنزلة الملفوظ والثاني
من تلك الاربعة التي تنصب اسما نكرة على انه تمييز كم الذي في الاستفهام قوله
عن القدر ومتعلق بالاستفهام نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت
اعشرون رجلا عندك ام ثلثون في الاول وانك اعشرين يوما سرت ام ثلثين
في الثاني وانما تنصب كم في الاستفهام للمميز لانه تام بالتنوين مقدرا لكونها
اسما والمستحق في الاسماء التنوين في الاول واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز
مفردا كان ذلك المميز او جمعا وهي اي كم الخبرية نقيضة رب لان رب للتقليل
وكم الخبرية للتكثير تقول اذا كان مميز كم الخبرية مفردا كم رجلا لقيته فان مميزها
ههنا رجل وهو مفرد وتقول اذا كان مميزها جمعا كم رجال لقيتهم فان مميزها
فيه رجال وهو جمع فان قيل ما السر في تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور
بالخبر فالجواب عنه ان كم في الخبر لا يكون الا للكثرة فيجري مجرى العدد وهو المائة
والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالقلة ولا بالكثرة اذ الامران جائزان
عند المستفهم فيجري مجرى العدد الوسط وهو بقرينة العشرات والثالث
من تلك الاربعة تنصب اسما نكرة على انه تمييز كاي وهي في معنى كم الخبرية الا انها
تنصب مميزها لانها قد تمت بالتنوين وفيها ابهام كما في مثل ساقور فلا دم بحمل

على كم الخبرية في انجرار المميز كم الخبرية ى ن للفرق بينها وبين الاستفهامية
وكاى لايجئ الا الخبرية فلاحاجة الى الفرق مثال كاى نحو كاى كاى رجلا عندك تنصب رجلا
وفيه اى في كاى لغات منها المذكور وهى اكثر استعمالا من غيره لاضالتها ومنها كاء
بمنزلة كاع ومنها كيئ بمنزلة كيع ومنها كاءى بمنزلة كعى لها باسكان الهمزة وحذف
احدى البائين ومنها كاء بمنزلة كع بحذف البائين والستعمال اى استعمال كم الخبرية
الخ اى مع لفظين كثير لان من للبيان والمميز ايضا للبيان فناسب ان يكثر استعمالها
مثال استعمال من مع كاى نحو قوله تعالى وكاى من قرية اهلكنا والى ابع من تلك
الاربعة الناصبة للاسم النكرة على التمييز كذا اذا كنى به اى بكذا عن العدد عن الحديث
والحكاية تقول عندى كذا درهما لمن تقول عندى عشرون درهما مثلا واعلم ان كذا اى كذا
من كاف التشبيه وذا التى في هذا الا انهما اذا ركبا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه
كما في كاى وكذا تغير حكم ذا وكذا استوى المذكور والمؤنث ولاتقول كذا وكذى
وانما تنصب مميزها لانهم لما ادخلوا الكاف على ذا صار بمنزلة اسم مضاف كقولك
ما في الاسماء قدر راحة سحابا ومن السماعية العاملة في الاسماء الافعال قوله كلما
مبتداء وتسمى الى صفتها ومن السماعية خبرها مقدم مجئ المصدر لواحد منها فلو
كانت افعال لا لجاء او بعضها مصدر وعلم ان هذه الاسماء انما يؤتى بها لضرب
من الايجاز حيث يضعون هذه الاسماء موضع الافعال ويريدون بها مرتبا و

مثال مع كم الخبرية كم من ملك في السموات ومثال استعمال مع

والنوع

ولنوع من المبالغة والتاكيد وهما لايكونان في لفظ الفعل على ما سيجئ اولها اى
اول الكاف الكلمات التى تسمى اسماء الافعال رويد وهو اى رويد اسم لا امهل وهي الستوي
فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثبات والجمع وهذا نوع من الاختصار واعلم ان
لعز ما ضربان ضرب لتسمية الاوام وضرب لتسمية الاخبار فمن الضرب الاول
رويد وهو في الاصل مصدر اورود الا انه صغر تصغير الترخيم بان يحذف منه
زوايدة وسمى به الفعل وجعل هذه التصغير دليلا على خلع معنى المصدر عنه
وبنى على الفتح اما البناء فلوقوع موقع غير المتمكن واما البناء على الحركة فلالتقاء الساكنين
واما على الفتح فللخفة وقد يستعمل ايضا مصدرا مضافا الى مفعول نحو رويد زيد
ومنصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرة سيرا رويدا او على الحال نحو سار
وارويد زيدا اى مرودين ويلحق الكاف في الوجهين الاولين فالكاف في رويدك
في الوجهين والاول بمنزلة كاف ذلك في البحر للخطاب والخلو عن الاعراب
والكاف في رويدك في الوجه الثانى ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه ومنه ايضا وهو
بله اسم لدع و قد يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيدا اى ترك زيد
ويستوى فيها اى في زيد وبله الواحد والجمع والمذكور والمؤنث تقول في زيد
الواحد يا رجل رويد زيدا او تقول في رويد للجمع يا رجال رويد زيدا او تقول
فيها للمؤنث يا امراة رويد زيدا وكذا بله فان قيل لم يذكر مثال رويد للمذكر

واجواب عنه لامتع انه لم يذكر بل ذكر في رويد للواحد ومنه دونك وهو لحذف منه ايضا عليك
وهو اسم لالزم وعليه ان هذه الظروف جعلت اسماء الافعال لاشانها ان ينوب
مناب الافعال ويغني عنها فلذا صارت اسماء لها والكاف فيهما عند البعض كالكاف
في ذلك اذ لو كانت في موضع جر لو قع موقعها الظاهر ولم يقع عند بعض آخر في موضع
جزء بخلاف بخلاف ذلك لا ما قبل الكاف في ذلك غير عامل وما قبل الكاف فيها
عامل وامتناع وقوع الظاهر موقع كافها لكونهما للجزاء للمخاطب ومن ايضا ها
وهو اسم لحذف فيه لغات منها وهوه ومنها هاء بالهمزة والهمزة فيها كالكاف في ذلك
وتصرف بهمزة ها تصرفها بالنصب على انه صفة مصدر محذوف تقديره الكلام
تصرف بهمزة هاء تصريفا مثل تصريف كاف ذلك فيقال هاء وهاؤما هاؤم كما تقول
ذلك ذالكما ذالكم وهاء يا امراة وهاؤما امراتان هاؤن يا نسا بكما تقول ذاك ذاكما
ذاكن ويوضع الكاف موضع الهمزة اى بهمزة هاء فيقال هاءك الى هاكن ويجمع
بينهما اى بين الهمزة والكاف فيقال هاءك مثل هاعك الى هاءكن ومنها هاء على
وزن رام ومنها هاء بهمزة ساكنة ومنه بهمل الصلوة فالشريد اى ايت فيها
فيه لغات حيهل مركبا من حي وهل وهما مفتوحان لخمسة عشر وحيهلا بالتنوين
وحيهلا بالالف واصل هذه الالف ان يلحق في الوقف كما لحق فيها في انا في الوقف
ثم يعطى حكم الوقف بالدرج كما يعطى حكمه فيه في انا في قولك انا فتى ابو النجم وسوى



شعرى هذه لغات ذكرها سيبويه وذكر غيره حيهل بسكون اللام وحيهلا كون
الهاء وفتح الحاء وحيهلا بسكون الهاء منونا وهيهات الامر اى بعد اى من
القرب الشيء هيهات وهو اسم لبعد واصله هيهية كزحزحة قلت ياؤه الفا لكونها
محركة وما قبلها مفتوحا وبني على الفتح لخفتها وهذه على لغة اهل الحجاز واسد واسد
وبنو تميم يكسرونه من العرب من يضم وقد ينون على الوجوه كلها ومنهم من يخفف
تاؤه فيقول هيهاه ومنهم من يسكنها فيقول هيهات ومنهم من يبدل ياؤها
بهمزة ايهات وشتان زيد وعمرو اى كلمة شتان يقتضي شيئين لما قلنا
من انه اسم لافتراق والافتراق لا يمكن الا بين شيئين او اكثر وفي عان ذا اهالة
اى اسرع لمن من الضرب الثاني سرعان وهو اسم لسرع وانتصاب
ذا اهالة التميز اى سرع ذا اهالة واصل المثل ان اعرابيا اشترى شاة
عجفاء وسرع لسمنها فراى رغامها يسيل من الافق نظرها وذكا
فقال لامه قد سمنت شاتي فقال سرعان ذا اهالة وهذا يضرب بخبر بكينونة
الشيء قبل حصوله وفي هذه الثلثة اى في هيهات وشتان وسرعان مبا
لغة ليست تلك المبالغة في مسمياتها هذه الثلثة وهي بعد وافترق وسرع
لانه وان قلنا ان هيهات اسم لبعد فان فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو ان
المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان تلك الشيء فحسب بل

اى افترقا اى ومنه الفرق شتان انه في ايضا وهو اسم لافتراق وهي صحيح

يظهر اعتقاده فيه واستعداده فكانه بمنزلة ان يقال بعد جداً او هكذا اتقول
في شتان وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذي هو اعتقاد
المتكلم في ثبوت معنى الفعل بين الذي هما اسمان بهما ومن السماعية انواع
الرابعة منها اي من الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهي افعال وضعت
لتقرير ثبوت الخبر للمبتدا اي على صفة مخصوصة وهي اي الافعال الناقصة ثلثة
عشر فعل وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ
ومانفك ومادام وليس هذا بعداد الافعال الناقصة وعمله اي الافعال الناقصة
ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قايما فكان يرفع زيدا على انه اسم الفعل او فا
عله وينصب قايما انه على انه خبرها ومفعوله ونقصانها اي نقصان هذه الافعال
لانها اي انا هذه الافعال لا يتم بالرفع بل يحتاج المنصوب بخلاف سائر الافعال
فانها بالرفع من غير الاحتياج الى المنصوب او انها لا تدل على الزمان بخلاف
سائر الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم انها افعال عند الجمهور وحروف
عند الزجاج ومن تابعه من الكوفيين حجة الاول تصرفها واتصال ضماير المرفوعة
البارزة التانيث الساكنة بها وحجة الثاني صدق تعريف الحرف عليها لانها تدل
على معنى في غيره لانها لتقرير ثبوت الخبر على صفة مخصوصة والفرق بين كان وصار
ان صار يدل على وجود معنى الخبر في زمان ثانا ترتب وتلك الزمان على زمان سابق



لم يوجد فيه اي في الزمان السابق ذلك المعنى اي معنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان
صار يدل وجود وجود الغناء في هذا الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الغناء والجملة
الفعلية المنفية مجرور المحل على الوصفية لقوله زمان سابق وكان يدل على الزمان
الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله عليما حكيما
ولم يصح ان يقال صار الله عليما حكيما لانه اي صار يدل على الانتقال من حال الى حال
والله لا ينتقل من صفة الى صفة اخرى وكان يجيء تامة اعلم ان كان على ثلثة انواع احدها
ناقصة سوى كانت انفصالية او دوامية نحو كان الله عليما حكيما او انقطاعية اي
غير دوامية نحو كان زيد غنيا وثانيها تامة وهي فعل كسائر الافعال لانها بمعنى حدث ثبت
ووقع يرفع اما بعدها بالفاعلية كما يرفع سائر الافعال ما بعدها بها نحو قوله تعالى
وان كان ذو عسرة فاكان رفعه وعسرة بانها فاعلة وثالثها زايدة اما في اللفظ
دون المعنى او فيهما جميعا نحو زيد قايم كان قوله تعالى كيف نكلم من في المهد صبيا فان
كان ههنا زايدة لانها لو كانت ناقصة لم يكن للكلام عند من يسمع فايدة لكونه
معلوم لكل واحد ولم يذكر هذا القسم وكذا يوقع ما بعدها اصبح واخواتها اي
اخوات اصبح اذا اريد بها اي صبح واخواتها الدخول في الاوقات التي صنة
التي هي الصباح والمساء والضحى اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجي على ثلثة معان
الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى

فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى واضحى والثانى ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول فى الاوقات التى هى فح يكون بها اسم
وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث ان يكون معنى الدخول فى هذا
الاوقات فيكون تام نحو اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح ولذا قيد رفع
ما بعدها بقوله اذا اريد بها الدخول فى الاوقات التى هى ولقائل ان يقول
انه لو قال بدل قوله واخواتها واخواه لكان اولى وبيان اولوية ظاهر
والجواب عنه ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح لا يرد هذا كقوله تعالى
فقد صغت قلوبكما اى قلنا كما وما التى حصلت فى ما زال وفى اخواتها
واراد باخواتها غير ما دام وهى ما برح وما فتئ نافية بالرفع على الخبرية لقوله
وما فى ما زال ومعناها اى معنا ما زال واخواته استغراق الزمان اى استمرار
الفعل بفاعله فى زمانه وهى بمنزلة كان فى انها للايجاب لان فى زال وبرح
وفتئ وتنفك معنى النفى فيدخل حرف النفى عليها خبرة للايجاب اذا النفى
اذا دخل على النفى يقلب ايجابا وما التى حصلت فى ما دام فانها مصدرية
فتقدير ما دام زيد جالسا دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوس زيد
كما انه نحو جئتك مقدم الحاج اى زمان قدومه ولهذا لم يجئ الى متعلق بشئ
قبله كاجلس لان الظرف يقتضى ما يدل على حدث وقع فيه تقول ما زال زيد غنيا

وفر بقوله

اى لم

ياشـ

عليه

وفسر بقوله اى لم يات عليه اى على زيد زمان من الازمنة الا هو اى زيد عسى لبيا
ما دام ما من انها الاستغراق الزمانى وتقول اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة
وليس لنفى الحال اى لنفى مضمون الجملة فى الحال تقول ليس زيد قائما الآن
ولا تقول غدا وذلك لا يستعمل العرب كذلك وذهب بعضهم الى انها للنفى
مطلقا اى حال كون او غير حال واستدل بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم العذاب فهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فح
كان لنفى المستقبل ايضا واجاز الاولون عند هذه الاية بان ما اخبر الله
بالوقوع فيما يستقبل بمنزلة الموجود والنوع الثانى من الانواع الاربعة
افعال المقاربة وهى افعال وضعت لدنو الخبر على سبيل الرجاء
والحصول والاخذ وجه القسمة كان ظاهرا من التعريف والذى يدل على كونها افعا
لا اتصال الضماير المرفوع البارزة بها نحو الاتصال ساير الافعال فى قولك عسيت
وعسى وانقلاب لام عسى الفا وغير كان وادخول تا التانيث الساكنة نحو
عست وهى اى الافعال المقاربة اربعة احدها على علة عا عسى والثانى كاد
والثالث كرب والرابع اوسك والفاء فى قوله فعسى للتفريع الى لفظ عسى ترفع
الاسم وخبره اى خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو فى تقدير مصدر منصوب
وانما شرط ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقرب المستقبل للفعل المضارع

بهو

بهو ان لانها المستقبل من الحال والذيل على الاستقبالية للفعل المضارع
بهو ان لانها موضوعة للطمع والرجاء وهما لا يكون الا فى الاستقبال تقول
عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج مؤول بالمصدر المنصوب
بانه خبرها وانما قال كانك قلت قارب زيد الخروج ليبان ما ادعاه من ان
عسى يرفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع فى تقدير مصدر منصوب وله
وجه اخر اى لعسى وجه غير ما ذكر وهو اى ذلك الوجه الاخر ان تقال عسى
ان يخرج زيد فان مع صلتها فى موضع الرفع بانه اسم عسى فح كانك قلت قرب
خروج زيد ولم يجز استعمال المصدر فى الوجهين لان مقصودهم عدم تجرد
اللفظ عن علم الاستقبال وانما يفتقر فى الوجه الثانى الى الخبر كما افتقر فى الوجه
الاول اليه لان الغرض لقرب الخروج وقد حصل بان مع الفعل اسماله فعلى
هذا الوجه لا يمكن حذف لامتناع وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يحذف
تشبيها لعسى بكاد كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك فى تقدير اسم
الفاعل منصوب وانما تركنا ان مع كاد لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتنزل
بعده ما تدل بصيغة على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل على مقتضاه
وقد يدخل على خبرها كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه لما مر تشبيها له بعسى

كما لا يدخل ان على خبرها على تشبيه لها بكاد قد كاد من طول البلى انما يمصحا

فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبرها الا انه في تقدير

اسم فاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كانت التقدير كاد زيد خارجا الا انه

اي اسم الفاعل لم يستعمل لما قلنا ما قبل ذلك ويجئ كاد في معنى قرب

الشبه من الشئ مثاله نحو كاد العروس ان يكون اميرا معنى قرب مشابهة

الامير لان المراد ان قرب من الامارة قد حصل بل المراد ثبوت المشابهة

بينهما على وجه التاكيد حتى كان هذا ذاك وليس في عسى هذا القرب

وانما هو الجمع ورجاء هذا كانه اشارة الى ان الفرق بين عسى وكاد

يعني ان كاد يستعمل لتقريب الشئ من على سبيل الايجاب والحصول

وعسى لتقريب منه على الطمع والرجاء ولذلك جرى التصديق والتكذيب

ولم يجز في عسى وكرب وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب على انه صفة

مصدر محذوف اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخوله على المضارع

بغير ان وكذا يستعمل استعمال عسى في دخوله على المضارع مع الا ان في الاول

من الثاني اكثر استعمالا واوشك وهو يستعمل استعمالا مثل استعمال

عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد ويستعمل

استعمال كاد ايضا اوشك زيد يجئ والنوع الثالث من الانواع الاربعة

فلا المدح



فلا المدح والذم وافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم ولم

يدخل فيه مدحت وذممت لانهما غير موضوعين للانشاء وسوّلهما اي فلا المدح والذم

نعم بئس اي من فعل المدح نعم ومن الذم بئس اجمع البصريون على فعليتهما

وتابعهم الكسائي وقال الفراء انهما اسمان وتابعه ابو العباس واحتج به وحجة

البصريين اتصال تاء التانيث الساكنة لهما نحو نعمت وبئست وحجة الفريق الثاني

دخول حرف الجر عليها في قول بعض العرب قد بشر بمولودة فقيل نعم المولودة

مولودتك والله ما هي بنعم المولودة لظهرها لكاد برها سرقة وقول بعضهم نعم

السير على بئس العير ودخول حرف النداء عليها نحو يا نعم المولى ويا نعم المعين

والبصريين اناجيبوا عن حجة الفريقة الثانية اما عن دخول حرف الجر عليها

فبما ذكر فعلى الاول تقدير ما هي بمولودة في حقها نعم المولودة وعلى تقديره

على غير مقول في فو بئس العير وجد والقول في كلامهم كثير كقوله والله ما ليلي بنام

صاحبه اي ما بليل مقول في حقه نام صاحبه واما الجواب من دخول حرف النداء

فهو انه لا نعم ان حرف النداء داخل عليه بل مدخوله على محذوف تقديره

يا الله نعم المولى انت وهذا كقوله تعالى الا يا مجد وا اي يا قوم اسجدوا ولهما

يقتضيان اسما بلا الجنس او يقتضيان اسما مضافا اليه اي الى المعرف

بلام الجنس فبعده الاسم المعرف بلا الجنس والمضاف اليه بذلك اسم اخر

مرفوع قوله تقول نعم الرجل او غلام الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معرفا

بلام الجنس او اسما زيد مضافا اليه و قوله وبئس الرجل او بزيد غلام الرجل

زيد نظير بئس حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما مضافا اليه هذا حل ما في

المتن اعلم ان نعم وبئس لما وضعا لغاية المدح والذم اشترطوا ان يكون فاعلهما

معرفا بلام الجنس او مضافا اليه ليحصل التخصيص بعد ذلك التوكيد لان التفصيل

بعد الاجمال ابلغ من ذلك الشيء مفصلا اولا والدليل على ان اللام في نعم الرجل زيد

للجنس لا للعهد انما امتنع وقوع ساير المعارف هناك نحو نعم زيد انت والمضاف

في نحو غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقولك نعم غلام الرجل قد افاد

كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل خصصته بزيد ويسمى المرفوع الاول

وهو الرجل في نعم الرجل وبئس فاعلا ويسمى المرفوع الثاني وهو زيد فيهما

المخصوص بالمدح او الذم نصب المخصوص على المفعولية يسمى اعلم ارتفاع

المخصوص مذهبان احدهما ان يكون مبتداء مقدما فيهما كانه قيل زيد نعم الرجل

فزيد مبتداء فنعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة

خبرا فلا بد فيها من عايد المربط وهو هيهنا معدوم والجواب عنه ان الجملة استغنت

عن العايد لاشتمال الاسم الذي دخل عليه لام على المبتداء والمذهب الثاني

ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف فكانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا

فانك

الذي

الذي مدحته فيقول زيد اي هو زيد والكلام في الوجه الاول جملة واحدة وعلى

الثاني جملتين و قد زاد ابن عصفور وجها اخر وهو ان يكون المخصوص

مبتداء وخبرها محذوف وهو فاسد لانهم اذا التزموا حذف الخبر التزموا ذكر

شيء موضعه ولم يفعلوه هيهنا فيكون فاسدا ونصب الفاعل للاختصار

ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير مبهم يفسره رجلا

وهو نكرة منصوب على التميز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا

ومرتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازه والجواب عنه انه اضمار على شرط

التفسير وكذا بئس اي بئس مثل نعم فيما ذكره وما ذكرناه ويلحق

حبذا نعم لانه انشاء للمدح ويلحق ساء ببئس لانشاء للذم فيقال حبذا الرجل

زيد او رجلا وساء مثل هذا اعلم ان حبذا يغاير نعم من ان فاعلها لا يكون

الا لفظ ذا بخلاف نعم وانما خص لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام

ليكون تفخيما المقصود لان السامع اذا قرع سمعه بما لا يعرف عرا ما انزعا

في طلبه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم فيحصل لذلك التفخيم في تخصيص

ذا دون اخواتها مع انها من الاسماء المبهمة ايضا لان المفرد المذكور سا

على غيره ويفارق من حيث ان تمييزه عليه لازم ذكره بل لك ان تقول حبذا

زيد مع امتناع نعم زيد في نعم الرجل زيد والمخصوص في حبذا مبتدا وخبرها حبذا

يطة

ج

بق

واسم الاشارة سد مسد الضمير العايد اليه او خبر مبتداء محذوف كالمخصوص في

نعم فيمن يقول حبذا فعل واسم وقيل للغلب عليه اسمية لقوة الاسمية

فالمخصوص على مبتداء وخبر وقيل بل للغلب هو الفعلية لتقدم التركيب

فالمخصوص على هذا فاعل والنوع الرابع من الانواع الاربعة افعال

القلوب وجه تسميتها بها انها للشك واليقين وكلاهما حاصلان من القلوب

وهي اي افعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وخلت

وظننت وثلثة منها لليقين وهي علمت ورايت ووجدت اذا كان

بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون للشك واليقين وهو زعمت

اذا كان هذه الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت ووجدت وزعمت بمعنى

معرفة الشيء بصفة يقتضي مفعولين اي بمعنى معرفة المبتداء على كونه مخبرا عنه

بشيء وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايت زيدا جوادا ووجدت زيدا

الحافظ وعلم ان هذه الافعال يدخل على الجملة من المبتداء والخبر كان

وكان اذا كان امضاءها على الشك واليقين كظننت او علمت زيدا عالما الا

انها تغير المبتداء والخبر لفظا ومعنى اما لفظا فانها ينصبها واما معنى فلانها

افعال مؤثرة في كلا الخبرين فاذا كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا

اي عرفت ورايت بمعنى ابصرت نحو رايت زيدا اي ابصرته ووجدت بمعنى

الاصابة

الاصابة وذلك نحو وجدت الضالة اي صادفتها وزعمت بمعنى قلت

من غير ثبت بغية نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا لم يقتض المفعول الثاني

وهذا ابتداء لقوله اذا كانا نقول اذا كان بمعنى معرفة الشيء بصفة حسبت

زيدا فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها اي من خصايصها

افعال القلوب امتناع الاختصار على احد المفعولين برفع الامتناع

على الاسمائية لانه على المبتداء وخبر فكما لا يستغني المبتداء وخبر لا المبتداء

الا الخبر عن المبتداء كذلك لا يستغني احدهما عن الاخر واما المفعولان معا

فيجوز حذفهما نحو قولهم من يسمع يخل اي يحسب المسموع صحيحا كما في

قولهم فلان يعطي ومن خصايصها ايضا والغايها اي الغاء افعال القلوب

سواء كانت متوسطة او متاخرة وا سار اللف والنشر مرتبا لا ذكر اولا

افعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة فاورد مثال الاول بقوله نحو

علمت منطلق ومثال الثاني بقوله او زيد منطلق علمت اعلم ان افعال القلوب

اذا قدمت على المفعولين لزم الاعمال اظهارا لقوتها بوقوعها في اعلى المراتب

واذا توسطت جاز الاعمال والغاء لانها بالتوسط صارت متقدمة من وجه

فيعمل ومتاخرة من وجه فيلغى فاذا تاخرت فالالغاء احسن اذ بالتاخر

لها حظ في التقدم وحق العامل ان يتقدم واما جواز اعمالها فبالنظر الى

حصايصها وخبرها منها الاختصار ولم يخبر بحكم كونها علما دربها فيها داخلة صحيح

وقوع

زيد

لم يلغى

الفعلية وجه اختصاص الغاء لها من الافعال دوات المفعولين لان الالغاء
فيها غير مد بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت بعلم كانك قلت زيد
مفهم في ظني ولو قلت زيدا اعلم ورعمت انك من يد درهم في اطا دابنت با للحال

اعطيت درهم

والتعليق اى تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة بالاستفهام واللام
بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت
الزيد منطلق ووجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهام او اللام لان ولا استفهام
واللام يقتضي صدر الكلام وبحلان الفعل غير عامل لفظا فان قلت
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزاء في موضع نصب
او الصلح واقع عليها وعد عدل الى الابتداء لئلا يبطل صدر الكلام ولا يجوز
التعليق في غير هذه الافعال فلا تقول اعطيت ازيد عندك ام عمرو واعطيت
لزيد درهم اذ ذلك يودي الى فساد الكلام وانما سمي تعليق اذ هذه الافعال لما
كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة كانت معملة من هذه الجملة وهي غير معملة
لفظ فكانت معملة من وجه وغير معملة من وجه وشبهت بالمرات المعلقة وهي
ليست بذات بعل ولا مطلقة كالافتتني اذا نه مهارجل ولم يدل الاول
من نكاحها وهي ليست بذات بعل لانه لا يجوز نكاحها ومطلقتين لانه لا يجوز
تزوجها رجل آخر لما فرغ من الباب الثالث الرابع فقال الباب الرابع



في العوامل المعنوية قد مضى الاحربان اى نوعا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي الضرب المعنوية وهو اى المعنوية شيئان عند سيبويه
وثلثة اشياء عند الى الحفش للاول منها او منها ابتداء وهو اى الابتداء تعرية الاسم
اى تجريد سواء كان اسماء صريحا مولابه وهذا البداخل فيه ان تصوموا خير لكم اى الصيام
عن العوامل اللفظية غير الزايدة وانما قلنا غير الزايدة ليدخل نحو هل من خالق غير الله
اذ من خالق مبتداء مع انه ليس بمجرد من العامل اللفظي وهو من لكونه زايدا اسم بغير فمن
هذا عرفت ان الواب عليه ان يقيدها بما قيدناها وذلك الشيء يجب ان يكون للاسناد
لانه لو لم يسند اليه لكان بمثابة الاصوات التي حقها يتلفظ بها غير معرفة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد التركيب المستلزم للاسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للاسناد
واقعا بعد اداة الاستفهام او النفي رافعا لمستقبل لكان احسن ليتناول كلا القسمين
من الابتداء مثال الاول نحو زيد منطلق فان زيد مبتداء مجرد عن العوامل اللفظي
للاسناد ومثال النوع الثاني نحو اقايم زيد او انتم فان قايم اسم مجرد عنه مسندا الى
زيد او انتم وهذا المعنى اى التجريد عامل فيهما اى في المبتداء والخبر اذ بتجريد الاسم
للاسناد معنى يقتضي لحرفين مسند اليه فوجب ذلك يعمل فيهما اماه عمله في رفع
المبتداء فلكونه شابها بالفاعل من حيث انهما مسند اليهما واما عاملة
ذلك فلكونه مشابه من جملة وقوعه ثانيا من الكلام اعلم ان المصنف ذهب

الى ان التجريد عامل فيهما وهو ضعيف لكونه اى التجريد عاملا ضعيفا لانه معنوى والقوى
الذى هو اقوى العوامل لا يكون عاملا فى المرفوعين فضلا ان يعمل الضعيف فيهما
وقيل المبتداء عامل فى الخبر فى المبتداء وهو ايضا ضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا فلا يسند الى
ما بعده مظهرا كان او مضمرا فيلزم الاعمال فى المرفوعين اللازم باطل لما مر فالملزوم
مثله باطل بطلان اللازم يستدعى بطلان الملزوم واذا كان غير مشتق فالاولى ان
يعمل سواء كان متحملا للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل اليه فاذا
عرفت هذا فاعلم ان الاولى مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل فى المبتداء والمبتداء
عامل فى الخبر ويسمى المرفوع الاول مبتداء ومسندا اليه ومحدثا عنه ويسمى الثانى خبرا ومسندا
وحديثا وحق الاول اى المبتداء ان يكون معرفة لان وضع الكلام لان يخبر عما هو معلوم
عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل الفايدة وقد يجى اى
ابتداء نكرة مخصصة بوجه من الوجوه لقربها من المعرفة مثال المبتداء النكرة
المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء نكرة
مخصصة بالصفة وهو مؤمن وخبره خير من مشرك فان قيل ان كلامك
يقتضى ان يكون رجل فى قولنا رجل عالم قايم مبتداء لانه مخصص بالصفة
وقايم خبره وهذا لم يجوزه احد فالجواب عنه انه لم يجوزه لانعدام الشرط
التخصيص وهو انه يقصد بها واحد مختص بل فى معنى العموم وهو غير موجود

فيه كذا

فيه كذا فى شرح الذيبعة وللمبتداء النكرة مخصصات كثيرة ذكرت فى المطولات فليطلب
فيها وحق الثانى اى الخبر ان يكون نكرة لما عرفت المبتداء وقد يجيئان اى المبتداء
والخبر معرفتين مثاله نحو الله الهنا ومحمد نبينا لحصول الفايدة لانه انما جاز عند المخاطب
لانه اذا كان مقصود الشيء ولم يعرف النسبة بينهما فاقدت كما اذا عرفت وجود
زيد وعرفت ان احدا قد انطلق ولم يعرف ان زيدا منطلق وقلت له زيد منطلق
اى زيد هو الشخص الذى عرفته بالانطلاق وقال صاحب الضوء وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر تقربا وتعبدا والثانى ان يقال للجاحد الذى يعرف
ويجحد ذلك فتنزله من يخبره بشئ لا يعرفه ثم كلامه ثم ان المبتداء والخبر اذا كان معرفتين
فايهما قدمت فهو المبتداء كما فى زيد المنطلق والمنطلق زيد فان زيدا فى الاول مبتداء
كالمنطلق فى الثانى ولا يتعين زيد للابتداء لدلالته على معنى الشخص والمنطلق للخبرية
لدلالته على المعنى النسبى لان المنطلق فى قولنا المنطلق زيد على تاويل الشخص الذى منطلق
زيد فى ذلك مسمى بهذا الاسم فيظهر معنى الشخص فى المنطلق والمعنى النسبى فى زيد
وذكر على انه يجوز تقديم الخبر وان كان معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان
تخبر عن معرفة المخاطب باخوته بانه زيد كان اخوك مبتداء وزيد خبرها وان كان مقدما
ان الاختلاف فى موضع الالتباس اى فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون
مبتداء وخبرها واما فى غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا

خبار

بنوبنا بنا وبنا تنا بنو بين ابناء الرجال الاباعد فهنا لا يلتبس لان المراد الا

عن ابناء بانهم يشابهون الابناء لا الابناء بلا بانهم عشابهة ابناء الابناء

والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع وهو اى معنى الثاني وقوعه اى وقوع

المضارع وهو موقعا يصلح ذلك الموقع الاسم ذهب اصحابنا الى انه يرتفع

الاسم وهذا معنى ليس بلفظ وانما عمل الرفع اذا المضارع لما وقع موقع الاسم وقع

في اقوى احواله فيعطى اقوى الحركات والكوفيون على انه يرتفع لتعريه

عن النواصب والجوازم والكسائي على انه يرتفع بحرف المضارع وبطلان

مذهب الكسائي ظاهر على من للمادني تامن اعلم ان لشرط وقوعه الاسم وقوعه موقع

موقع جنس الاسم الا ان يقع موقع يصلح فيه وقوعه اسم الفاعل وهذا معنى قوله

وذلك انك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فيقع الفعل

موقع الاسم لا يقال فعلى هذا ان يرتفع الماضي لوقوعه موقع الاسم لانا نقول العامل

يعمل في الكلمة بعد ان كانت مستحق للاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فلا يعمل

فيه والمعنى الثالث عامل الصفة وهو اى عامل الصفة ان ترفع لكونها اى الصفة

صفة لمرفوع وان ينصب ويجر لكونها صفة المنصوب في النصب او لكونها صفة

مجرور في الجر نحو جاني رجل كريم فكريم مرفوع بانه صفة للمرفوع ورايت رجلا كريما فانه

منصوب لوقوعه صفة للمنصوب ومررت برجل كريم فهو مجرور لكونه صفة للمجرور

وهذا اى كونها صفة لمرفوع ومنصوب ومجرور معنى ليس بلفظ هذا عند

ابى الحسن

الاخفش وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لانهما

كشئ واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار كريم

هو الجار لرجل وهو الباء وكذا الرافع والناصب في صفة هو الرافع والناصب

للمنصوب في قولنا جاني رجل كريم فالرافع لكريم هو الرافع لرجل وهو جاني

ورايت رجلا كريما فالناصب لكريم هو الناصب لرجل هو رايت ويحتج الاول

اى الحسن الاخفش بقولهم يا عمر الجواد في انه لو كان للمؤثر اى العامل فيهما

اى في الصفة والموصوف واحد لما اختلف حكمهما اى حكم الصفة والموصوف

وقد اختلف احكمهما لكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية وقوله الصفة

والموصوف كشئ واحد فيعمل فيهما عامل واحد مردود لما فيه من لزوم اعرابين في اسم

واحد

وهذا مرفوض في كلامهم بدليل انهم الجمع بين الاعراب وبينه دليله وهو علامة

التثنية البرها تحدد فيهما رهي في زيدان وزيدون فكيف يسوغون الجمع بين

اعرابين في اسم واحد والجواب عن نحو يا عمر الجواد ما سبق من ان حرف النداء فيه

شبه بالعامل المحقق فكان الموصوف مرفوعا كالصفة فيه تقع اختلاف حكمهما بهذا

الطريق واما لزوم اعرابين في اسم واحد فجوابه ان قولنا الصفة والموصوف كشئ واحد

لا من جهة الحقيقة بل بطريق التثنية من حيث ان بينهما امتزاجا شديدا من حيث

انهما كشيء واحد حكم كل واحدة في الحد عاملها ومن حيث انهما في الحقيقة شيئان لم يلزمنا
ما ذكره من لزوم اعرابين في اسم واحد كذا قال صاحب المقاليد وقال صاحب الضوء
ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي هو فما كعب ابن مامة وابن
سعدى باكرم منك يا عمر الجوادا فقد سها اذ الاحتياج لا الاخفش في النصب اذ يصح
ان يقال ان العامل فقد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفته
النصب حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب اليه الامام لما كان فارغا
عن الباب الرابع شرع الآن ان يبين الخامس فقال **الباب الخامس** في فصول
من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة والمعرفة ما وضع ليدل على شيء
بعينه اي شيء معين فان قلت كان من الواجب عليه ان يقدم الكلام على النكرة
على النكرة على الكلام على المعرفة لما ان النكرة اسبق على المعرفة كما عرفت في باب
ما لا ينصرف فجوابه ان العرب قد يغلب المعرفة على النكرة في الاحكام فيقول هذا
زيد واحد ناحكين فينصبه على الحال ولا يرفعه على الصفة تغليبا لجانب المعرفة
ورعاية لها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة لانها وضعت ليدل على شيء لكن
لا بعينه وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمر نحو انا وانت بالحركتين ونحو الكاف
في غلامك بالنصب والجر قال صاحب الضوء قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن



الاشارة الى المتكلم والمخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره تحقيقا او تقديرا ولا فرق
بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة
كزيد لانه لا يكون في هذا الا لزيد واذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة
في اول كلامك لا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وجاز اخبارك عنه ثانيا
بالمجيء من الاسباب التي تفيد عند السامع معرفة فاذا اضمرته قلت ضربته كان ضمير
معرفة لمساواة زيدا في قولك زيدا خي ضربته من حيث ان لا يكون لغيره في هذا الكلام
قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد ان الشيء انما
يضمر بعد عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما والثاني
من الاقسام الخمسة العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم هو ما علق
بشيء بعينه غير متناول ما اشبهه فقولهم ما علق بشيء جنس شامل المعرفة
والنكرة وقولهم بعينه يخرج النكرة وبقولهم غير متناول ما اشبهه يخرج سائر
المعارف لان انت يجوز ان يخاطب به عمرو وزيد الى غير ذلك وقوله الخاص احتراز
عما ثنى او جمع او نكر فقد زال عنه معنى العلمية ولذا يدخل عليه حرف التعريف اذا ذاك
لو قصد تعريف كالزيدان والزيدون والثالث من الاقسام المعارف ما فيه اي اسم فيه
لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي دخل عليه لام التعريف اما ان يكون المراد منه نفس
الحقيقة فلام حرف للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار والعسل حلو

ذالحل خامص فان اللام فيها التعريف الحقيقة بمعنى ان هذا الحقيقة من
تلك الحقيقة او يكون المراد فردا تلك الحقيقة فاللام ح للعهد فعل الحل
كذا وهو على وجهين احدهما ان يذكر منكرا ثم يعاد ذلك المنكر معرفا
كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وثا
نيهما ان يكون للعهد في الزمان كقولك الى غير المتكلم والمخاطب من غير شئ طبيق
كر وهو اى المبهم شيان لانه لا يخ من ان يكون عن جملة اولا والاول اسماء
الاشارة لهذا وهولاء والثاني الموصولات كالذى والتى ومن وما واى فانها
اى الموصولات لا يتم الا بصلة وهى اى تلك الصلة احد الجمل الاربع نحو جاني
الذى ابوه منطلق او منع ابوه او في الدار او ما مك او ان يكرمك اكرمه وانما
التزم ان يكون الصلة جملة او في كونها معرفة تعريف بها من ضمير الموصول
في مواضع كثيرة لانك اذا قلت في جاني الذى هو زيد جاني الذى زيد بدون
هو لفظا او تقديرا يلزم التعريف لامتناع تقديرا الضمير في زيد وبالتنوين
يقع التعاقب بين الموصول او صلة فلا ينضم احدهما الى الاخر فيمتنع حصول
الوصل وهو يكمل الموصول بضم الصلة اليه لذا قال صاحب المقالية وانما
بنيت المبهمات بقسمها لانها اشبهت الحروف عدم استقلالها
وافتقارها الى الصلة او الصفة ولقائل ان يقول ان هذه الاسماء اذا

اى حل السوق ... واذا كان ... من طلب ... من الانواع والرابع ... المحل ... الاشارة صح

كانت

كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا من تثنيها هذان في الرفع وهذين في الجر كما قالوا
الضاهر في الاحوال والدليل على ان هذان وهذين ليسا تثنيتين اختيار احذف
الالف من هذان وعدم قلبها ياء او واو ولا يمر المهم قلبوا الف رحى ياء في
عصوان ورحيان والجواب الثاني ان التثنية من خواص الاسم فيجيئها زال شبه
الحرف فيعود معربا وعلى هذان ان النون يكون بدلا من الحركة والتنوين وان كان
الواحد لا يستحق التنوين لعدم الانصراف والخامس من اقسام المعارف
المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وقيد بها لانه لو اضيف
الى احدها لفظية لم يتعرف المضاف من المضاف اليه وتعريف المضاف الى احدها
على حسب تعريف المضاف اليه والنكرة ما شاع في امته اى في جماعته كرجل
وفرس فانهما شايعان في امتهما الفصل الثاني في بيان التذكير والتانيث
والمذكر فهو ما ليس فيه تاء التانيث وهى اى تاء التانيث الموقوف عليها اى ليس على التاء
تاء واحترز بهذا القيد عن في اخت وبنت فان التاء فيهما ليس للتانيث
اذا الموقوف عليها بالتاء بل بدل عن الواو وللالف اى المذكر ما ليس فيه الف التانيث
لا مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى وصحراء وحمراء واما المؤنث
فهو شئ من ذلك اى من التانيث والالف مقصورة كانت او ممدودة ولم
يذكر التاء لقلتها لاختصاصها بكلمة وهى بالاصل مثاله ما فيه تاء التانيث

في مسلمين ومسلمين والذين وكو الاواو والذين وجهين والجواب عنه من وجهين الاول لانسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلم بل هذان صيغة موضوعة للرفع وهذين صيغة اخرى موضوعة للجر والنصب كما صا نموذج

كنز فة ومثال ما فيه الف المقصورة نحو حبلى ومثال ما فيه الف الممدودة نحو حمراء
اعلم ان الاولى ان تقدم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدمه على المؤنث لان المذكر
فرع والاصل بالتقديم اولى من الفرع لان نقول انما يكون ذلك ان لو كان المراد
منهما ذاتهما وانما المراد منهما مفهوما لان البحث في تعريفهما والتعريف ليس
بحسب الذات بل بحسب المفهوم ومفهوم المؤنث يستدعي التقديم لكون مفهومه
وجوديا وذا اختيار صاحب اللب وابن الحاجب وغيرهما من النحويين تقديم
المؤنث على المذكر وهي اى المؤنث على ضربين حقيقي بالجر والرفع اما الجر فعلى البد
لية واما الرفع فعلى الخبرية للمبتداء المحذوف والاول اولى لعدم تأديه الى الحذف
بخلاف الرفع فانه مؤد اليه وهو اى المؤنث الحقيقي اى ما له فرج الخلقي اى
ماله فرج كالمراة والحبلى والناقة وزينب وهند وغير حقيقي بالجر والرفع
ايضا وهو اى المؤنث غير الحقيقي اللفظي اى ما لا يكون له فرج بل يكون
بناء التانيث فيه لفظا كالكلمة وبالالف المقصورة وذلك نحو البشرى والمؤنث
الحقيقي اقوى من المؤنث غير الحقيقي لكون تانيث الاول تانيثا في المعنى
بخلاف المؤنث غير الحقيقي اذ لا تانيثا في معناه ولذا اى ولاجل ان الحقيقة
اقوى امتنع بخلاف المؤنث غير جاء هند وجاز طلع الحقيقي منقول عما يغلب
في اسماء المذكر نحو زيد اذا سمي به امراة كانه مثل الفصل الى علامة التانيث

بعامله

بعامله نحو قالت اليوم زيد المفرق بين المذكر والمؤنث والتانيث البهايم وان كان
حقيقيا الا انه دون تانيث الآدميين اذ الآدمي مكرم ذو مبتدعليه بخلاف البهيمة
ولذا اى ولاجل ان تانيث البهايم دون تانيث الآدميين جاز سار الناقة ظاهره
كاعرفة والظلمة وما فيه تاء التقدير كالشمس والفاء والدار فان التاء
فيهم ان لم يكن لفظا لكنه مقدرا بظهر التاء لظهور التاء المنقلبة هاء في التصغير
وانما قدره والثاني فيه الف التانيث مقصورة كحبلى وبشرى او ممدودة كحمراء
وحمراء التاء دون غيرها اما لكثرتها واما لابهامها العلامات والثالث الجمع الا
ما فيه اى الجمع الذي فيه الواو والنون حال كون ذلك الجمع عين المستثنى سالما
من العقلاء سواء كان واحد مذكرا حقيقيا او مؤنث حقيقيا اى واحد الجمع
عن المستثنى نحو جاء الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤ
ومثال ما كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو قالت نسوة جمع المراة وهي مؤنث
حقيقية وانما انث مثل هذا نحو الجمع اى الجمع بغير الواو والنون لانه اي
الجمع الذي بغيرهما ناسب التانيث في انه تاء للواحد كالتانيث فانه تانيث
وهو الفرعية للواحد بخلاف التذكير لان الجمع المكسر فرع للواحد فرع على الجمع
الصحيح فاجتمع في المكسر فرعيتان ولم يوانث الجمع الذي هو بالواو والنون
نحو مسلمون لا تصاحبه بذكر العقلاء او لانه اى الجمع بالواو والنون لم يتانث له

هو التذكير هذا اى ترك العلامة فى المؤنث غير الحقيقى انما يكون اذا كان الفعل
مسندا الى ظاهره اما اذا اسند اى الفعل الى المضمر اى الى المتكلم فالتانيث
اى ضمير الجمع بنسخ منه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا و النساء جاءت
او جئن والجذوع لازم انكسرت واللام فى الناس فى انه عوض عن الهمزة
المحذوفة اولا فعند الجوهرى انهما ليسا بعوضين عنها لانهما لو كانا عوضين
عنها لما جاز اجتماعهما معها لامتناع الاجتماع بين العوض والمعوض عنه اللام
باطل لاجتماعهما معا فيه بدل كما فى الاله ولا يقدح اجتماعهما معك فى ذلك
بدليل قوله معاذ الاله ان يكون كظبية وكذا الشرط والنفر اسما لجمع ليسا بمو
نثين بدليل قوله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم
فهو ايضا اسم موضع للجمع الا انه مذكر ويؤنث اما التانيث فكما قال الله تعالى
كذبت قبلهم قوم نوح واما التذكير فكما قال الله وكذب به قومك بالتذكير واعلم
ان القوم مختص بالرجال دون النساء بدليل قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من
نساء ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء نحو باسقات اما التذكير فلحكم اللفظ
اذ اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة واما التانيث فلعلم المعنى لان
المعنى معنى الجمع مع انه واحد فاشبه سائر الجموع وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء وانما لم يجر القياس ههنا بل ذكر للمؤنث

وانث للمذكر لانهم احتاجوا للفرق الى الزيادة وهى بالمذكر اولى لحقه ولان المعدود المذ
جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعده واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا
بينهما ولم يعكس لان المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا وانما الواحد والاثنان
فجاز على القياس لانه ذكر للمذكر وانث للمؤنث تقول ثلث نسوة فى المؤنث وتقول
ثلثة غلمة فى المذكر وكذا فى التنزيل ثلث ليال وثلثة ايام فاذا جاوزت العشرة
اسقطت التاء من العشرة الى مع اى التاء من العشرة مع المؤنث اذ الاسم الاول
مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة يلزم اجتماع علامتى التانيث لانه سقوطها
من الثلثة الى العشرة علامة للتانيث هذا فى غير الواحد والاثنين واما فى الواحد
والاثنين فقد سلك مسلك القياس الا انه غير الواحد الى الاحدى والواحدة
الى الاحدى نحو ثلثة عشر رجلا فى المذكر وثلث عشرة امرأة بكسر السين عند بنى
تميم وسكونها عند اهل الحجاز لئلا يلزم توالى اربع حركات واحد عشر رجلا فى
المذكر واحدى عشرة امرأة فى المؤنث واثنا عشر رجلا فى المذكر واثنتا عشرة امرأة
فى المؤنث والاسماء مبنيان على الفتح لماء الا انه اثنان عشر فانك تعرله اعراب

الفصل الثالث فى التوابع وهى اى التوابع خمسة الضرب الاول تاكيد والثانى صفة
والثالث بدل والرابع عطف بيان والخامس عطف بحرف وجه تسمية هذه
الخمسة وابع ثبوت الاعراب فيها بواسطة المتبوعات وانما انحصرت فيها لانه

الثاني لايخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة دون الاول اولى فان كان الاول فهو البدل لانه مقصود والمبدل منه في حكم التنحية وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة مع سابقه اولا والثاني دال على معنى حاصل في نفسه او في ما انتسب اليه اولا والاول الصفة نحو جاءني رجل ظريف او ظريف ابوه واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون لتقرير امر السابق في النسبة او في الشمول اولا فان كان الاول فهو للتاكيد وان كان الثاني فهو عطف بيان لان الايضاح فقط لا على انه بدل على معنى في السابق فان الصفة وان كانت توضحه ايضا ولكنها المدلالة على معنى في سابق لا الايضاح فقط هذا ماذكره صاحب لب الالباب وقد قال صاحب المقاليد وجه الانحصار ان التوابع لايخلو من ان يكون معنويا بالحكم اولا فان الاول هو التاكيد والثاني لايخلو ان يكون مبنيا اولا فالاول ان كان مشتقا الصفة والا فهو عطف البناء والثاني لايخلو من ان يكون بواسطة اولا فالاول هو العطف بالحروف اجازوا ذلك فيما اذا كان محدود نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان ينام في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي لاجله وضع التاكيد وهو ازالة التجويز وتحقيق في نفس السامع وان شذوا قد جرت النكرة يوما فيلزم التقابل ويكون اي التاكيد بالتكرير نحو جاءني زيد زيد وجاز ذلك ليقرر ماذكرنا من تحقيق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب يجري في المفرد من الاسم والفعل نحو زيد قايم ضرب ضرب زيد ولن ان زيدا منطلق وفي الجملة اسمية كانت

او فعلية نحو زيد منطلق زيد منطلق وقام زيد وقام زيد ويكون التاكيد بغيره اي بغير التكرير نحو زيد نفسه وجاز ذلك ايضا لما ذكرنا واما كلا كلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابصعون فانها للتاكيد المذكرين او مذكرين نحو جاءني الرجلان كلاهما والقوم كلهم واجمعون واكتعون ابتعون وابصعون وكلتا ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كالمجيء في جاءني الرجلان كلاهما وان لم يكن ذلك ممكنا فالتاكيد ممتنع فلهذا امتنع نحو اشترك الرجلان كلاهما ولان الاشتراك لايصح من واحد والشرط فيه ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل الكلام ثبوت العكس واذا الابكل يجب ان يكون المذكور مما يفتح الحكم ببعضه نحو قرات الكتاب كله وحكم اجمع كل يقول قرات الكتاب اجمع ولقيت الرجال اجمعين ولا تقول جاءني زيد اجمع واكتعون من قولهم اكتع اي تام وهو يجي تابعا لاجمعين لان اشتقاق اجمعين بين فتقديم البين المعروف اولى وقد جاء القوم اكتعو وليس بالاعراف والصفة هما اسم الدال على بعض احوال الذات هذا الحد منتقض بالحال ابدل على بعض احواله اي افعال الجوارح كالقايم والقاعد او حلية وهي كل صفة ظاهرة على شيء مدركة بالبصر كالطويل والقصير والاسود او غريزة وهي كل صفة لاتدرك بالبصر بل كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كرهاشمي وبصري اذ يصير بالنسبة صفة واما الوصف باسماء الاجناس فانما لاينافي اي لايمكن الوصف باسماء الاجناس الا بوسيلة ذواي بواسطتها اذ بدونها يلزم المحال نحو رجل مال وامراة سوار على هذا اصلوبها والموصوف

او فعلية

امانكرة او معرفة لم يجئ الاضافة الا الى الاجناس ولا يضاف الى المضمر والعلم لان كلا
منهما معرفة فلا يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم اوذلك وصف النكرة اما
معرفة قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وانما جاز اضافتها
الى المعرفة باللام نحو مررت احمر ذى المالانه كان نكرة فى الاصل فكان اسم جنس
فاجيز اضافتها اليه مع كونه معرفة اذ لتعريف ما كان باول احواله بل الجنسية
موجودة فيه بخلاف العلم والمضمر وهو اى ذو مثنى عند ان يكون الموصوف مثنى
وجمع عند ان يكون الموصوف جمعا ومذكرا اذا كان الموصوف مذكرا ذوا مثنى مال
فى الجر والنصب ونساء ذوات مال فى الرفع ونساء ذوات مال بالكسر فى الجر والنصب
كمسلمات فانهما بالكسر فيهما واما التثنية والجمع كمسلمات ومسلمون وكل صفة
تتبع موصوفها مذكرا او مؤنثا او تعريفا وتنكيرا او افرادا وتثنية وجمعا واعرابا
اى رفعا ونصبا وجرا بالنصب قابلة على التميز من قوله تتبع موصوفها و
وقوله اذا كانت اى الصفة فعلاله اى للموصوف ظرفى ونصبا وجرا بالنصب
قابلة على التميز مل لقوله تتبع اى الصفة تتبع الموصوف اذا كانت فعلاله
ماذكر فى المتن اذ الصفة لكونها هى الموصوف فى المعنى نحو زيد الظريف اذ الظريف
هو زيد وجب ان يدخل عليها شئ يدخل على الموصوف من الافراد والتذكير
والتانيث والجمع وغير ذلك كما فى المتن لان الشئ الواحد لا يكون واحد غلامه



فانه اى الصفة المكانية فعلا السببية تتبعه اى الموصوف فى التعريف والتنكير والاعراب
اى فى الرفع والنصب والجر فحسب اى لا تتبع الصفة التى كانت فعلا السببية الموصوف
فى غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المعنى واللفظ
جعلت تابعة له فى هذه الاشياء رعاية للفظ ولم يكن تابعة فى البواقى وهى الافراد
والتانيث والجمع والتذكير بل كان حكمها الفعل لانها مسندة الى ظاهر بعدها
فكما ان المسند الى ظاهر بعده مفرد سواء كان المسند اليه واقع بعد الفعل نحو جاءنى رجلين
قاعد غلامهما وبامراة قائم ابوها بخلاف الخمسة السابقة فانها فى الصفة التى ليست من جهة
نسبتها الى ما بعدها فحكم غاية مطابقة بينها فيها ومنه اى من عدم المطابقة بينهما فى
غير الخمسة السابقة قوله ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها فان الظالم صفة
القرية لفظا مع انه مذكر لا مؤنثا لما فرغ عن الصفة افتتح الان البدل والبدل على
اربعة اوجه احدها بدل الكل من الكل ان كان مدلول البدل مدلول المبدل منه
بمعنى ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه لا ان يكون مدلوله غير المدلول
لول المبدل منه لان مدلول الاخ فى نحو قولنا رايت زيدا اخاك ليس مدلول زيد
لغة الا انهما يصدقان على ذات واحد وثانيها بدل البعض من الكل ان مدلول
البدل جزء من مدلول منه نحو ضربت زيدا راسه ان راسه بدل من زيد فهو بعضه
وثالثها بدل الاشتمال ان كان بين البدل والمبدل منه تعلق بغير الكلية والجزئية على

مشتمل على الثاني وقال بعض اخر انما سمي بدل الاشتمال لان الثاني مشتمل على
الاول وكلاهما ليس بمستقيم لان غلامه في قولك سلب زيد بدل الاشتمال نحو وذلك كثير و
يحتمل ان يكون المراد بالغلط المغلوط به اي بدل من المغلوط بذكره والغرض من ذكره بمنزلة
البدل تعلم التدارك من الغلط فانك تريد شيئا فسبق لسانك ذكر شيء اخر فتدارك
بذكر مقصودك وما قلنا عرف وجه الانحصار على الاربعة المذكورة فان قيل ان هذا
الحصر غير جامع لجميع اقسام البدل لان البدل الكل من البعض خارج عنه نظرت
القمر فلكه فان الفلك بدل من القمر بدل الكل من البعض فالجواب عنه بمنع الجواز
لانه لا يروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نم ان يكون هذا البدل
الكل من البعض فلم لا يجوز ان يكون بدل الاشتمال لان الفلك مشتمل عليه والظاهر
انه بدل كذلك فيكون داخلا تحت الابدال الاربع لا خارج عنها وعطف البيان
وهو تابع مثاله نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذا كان مشهورا بالعلمية او جاءني زيد
ابو عبد الله قوله اذا كان مشهورا بالكنية قيد بقوله او زيد ابو عبد الله فقط وبين
البدل وعطف البيان فرق ذكر في المطولات فليطلب فيها والعطف بالحرف وحروف
العطف تسعة الاول الواو فانه للجمع المطلق اي من غير ترتيب نحو جاءني زيد
وعمرو ومما يدل على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب قوله تع خلق الموت
والحيوة فانه قدم الموت على الحيوة مع انها في الخارج قبلها الموت الا ان الغرض

نفس الجمع دون الترتيب والثاني الفاء وهو موضوع للترتيب اي للجمع فيه الترتيب
من غير مهلة اي لا يتخلل والثاني في فعل ولم نقل زمان لانه يجوز ان لا يتخلل بينهما
وان كان بينهما ازمان كثيرة قوله تع ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ولا يرد النقض بقوله تعالى وكم من
قرية اهلكناها فجاءها باسنا فان مجيء الباس انما يكون قبل الهلاك فلا يكون
الفاء للترتيب وقد قلتم انها للترتيب لانه محمول على الحكم بمجيء الباس وكان
معناه اهلكناها فحكمنا بان الباس جاءها ولا ريب في كون الاخبار بحكم مجيء الباس
بعد الهلاك والثالث ثم وهي موضوعة للترتيب مع التراخي مثاله نحو رايت زيدا ثم عمرا
وانما يكون روئيتان والدليل على انها للتراخي عدم جوازها وخالها على الجزاء لان الجزاء
لا تراخي عن الشرط فان قيل ان قوله انها للترتيب منقوض بقوله تع واني لغفار لمن تاب
وامن وعمل صالحا ثم اهتدى لان اهتدى اي قبل التوبة والايمان والعمل الصالح والجواب
عنه بالحمل على دوام الاهتداء بعدها والرابع او وهو موضوع لاحد الشيئين او الاشياء
فلا يلزم المحذور لكن التعيين او كذا في شرح التزيينة مثال او للتي لاحد الشيئين
نحو جاءني زيد او عمرو ومثال او التي لاحد الاشياء نحو جاءني زيد وعمرو او بكر او غيره
ذلك ويقال انها اي ان او وضعت للشك في الخبر هذا نتيجة منه على ان الشك في الخبر
غير لازم احدا على التعيين ولم يجز ان يخبر بها جميعا فليس في ذلك نشك بل نجزم لان الشك

لايكون الا في شيء موجود ولم يكن هناك شيء موجود ويقال انها موضوعة للاباحة في

الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير انه

لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما لم يكن عاصيا لو جالس مع احدهما بخلاف التخيير

اذ الامتثال لايكون الا بالاقدام على احدهما والخامس ام التي للاستفهام سواء

كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو واي نحو ربهم عندك او منقطعة نحو زيد عندك

ام عندك عمرو وانها الجنة لابل ام شاء بمعنى بل اهي شاء اعلم ان المتصلة ان يكون

قرينة للهمزة حتى يفيدا معا معنى اي نحو ازيد عندك ام عمرو واي ايهما عندك

ولا يقع بهذه الا بعد الاستفهام والمنقطعة ان يستانف بعدها الكلام وهي يقع

بعد الاستفهام والخبر ولايكون الاستفهام عن التعيين لان وضعها ان ياتي كا ضراب

عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية فاذا قلت اعندك زيد استفهمته

عنه يستجيب المسؤل بلا او نعم ثم ظهر لك ان الذي فطن كونه عند مسؤل عمرو ولا زيد

فاعرضت عن استفهامك عن زيد وشرعت ان تستفهم عن عمرو وقلت ام عندك

عمرو وهذا بمنزلة بل اعندك عمرو واذا قلت انها لابل ام شاء فكانك رايت جثة

من بعيد وظننت انها ابل ثم عرض لك شك فيما اجنة فاعرضت عن الاخبار وقلت

مستفهما ام شاء بمعنى بل اشاء وعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام

لازم خوف اللبس لانك لو لم تقل ام عندك عمرو بل تقول ام عمرو ولا التبس بام

بام المتصل

بام المتصل ولا يلتبس في الخبر فلم يلزم ذكر الجملة لا زما والسابع بل وهو موضوع للا

ضراب لمن هي الاول والاثبات الثاني منفيا كان الاول او موجبا مثال الموجب

نحو جاءني زيد بل عمرو ومثال المنفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففي الاول اضرب عن

نسبة المجيء الى زيد واثبته بعمرو وفي الثاني وجهان احدهما ان يكون معناه بل جاءني

عمرو وهو صح للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون

معناه بل جاءني عمرو وهو صح لبيان من نسبت اليه عدم المجيء افعال لو قدم مثال

النفي لكان احرى نظرا الى الصنعة البديع وهي اللف والنشر على الترتيب والثامن

لكن وهي وضعت للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن للاستدراك فهي اما ان

يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كانت بعد النفي لان

المفرد لم يكن نفيا واذا لم يكن بعدها نفي وجب ان يكون قبلها نفي ليحصل المغايرة بينهما

نحو جاءني زيد لكن عمرو او حاضر وما رايت زيدا لكن عمروا فان كان الثاني يجوز

وان يكون بعدها نفي وان لايكون نحو قام زيد لكن عمرو ولم يقم زيد لكن عمرو قام

واذا تقرر ذلك فاعلم ان قوله للاستدراك بعد النفي على الاطلاق ليس بجيد ولقوا

ان يقول وان يقول ولكن للاستدراك بعد النفي ان كانت لعطف المفرد على المفرد

والفرق بينهما اي بين الاستدراك والاضراب انك بالاضراب يبطل حكم السابق

نحو جاءني زيد بل عمرو فانك بالاضراب تبطل حكم السابق وهو بقوله

بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتدائية لايكون عاطفة وكلامنا في العطف وينبغي ان يكون

مابعدها مما يصح دخوله فيما قبله والفاء في قوله فلايجوز جواب شرط محذوف تقديره

الكلام اذا كان الامر على ماقلناه فلايجوز ان يقال جاء في القوم حتى حمار كما

لايجوز ان يقال وحمار وقوله لان الحمار لايكون من جنس القوم تعليل بقوله فلا

يجوز وهذا غير مذكورة في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلذا شرحناه

الفصل الرابع في بيان الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره اي مدار

الكلام على ثلثة معان وفي فقاله قوله الفاعلية والمفعولية والاضافة جار الرفع

والجر والثاني اولى وجه الجواز ووجه الاولوية الجر قد سبقا غير مرة فالرفع في الاصل

للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه وذلك لان الفاعل اقوى من

المفعول لانه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص الفاعل

الذي هو اقوى بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشفتين ويحتاج

في النطق به الى تحريك عضوين والمفعول الذي هو فضلة بالنصب الذي هو

فضلة واما المضاف اليه فانه مابينهما لانه فاعل في المعنى مرة ومفعول فيه اخرى

فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب سلوكا لطريق التوافق

وما سوى ذلك من الفاعل والمفعول والمضاف ملحق بذلك اي بما ذكر منها

على سبيل التشبه والتقريب فالملحق بالفاعل اي الذي يلحق بالفاعل خمسة

احدها

احدها المبتدأ وخبره اي خبر المبتدأ فانهما ملحقان بالفاعل اما الاول فمن جهة كونه

مسندا اليه واما الثاني فمن جهة كونه جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل والثالث خبر ان و

اخواتها اما خبر لا فانه مشبه بخبر او هو مشبه بالفاعل من جهة كونه جزءا ثانيا من

الجملة والمفعول خمسة الاول المفعول المطلق وهو المصدر والثاني المفعول به والثا

لث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه وقدم تحقيقه

والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتميز والمستثنى المنصوب فانها

ملحقات بالمفعول في كونها فضلة وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان

مرفوعا او مجرورا لايكون ملحقا به وخبر كان اي من جملة الملحقات بالمفعول

خبر كان وهو ملحق به من حيث انه يجيء بعد المرفوع واسم ان واسم لا التي لنفي

الجنس فانهما مشبهان بالمفعول لان اخاريهما اذا كان مشبهة بالفاعل

يكون اسماء وهما مشبه بالمفعول وخبر ما ولا المشبهتين بليس وهو ايضا ملحق به

من حيث انه يجيء بعد المرفوع والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحروف او بالا

لمعنى المعنوية كما مر واما غير الاصلي فانها اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو

بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والاصل حسبك درهم وكفى الله شهيدا

وبزيادة حرف الجر في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد الا

وجهين او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد حسن الوجه فيكون في التقدير

ملحقان بالفاعل من حيث انه جزء ثان من الجملة [illegible] والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من حيث انه مسند اليه كالفاعل والرابع اسم ما ولا المشبهتين بليس والخامس [illegible] التي لنفي الجنس [illegible]

ضافة

منصوبا

كما في الاول او مرفوعا كما في الثاني واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه اي في الفعل
فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة بل لمشابهته الاسم وقد يقال الاعراب على ضربين صريح
فالصريح اي الاعراب الصريح اما بالحركات او بالحروف وقد ذكرناه اي الاعراب بالحركات
او بالحروف في صدر الكتاب فيه فلا نسبق اي حد الاعراب هو ما اختلف اخره باختلاف
العوامل فيلزم من ذلك ان لا يكون اختلاف الصيغة اعرابا ولذا قلنا ان المضمرات
مبنية وان اختلف صيغها في احوال الاعراب فاذا قلت هو جارح فهو مبني غير انه
كناية عن اسم مرفوع نحو زيد ولاجل هذا سمي مرفوعا ولما كانت المضمرات نائبة مناب
الاسم الظاهر في الرفع والنصب والجر احتيج الى تمييز ما وقع نائبا عن مرفوع عما ناب
عن منصوب او مجرور فصيغ لكل صيغة ولم يميز بينهن بالاعراب لما فيهن من
سبب البناء الذي ذكرناه فحصل من اختلاف الصيغة الدلالة على ما يدل
عليه الاعراب وهذا نوع اعراب لكن حد الاعراب منتف فلهذا عبر عنه بالاعراب
غير الصريح وهي اي المضمرات على ضربين متصل بالجر والرفع والاول اولى وهو اي
المضمرات المتصل ما لا ينفك عن اتصاله بشيء ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه حيث
عرف المتصل المصطلح بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك ولا يلزم ما ذكرت
وهو اي المضمرات المتصل ثلثة انواع احدها المرفوع وثانيها المنصوب وثالثها
المجرور وكل منها اي من المرفوع والمنصوب والمجرور بارز الا المرفوعة فانه

اي المرفوع يجيء مستكنا ايضا كما يجيء بارزا وغير المرفوع لا يجيء مستكنا لعدم شدة
الاتصال بعامله بخلاف المرفوع وذلك الاستكنان اما ان يكون لازما اي لا يكون
الفعل الا مسندا اليه او غير لازم اي يكون الفعل مسندا اليه تارة والى غيره
اخرى فاللازم اي الاستكنان اللازم في اربعة اي في اربعة افعال وهي
افعل على صورة المخاطب وافعل حورث المتكلم وحده ونفعل على صورة
المتكلم مع غيره وتفعل اذا كان المخاطب وقيد لانه لو كان لا يكون لازما
في الماضي المذكر نحو فعل وفي المضارع المذكر نحو يفعل وكذلك المؤنث اي المؤنث
مؤنثها نحو فعلت وتفعل فان الاستكنان في هذه الافعال غير لازم نحو ضرب
زيد ويضرب زيد وضربت هند وتضرب فدم وزيد ضرب وهند ضربت او تضرب
وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فاذا رفعت بها اي باسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة اسما ظاهرا بقيت هذه المشتقات فارغة اي خالية
عن الضمير نحو زيد ضارب غلامه او مضروب غلامه او حسن وجهه واذا لم يرفع
بها وجد فيها الضمير نحو ضارب او مضروب او حسن والضمير المنفصل كالمظهر اي كا
لكم المظهر في استقلال وفي انه يمكن التلفظ به ابتداء اي من غير ضميمة شيء نحو هو
زيد وانت حسن او انا عالم او نحن عارفون وهو اي المضمر المنفصل كالمتصل
يكون للمرفوع نحو هو فعل كذا والمنصوب نحو اياك اكرمت ولا مجرور له اي للمنفصل

[illegible marginal note]

اثنا عشر انا نحن انت بالفتح انت بالكسرة انتما انتم انتن هو هي هما هم هن اعلم
ان انا موضوع ليكون كناية المتكلم انا سيد العشيرة فاعرفعاني ولا يجوز ان يقرا
رفع الالف لانه لو يقرأ بدونه يلزم ان يكون الشعر غير موزون واما نحن فانه
جمع انا من غير لفظه كالنساء للمراة وكذا التثنية وامتنع لتثنية والجمع من لفظ
انا لافتقار التثنية والجمع الى انضمام بعض الى من جنسه كرجلان ورجال وانما
لم ينضم الى متكلم متكلم بل ينضم اليه غايب او مخاطب نحو انا وزيد وانا وانت
ولا يجوز ان يقال انا وانا فعلنا فيمتنعان من لفظه وبني نحن لانه من المضمرات
وقد قلنا انها مبنية وعلى الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الضم لانه اقوى الحركات
فكان هو بالدلالة على الاثنين وما فوقهما قد فناسب ان يعطى اقوى الحركات
واما انت فان الضمير ان والتاء للمخاطب ووضع ان لمشاركة المخاطب المتكلم في
كون المشار اليه دالة عليهما او زيادة التاء للفرق بينهما واختص الزيادة
بالمخاطب لانه بعد المتكلم لكونه منتهى الكلام وايضا ما فيه زيادة بالتاخير اولى
وحركت لالتقاء الساكنين واما اختلاف حركة المذكر والمؤنث لدفع اللبس وا
ختصاص المذكر بالفتحة لترجيح المذكر لان الفتحة خير من الكسرة واما انتما وانتم
فالقياس فيهما ان يقال انتا وانتو لان الالف علم التثنية والواو علم الجمع
في الرفع الا انهم تركوا القياس لانهم لو قالوا انتا انتو الا لزمهم ان يقولوا انهو

هو اهو

هو اهو وا وكان يؤدي الى اجتماع حرفين معتلين واجتماعهما مستثقل وغيره
المتمكن ضعيف فهربوا عن هذا المستثقل وابدلوا من واوهو ابهما لان الميم
من الواو ثم اجروا الباب على نحو واحد فقالوا انتما وانتم وضربتما وضر
ولم يجمعوا بالالف والتاء ليكون المخالفة واقعة بين الفرع والاصل اعني
المضمر والمظهر وخصوا النون لكونها علم الجمع في نصرنا وضربنا وشددت
لان اصلها هن وانتن بدليل وجود الميم في التثنية فقلبت الميم كما قلبت الميم
من النون في عمبر وعنبر او علم غم واما المنصوب منها فانها كذلك اي
كالمرفوع في كونها عشر اياي ايانا اياك اياك بالفتح في الاول وكسره في الثاني
اياكما اياكم اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن اعلم ان للواحق بايا
من الياء والكاف والهاء اشكالا ولذا كثر اختلاف العلماء فيها والاسلم
مذهب واضحها ما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين وهو ان ايا
مضمر وما اتصل به يدل على احوال المرفوع اليه من المتكلم والمخاطب والغائب
ولا خط لهن في الاعراب والدليل على انه مضمر وليس بمظهر انه في جميع الاحوال
منصوب الموضع وليس في الاسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب الا ما كان
ظرفا نحو ذات مرة او مصدرا نحو سبحان وليس ايا واحدا كانت في المرفوع و
واذا ثبت انه اسم مضمر كانت الكاف اللاحقة به حرفا مجردا من معنى الاسمية

[illegible marginal notes]

انه حرف مجرد للخطاب لانه لو كان لكان له موضع من الاعراب لكن ليس
له موضع منه فلا يكون اسما اما الرفع فلان الكاف ليس من ضماير المرفوع
واما النصب فلانه لا ناصب له واما الجر فلانه بحرف الجر وليس ههنا حرف
جر ليكون مجرورا به واما باضافة ايا اليه واضافة اليه ممتنع لانه قد قام
الدليل على انه اسم مضمر وهو لا يضاف وعلم مما ذكرنا فساد قول الخليل انه
اسم مضمر مضاف الى الكاف وقول ابى اسحاق الزجاج انه اسم ظاهر مضاف
الى ما بعده وقال جماعة من الكوفيين ان المضمر ما بعده يا وايا دعامة
ايعتمد عليه وهذا ايضا فاسد لان الشئ لا يعتمد بما هو اكثر منه لان
المعمود هو المقصود والعماد انما جئ لاجله ومن المعلوم انما يكون مقصود
اعلى مرتبة مما جئ به لاجله واللفظ قال المعنى فيلزم ان لا تعتمد شئ بما
هو اكثر منه واما الجواب عن تمسك من قال انه مضمر مضافا الى ما بعده
لوقوع الظاهر موقع هذه الحروف بالجر فيما حكى عن بعض العرب اذا بلغ
الرجل الستين فاياه والشواب فهو انه شاذ لا اعتداد به
اعلم ان الفاظ المتصلة ثلثة وعشرون لانها اما للمرفوع او للمنصوب
والمجرور والمرفوع منها اى من المتصلة احد عشر فعلت فعلنا فعلت
بالفتح وفعلت بالكسر فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين فعلا فعلوا فعلن وانما

جعل

جعل الضمير المنفصل فى نحو فعلت على حرف واحد لان لفظ الفعل وهو كالجزء
منه يستثقل بذلك على شدة امتزاج الفعل بفاعله وانما اخترت التاء للمتكلم والمخاطب مع ان
الاولى ان يجئ بحروف اللين لانهم قصدوا تحريك هذا الضمير لكونه ضمير فاعل ولكونه
اسما ولان الاصل فى الاسماء الاعراب والاصل فيه الحركة لما مر صدر الكتاب والحركة
مستثقلة على حروف اللين والتاء شبيهة بها لقرب مخرجها من الواو والمخاطب بين
حركتى المتكلم والمخاطب للفرق والتعيين الضم للمتكلم لكونه دلالة على المذكر والمؤنث
وجميع ما ذكرنا من زيادة الميم وضم التاء وحذف الواو وتشديد النون فى انتما
وانتم وانتن جار فى فعلتما وفعلتم وفعلتن بتحرك المتصلات فى سلك المنفصلات
والالف فى فعلا للتثنية وفى فعلوا للجمع ولم يعوض عن النون فيهما وان عوض عنها فى
فعلتما وفعلتم والاصل فعلوا لتحصل الفرق بين المستكن والبارز فالالف
فى فعلا لتثنية المستكن فى فعل فى زيد فعل والضمير البارز فى فعلتما للتثنية
البارز فى فعلت والبارز اظهوره اعلى حالا من المستكن فلا يلزم من التعويض

بعض

ثمه التعويض ههنا ولم يسود فى الغيبة بين تثنية المذكر والمؤنث مع انهم يسود
وابينها فى الخطاب لانه قد امكنهم الفرق فى الغيبة بالتثنية قيام التاء نحو فعلتا
وامتنع ذلك فى الخطاب لانه قد زيد التاء للمخاطب فلو زادوا تاء اخرى يلزم
اجتماع التائين وهو مستكره فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضى واما اللاحقة با

لمضارع

طب

فضمير الواحد الغايب كزيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذلك ضمير المخا[طب]
والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل ويتميز هذه الافعال
بالزوايد التي كانت متفقة في صدره فتقول في الغايبة تضربان وفي الغايبين
يضربون كما قالوا ضربا ضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الا
عرابية النون وفي الغايبتين تضربان ولم يلحق تلحق اخرى التاء في اوله يعني
عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربا[ن]
وتضربون وفي المخاطبة تضربين ويلحق الياء باخرى على ضمير المؤنث اذ التا[ء]
في اوله علم المخاطب ولا يمكن ان يزيد تاء اخرى له لاجتماع الزيادتين
المتماثلين فجاؤا بالياء لانها علم المؤنث في هذي وفي تثنيتها تضربان
ولم يفرق بينها وبين تثنية المخاطب كما تقول يضربن في الغايب وفي المتكلم
لا يبرز الضمير لان حروف المضارع في صدره يغني عن ابراز الضمير ومن الا
لتباس والمنصوبة منها اثنا عشر اكرمني اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمكما
اكرمكم اكرمكِ اكرمه اكرمها اكرمهم اكرمهن ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
الاتحادين لفظها قد سبق في صدر الكتاب لا لان ياء المتكلم والمنصوب
لا يلحقها نون عماد نحو ضربني بني صيانة للفعل عن وصول الكسرة وفي المجرور
نون عماد الا في مني وعني وقدني وقطني بمعنى حسبي ليلا يزول بناءهن على

السكون

السكون بسبب اتصال ياء المتكلم بهن وثنا المتكلم اذا كان معه غيره ويكون
ما قبله اي ما قبل المتكلم ساكنا في المرفوع لانه ضمير الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلم يسكن ما قبله في المرفوع يلزم وجود ما ليس في كلامهم وهو توالي اربع
حركات متواليات في كلمة واحدة ويكون ما قبله في المنصوب باقيا على حاله
ولا يسكن ما قبله لو كان لانه ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان
اتصل بالفعل تقول في المرفوع اكرمت اكرمنا ودعونا ورمينا واعطينا وتقول
في المنصوب اكرمني واكرمنا ودعانا ورمينا واعطانا خاتمة الكتاب في كيفية
يضمر المعمول للايجاز عند دلالة الدليل عليه تضمر العامل عند دلالة دليل عليه
فاضمار في زيد قم فانك اضمرت فاعلا لدلالة زيد المذكور قبله والفاعل معمول
الفعل وذلك اي اضمار العامل في السماعية قليل منه اي من اضمار العامل
ان واقعة بعد الحروف الستة وقد سبق ذكرها ومنه اضمار ان مع فعل الشرط
اي حال كونها مقارنة بالفعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا ما ستثني منه وكذا
قد سبق ذكرها ومنه اضمار رب بعد الواو والفاء وبل واعلم ان المص اورد
على اللف والنشر مرتبا لانه ذكر اضمار رب بعد الواو ثم اضمارها بعد الفاء ثم
اضمارها بعد بل فاورد مثال الاول بقوله في قوله وبلدة لا ترام خائفة زولاء
مغبرة جوانبها اي رب بلدة وعليه اي على اضمار رب بعد الواو قوله رواية

وقاتم الاعماق خاوی المخترق ای رب قاتم الاعماق ومثال الثانی بقوله وقول ام ای
اللقیس فمثلک حبلی قد طرقت ومرضع فالهیتها عن ذی تمائم محول ای فرب مثلک ومثال
الثالث بقوله وقول الاخر بل بلد ملء الفجاج قتمه ای رب بلد وذهب الکوفیون
علی ان الاسم الواقع بعدها مجرور بالواو لکونها منزلة منزلة رب والبصریون
علی انه مجرور برب مضمرة بعدها للشهرة الاستعمال ومن ذلک ای اضمار العامل
اضمار کان فی قولهم الناس مجزیون باعمالهم ان خیرا فخیر ای ان کان عملهم خیرا
فجزاؤهم خیر مذهب سیبویه علی جواز اربعة اوجه الاول رفعهما والثانی
نصبهما والثالث نصب الاول ورفع الثانی والرابع الاول ونصب الثانی والوجه الثالث
اقوی الوجوه لان نصب الاسم الاول ورفع الثانی علی تقدیر ان عمله خیر فجزاؤه
خیر باضمار کان مع اسمها الدلالة حرف الشرط علیها وحذف المبتداء من الثانی لان حرف
الجزاء علیه لاقتضائها فی الاغلب جملة الاسمیة والوجه الرابع اضعف الوجوه
وهو رفع الاول ونصب الثانی لانه لابد من تقدیر عامل فیهما وهو کان وهی اما تامة
او ناقصة وتقدیر التامة ضعیف لانها قلیلة الاستعمال واما قلة الاستعمال
ضعف حذفه فتعین تقدیر الناقصة فیلزم کثرة المحذوف واما نصب الثانی
فتقدیر لکن حذفه بعد الفاء علی غیر قیاس بخلاف المبتداء تقدیره ان کان فی عمله
خیر فکان جزاؤه خیرا والوجه الاول والثانی متوسطان فی القوة والضعف لان احد

الجزئین

الجزئین من کل واحد منهما جاز علی القیاس والجزء الاخر غیر جائز علیه اما الوجه الاول
فلان رفع الثانی علی القیاس فی حذف المبتداء واما رفع الاول فباضمار کان وهو
ضعیف کما مضی فی الوجه الرابع وتقدیره ان کان فی عمله خیر فجزاؤه خیر واما الوجه
الثالث فلان نصب الاول علی القیاس السابق فی الوجه الثالث واما نصب الثانی
فضعیف کما مضی فی الوجه الرابع والتقدیر ان کان عمله خیرا فکان جزاؤه خیرا
وهذه الساعیة لا یعم الامع شیء اخر کما ذکر قبله لان لا فعلی بالحرة
ذلعوم مما یدل علی اضمار حرف الجر وان نصب الیه علی حذف حرف الجر واتصال
الفعل الیه یکون حینئذ والقیاسیة لا یتم الا بدلیل الحال او بدلیل ما سبق من
الکلام فمن الاول ای من اضمار القیاسیة بدلیل الحال قولک للمشتری للسفر مکة
وقولک للمستهلین الهلال والله باضمار ترید فی الاول وباضمار ابصر وافی
الثانی ومن الثانی ای من اضمار القیاسیة بدلیل ما سبق من صدر الکلام قوله
تع قل بل ملة ابراهیم حنیفا بنصب ملة باضمار نتبع له لانه کونوا هودا او نصاری
علیه لان معناه اتبعوا ملتنا الی ملة ابراهیم وبل للاعراض عن ذلک وقد نصب الاسم
بعده فدل علی ان التقدیر بل نتبع ومنه ای ومن الثانی قول لقائل فعل هذا
فعلت زید برفع لزید باضمار فعله ای فعله زید له لانه ما سبق مع الکلام وهو من
فعل هذا علی ذلک لانه سوال عن شخص فعله فلابد من تقدیر فعل قبل زید فی الجواب

١٥٥

الدال على الاضمار في القسم الثالث لفظ الا انه اي الدال في الاضمار على شريطة التفسير يعقبه اي نبا عنه والدال على الاضمار في القسم الثالث ما سبق من الكلام ثم ان تفسير العامل المضمر على شريطة التفسير اما بلفظ مع معناه كما في زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته ولا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل المظهر عنه لانه مشغول عنه بضميره لانه مفعول وليس لضربت مفعول واحد واما بمعناه نحو زيدا مررت به بمعنى جعلت على طريق زيد الا ان مرورك بشخص يدل على جعل على الطريق ويمتنع ان ينصب مررت لانه لا يعمل النصب بدون واسطة لانه فعل لازم ولا واسطة في زيدا في مثالنا او للازم معناه نحو عمروا ضربت غلامه بمعنى اهنت عمروا الا ان ضرب الغلام يستلزم لاهانة السيد ولا يجوز تقدير ضربت قبل عمروا لان ضرب الغلام لا يدل على ضرب سيده والرفع في هذه الصور احسن وان كان النصب كثير الاستعمال لعدم الحاجة في الرفع الى الاضمار الذي يحتاج الى التفسير قد تمت شرح المصباح المسمى بالافتتاح بعون الله ملك الوهاب وقد وقع فراغ من تحرير هذا الكتاب حين يوم جهارشنبه في شهر ربيع الآخر في شهور في تسع وعشرين سنة اربع وستين

بعد الالف

سنة ١٠٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان ابواب التصريف خمسة وثلاثون بابا ستة منها للثلاثي المجرد الباب الاول
فَعَلَ يَفْعُلُ موزونه نصر ينصر وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي ومضموما
في المضارع وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو نصر زيد عمروا
ومثال اللازم نحو خرج زيد المتعدي هو ما جاوز فعل الفاعل الى مفعول به
واللازم هو ما لم يتجاوز فعل الفاعل الى مفعول به بل وقع في الفاعل
بنفسه الباب الثاني فَعَلَ يَفْعِلُ موزونه ضَرَبَ يَضْرِبُ
وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي ومكسورا في المضارع
وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو ضرب
ضرب زيد عمروا ومثال اللازم نحو جلس
زيد الباب الثالث
فَعَلَ يَفْعَلُ موزونه
فَتَحَ يَفْتَحُ
وعلامته

وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي والمضارع بشرط
ان يكون عين فعله او لامه فعله احد حرف من حروف الحلق وهي
ستة الحاء والخاء والعين والغين والهمزة والهاء وبناؤه
ايضا للتعدية غالبا اكثريا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو فتح
زيد الباب ومثال اللازم نحو ذهب زيد الباب الرابع فعل يفعل
موزونه علم يعلم وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي
ومفتوحا في المضارع وبناؤه ايضا للتعدية غالبا اكثريا وقد يكون
لازما مثال المتعدي نحو علم زيد المسئلة ومثال اللازم نحو وجل زيد
الباب الخامس فعل يفعل موزونه حسن يحسن وعلامته ان يكون
عين فعله مضموما في الماضي والمضارع وبناؤه لا يكون الا لازما نحو حسن زيد
الباب السادس فعل يفعل موزونه حسب يحسب وعلامته ان يكون

[illegible]

فعل متعدي نيه دد لر فاعلك فعلي مفعول به
ايليه او كادد لر فعل متعدي علم دد ذيد
مسئله مفعولدر فعل لازم نيه دد لر فاعلك
فعلي مفعول به تجاوز ايلمية او كادد لر
وجل زيد ده فعل لازمدر وجل
دد زيد فاعل دد مفعول به كلمز نحوه ذيد
فعل لازم ده فعل لازم مفعول به تجاوز
ايلمز

عين فعله مكسورًا في الماضي والمضارع وبناؤه للتعدية غالبًا
اكثريا وقد يكون لازمًا مثال المتعدي نحو حسب زيد عمروًا فاضلًا
ومثال اللازم نحو ورث زيد والثاني عشر بابًا منها ما زاد على
الثلاثي وهو ثلثة انواع النوع الاول هو ما زيد فيه حرف واحد
على الثلاثي وهو ثلاثة ابواب الباب الاول فعل يفعل افعالًا ويقال
لهذا الباب باب الافعال موزون اكرم يكرم اكرامًا وعلامته
ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الهمزة في اوله وبناؤه
للتعدية غالبًا اكثريا وقد يكون لازمًا مثال المتعدي نحو اكرم زيد عمروًا
ومثال اللازم نحو اصبح الرجل الباب الثاني فعّل يفعّل تفعيلًا موزون
فرّح يفرّح تفريحًا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف
بزيادة حرف واحد بين الفاء والعين من جنس عين الفعل وبناؤه
للتكثير

للتكثير وقد يكون في الفعل نحو طوّف زيد الكعبة وقد يكون في الفاعل
نحو موّتت الابل وقد يكون في المفعول نحو غلّق زيد الباب الباب
الثالث منها فاعل يفاعل مفاعلة وفعالًا موزون قاتل يقاتل مقاتلة
وقتالًا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الالف
بين الفاء والعين وبناؤه للمشاركة بين الاثنين غالبًا اكثريا وقد يكون
للواحد مثال المشاركة نحو قاتل زيد عمروًا ومثال الواحد نحو قاتلهم الله
النوع الثاني منها ما زاد فيه حرفان على الثلاثي وهو خمسة ابواب
الباب الاول انفعل ينفعل انفعالًا ويقال لهذا الباب باب الانفعال
موزون انكسر ينكسر انكسارًا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
احرف بزيادة الهمزة والنون في اوله وبناؤه للمطاوعة ومعنى
المطاوعة طلب حصول اثر الشيء عن تعلّق الفعل المتعدي بنحو آخر

نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج فان انكسار الزجاج

اثر حصل عن تعلق الفعل الذي هو الفعل المتعدي الباب الثاني افتعل

يفتعل افتعالاً موزونه اجتمع يجتمع اجتماعاً وعلامته ان يكون ماضيه

على خمسة احرف بزيادة الهمزة في اوله والتاء بين الفاء والعين وبناؤه ايضاً

للمطاوعة مثال المطاوعة نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل فان اجتماع

الابل اثر حصل عن تعلق الفعل المتعدي الباب الثالث افعل يفعل افعلا

لاً ويقال لهذا الباب باب الافعلال موزونه احمر يحمر احمراراً وعلامته ان يكون

ماضيه على خمسة احرف بزيادة الهمزة في اوله وحرف آخر في آخره من جنس

لام فعله وبناؤه لمبالغة اللازم وقيل للالوان والعيوب مثال الالوان

نحو احمر زيد ومثال العيوب نحو اعور زيد الباب الرابع تفعل يتفعل

تفعلاً ويقال لهذا الباب باب التفعل موزونه تكلم يتكلم تكلماً وعلامته

ان يكون

ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله وحرف آخر بين

الفاء والعين من جنس عين فعله وبناؤه للتكلف ومعنى التكلف تحصيل

المطلوب شيئاً بعد شيء نحو تعلمت العلم مسئلة بعد مسئلة الباب الخامس

تفاعل يتفاعل تفاعلاً ويقال لهذا الباب باب التفاعل موزونه

تباعد يتباعد تباعداً وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف

بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وبناؤه للمشاركة

بين الاثنين نحو تباعد زيد وعمرو فصاعدا نحو تصالح القوم

ومثال المشاركة فصاعداً

النوع الثالث هو ما زيد على الثلاثي ثلثة احرف وهو اربعة ابواب

الباب الاول استفعل يستفعل استفعالاً ويقال لهذا الباب باب

الاستفعال موزونه استخرج يستخرج استخراجاً وعلامته ان يكون

ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في اوله وبناؤه

في فصاعداً مثال المشاركة بين الاثنين

للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو استخرج زيد
المال ومثال اللازم نحو استحجر الطين وقيل لطلب الفعل نحو استغفر الله

الباب الثاني افعوعل يفعوعل افعيعالا ويقال لهذا الباب باب
الافعيعال موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله والواو
بين العين واللام وحرف آخر من جنس عين فعله بين العين
واللام وبناؤه لمبالغة اللازم لا غير يقال عشب الارض اذا انبت
في وجه الارض في الجملة ويقال اعشوشب الارض اذا كثر النبات
في وجه الارض

الباب الثالث افعوّل يفعوّل افعوّالا ويقال
لهذا الباب باب الافعوّال موزونه اجلوّذ يجلوّذ اجلوّاذا وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله والواو بين

بين العين

بين العين واللام وبناؤه ايضا لمبالغة اللازم لا غير يقال جلذ الابل
اذا سار سيرا سرعة ويقال اجلوّذ الابل اذا سار سيرا ذيادة سرعة

الباب الرابع افعالّ يفعالّ افعيلالا ويقال لهذا الباب باب الافعيلال
موزونه احمارّ يحمارّ احميرارا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة
احرف بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف آخر
من جنس لام فعله في آخره وبناؤه لمبالغة اللازم لكن هذا الباب
ابلغ من باب الافعلال لا غير يقال حمر زيد اذا كان له حمرة في الجملة
ويقال احمرّ زيد اذا كان له حمرة مبالغة ويقال احمارّ زيد اذا كان
له حمرة زيادة مبالغة واما الملحقات بالرباعي المجرد وهو باب واحد
وزنه فعلل يفعلل فعللة وفعلالا ويقال لهذا الباب باب ... موزونه
دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا وعلامته ان يكون ماضيه

على اربعة احرف بان يكون جميع حروفه اصلية وبناؤه للتعدية غالبا
وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو دحرج زيد الحجر فتدحرج ذلك
الحجر ومثال اللازم دربخ زيد وستة منها الملحق دحرج ويقال
لهذه الستة الملحق بالرباعي الباب الاول فوعل يفوعل فوعلة
وفوعالا ويقال لهذا الباب باب الفوعلة موزونه حوقل يحوقل حوقلة
وحيقالا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الواو بين الفاء
والعين وبناؤه للازم نحو حوقل زيد الباب الثاني فيعل يفيعل
فيعلة وفيعالا ويقال لهذا الباب باب الفيعلة موزونه بيطر يبيطر
بيطرة وبيطارا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة
الياء بين الفاء والعين وبناؤه للتعدية نحو بيطر زيد الباب الثالث
فعول يفعول فعولة وفعوالا ويقال لهذا الباب باب الفعولة
موزونه

موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا وعلامته ان يكون ماضيه
على اربعة احرف بزيادة الواو بين العين واللام وبناؤه للتعدية
نحو جهور زيد الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا ويقال
لهذا الباب باب الفعيلة موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا وعلامته
ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الياء بين العين
واللام وبناؤه للازم مثاله نحو عثير زيد الباب الخامس فعلل
يفعلل فعللة وفعلالا ويقال لهذا الباب باب الفعللة موزونه جلبب
يجلبب جلببة وجلبابا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف
بزيادة حرف واحد من جنس اللام وبناؤه للتعدية نحو جلبب
زيد الاحرام الباب السادس فعلى يفعلي فعلية وفعلاء ويقال لهذا الباب
باب الفعلية موزونه سلقى يسلقي سلقية وسلقاء وعلامته ان يكون

ماضيه على اربعة احرف بزيادة الياء في اخره بناؤه للازم ايضا نحو

سلقى زيد ويقال لهذه الستة للملحق بالرباعي ومعنى الحاق شيء بشيء

اتحاد المصدرين بين الملحق والملحق به وثلثة منها ما زاد على الرباعي المجرد

وهو على نوعين النوع الاول ما زاد فيه حرف واحد على الرباعي المجرد

وهو باب واحد وزنه تفعلل يتفعلل تفعللا ويقال لهذا الباب

باب تفعلل موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا وعلامته ان يكون

ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله وبناؤه للمطاوعة

نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر النوع الثاني وهو ما زيد فيه

حرفان على الرباعي وهو بابان الباب الاول افعنلل يفعنلل افعنلالا

موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما وعلامته ان يكون ماضيه على ستة

احرف بزيادة الهمزة في اوله والنون بين العين واللام وبناؤه

للمطاوعة

للمطاوعة ايضا نحو حرجمت الابل فاحرنجم الابل الباب الثاني افعلل يفعلل

افعلالا ويقال لهذا الباب باب افعلال موزونه اقشعر يقشعر اقشعرارا

وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله وحرف

اخر من جنس اللام الثانية في آخره وبناؤه لمبالغة اللازم لانه

يقال قشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر جلده في الجملة ويقال اقشعر جلد

الرجل اذا انتشر شعر جلده زيادة مبالغة وخمسة منها للملحق بتدحرج

الباب الاول تفعلل موزونه تجلبب وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة

احرف بزيادة التاء في اوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره

الباب الثاني تفوعل موزونه تجورب وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة

احرف بزيادة التاء في اوله والواو بين الفاء والعين بناؤه للازم

معناه ستعد بيسه نحو تجورب زيد الباب الثالث تفيعل موزونه تشيطن

وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله

والياء بين الفاء والعين وهو للتعدية نحو تشيطن زيد الباب الرابع

تفوعل موزونه ترهوك وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة

احرف بزيادة التاء في اوله والواو بين العين واللام وهو اللازم

بناؤه للازم ايضا نحو ترهوك زيد الباب الخامس تفعلي موزونه تسلقي

وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله

والياء في اخره وهو اللازم ومعنى الحاق اتحاد المصدرين بين الملحق

والملحق به واعلم ان حقيقة الالحاق في هذه الملحقات بزيادة

غير التاء مثلا ان الالحاق في تجلبب انما هو بتكرار الباء والتاء

انما دخلت بمعنى المطاوعة كما كان في تدحرج لان الالحاق لا يكون

في اول الكلمة بل في وسطها او اخرها على ما صرح في شرح المفصل

واثنان

واثنان الملحق باحرنجم الباب الاول افعنلل يفعنلل افعنلالا موزونه

اقعنسس يقعنسس اقعنساسا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة

احرف بزيادة الهمزة في اوله والنون بين العين واللام وحرف

اخر من جنس لام فعله في اخره وبناؤه لمبالغة اللازم لانه يقال

قعس الرجل ويقال اقعنسس الرجل الباب الثاني افعنلى موزونه اسلنقى

اسلنقى وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة

في اوله والنون بين العين واللام والياء في اخره تنبيه اعلم ان الفعل

المنحصر في هذه الابواب اما ثلاثي مجرد او رباعي مجرد فالثلاثي المجرد السالم نحو كرم واما الثلاثي المجرد

غير السالم نحو وعد واما الرباعي المجرد السالم نحو دحرج واما الرباعي

المجرد غير السالم نحو وسوس واما الثلاثي مزيد فيه سالم نحو اكرم

واما الثلاثي مزيد فيه غير السالم نحو اوعد واما الرباعي مزيد فيه

سالم نحو تدحرج واما الرباعي مزيد فيه غير السالم نحو توسوس ويقال
لهذا الاقسام الاقسام الثمانية واعلم ان كل فعل اما صحيح وهو الذي
ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة وهي الواو والياء
والالف والهمزة والتضعيف نحو نصر واما مثال وهو الذي يكون في مقابلة
الفاء حرف من حروف العلة نحو ويسر وعد واما اجوف وهو الذي يكون
في مقابلة العين حرف من حروف العلة نحو قال وكال واما ناقص وهو
الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة نحو غزا ورمى
واما لفيف وهو الذي يكون فيه حرفان من حروف العلة وهو على نوعين
الاول لفيف المقرون وهو الذي يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان
من هذه الحروف نحو طوي والثاني لفيف المفروق وهو الذي
يكون في مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف نحو وقي واما

واما

واما مضاعف وهو الذي يكون عينه ولامه من جنس
واحد نحو مد اصله مدد وحذفت حركته دال الاولى ثم ادغمت
في الدال الثانية فصار مد والادغام ادخال احد المتجانسين
في الآخر وهو ثلثة الاول واجب وهو ان يكون الحرفان المتجانسان
متحركين او يكون الحرف الاول ساكنا والحرف الثاني متحركا نحو مد
يمد والثاني جائز وهو الذي ان يكون الحرف الاول من المتجانسين
متحركا والثاني ساكنا بسكون عارضا نحو لم يمد بحركات الدال اصله
لم يمدد نقلت حركة الدال الاولى الى الميم ثم حركة الدال الثانية
اما بالفتحة او بالضمة او بالكسرة ليكون سكونا عارضا والثالث
ممتنع وهو الذي يكون الاول من المتجانسين متحركا والثاني
ساكنا سكونا اصلية نحو مددت الى مددنا واما مهموز وهو الذي

يكون احد حروفه الاصلية الهمزة نحو اخذ وقرء فان كان الهمزة

في مقابلة فائه يسمى مهموز الفاء نحو اخذ وان كان في مقابلة عينه

يسمى مهموز العين وان كان في مقابلة لامه يسمى مهموز اللام

اي الفعل

وهذه الاقسام السبعة تجمعها هذا البيت صحيح است مثال است

مضاعف لفيف ناقص مهموز اجوف تمت الكتاب بعون الله

مثال نصر الملك الوهاب بسم الله الرحمن الرحيم

**نَصَرَ**
فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم اول بر ارکشی کچمش زمانده

**يَنْصُرُ**
فعل مضارع بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم ایدر بر غائب ارکشی شمدیکی حالده یا کلجک زمانده

**نَصْرًا**
مصدر غیر میمی مفرد معناسی یردم ایتمک

**فَهُوَ نَاصِرٌ**
اسم فاعل مفرد مذكر معناسی یردم ایدیجی بر ار

**وَذَاكَ مَنْصُورٌ**
اسم مفعول مفرد مذكر معناسی یردم اولنمش بر ار

**لَمْ يَنْصُرْ**
جحد مطلق بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم ایتمدی بر غائب ار کچمش زمانده

**لَمَّا يَنْصُرْ**
جحد مستغرق بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم ایتمدی بر غائب ار کچمش زمانک جمعنده شمدیکی حاله کلنجه

**مَا يَنْصُرُ**
نفی حال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم ایتمز بر غائب ار شمدیکی حالده

**لَا يَنْصُرُ**
نفی استقبال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسی یردم ایتمز بر غائب ار کلجک زمانده

لن ينصر